الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: العلوم السياسية

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: ياسمين اللقب: الحواسنية الرتبة العلمية: أستاذ محاضر ب

العنوان الالكتروني: yasmine.alhawasnia@univ-tebessa.dz

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: دلال اللقب: بنور تاريخ ومكان الازدياد: 1989/11/02

البريد الالكتروني: aminehassan42@gmail.com

الاسم: اللقب: تاريخ ومكان الازدياد: باتنة

البريد الالكتروني:

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: الحضانات الآمنة في الساحل الافريقي بين التنازع الغربي والتغلغل الروسي مابين (2018-2025) دراسة استراتيجية وأمنية.

القسم: العلوم السياسية التخصص: دراسات استراتيجية وأمنية.

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استيفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطالبة. المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة.

التاريخ: 2025/05/27

توقيع المشرف

الحواسنية ياسمين

جامعة العربي التبسي- تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

بعنوان

المعضلات الامنية في دول الساحل الإفريقي بين التراجع الفرنسي والتغلغل الروسي ما بين 2017_2025

اعداد الطالبة:
بنور دلال

إشراف الأستاذة:
د/لحواسنية ياسمين

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د/ كيم سمير	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د/ لحواسنية ياسمين	أستاذ محاضر ب	مشرفا
د/ رزايقية حنان	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر و العرفان

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل،
وبلغنا ختام هذه المرحلة المهمة من مسيرتنا الأكاديمية.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفة مذكرتي
الاستاذة الفاضلة "لحواسنية ياسمين"
لما قدمته من دعم علمي وتوجيه مستمر
وملاحظات قيمة كان لها الأثر الكبير في تطوير هذا البحث.

كما أخص بالشكر أساتذة قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية،
على ما بذلوه من جهد في تعليمي وتوسيع مداركي السياسية،
وعلى دورهم الكبير في تكوين خلفيتي العلمية والفكرية.

وأخيرًا، أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث،
وأسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير وصلاح.

إهداء

ها انا اليوم اكملت أول ثمراتي بفضله تعالى وحمدالله

على ما وهبني وأعانني أينما كنت.

إلى من كانت تضحياتهما جسراً عبرت به إلى النجاح،

إلى من زرعا في قلبي الأمل، وفي طريقي النور،

إلى من علّماني أن لا مستحيل مع الإصرار والدعاء،

إلى أمي وأبي،

إلى إخوتي وأخواتي أهدي عملي هذا وأخص بشكر

زوجي العزيز وقرة عيني أولادي

كل كلمات الشكر لا تفيكما حقكما،

إلى كل من كان لي سندا في مسيرتي العلمية

فلكما مني هذا الإنجاز ثمرةً لجهودكما، وإهداءً متواضعًا لحب لا يُقدّر بثمن.

مقدمة

تعيش منطقة الساحل الإفريقي معضلات أمنية اقترنت بمجموعة من التهديدات والمخاطر التي ارتبطت بنشوء الدولة بعد الاستعمار، إذ شهدت منطقة الساحل مآزق أمنية سابقة شكلت العديد من النزاعات والتهديدات الأمنية، وذلك من خلال موجات الاضطرابات العرقية والاثنية والطائفية، لتشهد القارة موجة جديدة من عدم الاستقرار والمخاطر، ليتأزم الوضع في ظل العلاقات التي نسجتها مختلف التنظيمات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة، والهجرة الغير الشرعية وجماعات الإتجار الغير المشروع بالبشر والأسلحة وعدم الاستقرار السياسي وهشاشة الأنظمة في المنطقة، والصراعات الداخلية على السلطة، والنمو السكاني السريع، إضافة إلى انعدام الأمن بكل مستوياته وأبعاده، كما تزامنت هذه الظواهر مع مجموعة من التفاعلات الداخلية تمثلت مخرجاتها في جملة من التحديات في الساحل التي تشكل مركز ثقل لقارة أفريقيا.

وتنبع الأهمية الجيوسياسية للساحل الإفريقي من موقعها الاستراتيجي الحيوي، الذي يعد بمثابة ممرا مهما في مسالك المواصلات العالمية وسيطرتها على أهم الأذرع المائية من وجهة الملاحة الدولية، بما تملكه من ثروات وموارد طبيعية خاصة في منطقة غرب افريقيا، وبسبب نقص الإمكانيات المادية والفنية والتكنولوجية والكوادر البشرية، اصبحت منطقة الساحل الافريقي ساحة للتنافس على النفوذ والهيمنة بين القوى الكبرى الروسية والفرنسية، وذلك في ضوء تشابك العديد من المقومات والمحددات الخاصة بأهمية المنطقة الاستراتيجية وبعض الملفات والقضايا المحورية مثل الأمن والإرهاب والهجرة والاستثمارات، التي يشكل التفاعل معها منطلقا مهما للحصول على موطئ قدم في المنطقة وتعظيم المكاسب والمصالح الاستراتيجية، وتوسيع النفوذ وتعزيز التنافس الجيوسياسي بين الفاعلين الدوليين في الساحل الفرنسي والروسي .

1- أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الموضوع في التطرق إلى تأثير التهديدات الأمنية على غياب الأمن وعدم الاستقرار في الساحل الإفريقي وانعكاساته على مجمل الجوانب البيئية الداخلية والخارجية، مما يجعلها محاطة بظواهر أمنية معقدة تتطلب اهتمام الباحثين وصناع القرار في حقل الدراسات الأمنية.

وتكمن الأهمية أيضا في الدور الذي يخلقه التنافس الروسي والفرنسي في الساحل الإفريقي، وأبعاده وتداعياته المستقبلية في المنطقة.

2-أهداف الدارسة:

تسعى دراستنا هذه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترتبط بإشكالية الدراسة ، ولعل أبرزها :

* إبراز العوامل الرئيسية وراء المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

* تحديد الانعكاسات التي تشكلها التهديدات الأمنية على منطقة الساحل الإفريقي.

* رصد تأثير التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على بناء منظومة أمنية سليمة في الساحل الإفريقي.

*إبراز تأثير التنافس الروسي والفرنسي على منطقة الساحل الإفريقي والغاية منه.

3- مبررات اختيار الموضوع : هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية لاختيار الموضوع، هي :

أ- الأسباب الذاتية: ويمكن تلخيصها في :

* يعتبر هذا الموضوع مجالا خصبا للدراسة والتحليل يجذب فضول أي باحث في تخصص الدراسات الامنية الاستراتيجية.

* الرغبة في معرفة السر الكامن وراء التنافس الروسي الفرنسي على منطقة الساحل الإفريقي.

ب- الأسباب الموضوعية :

✓ بالرغم أن هناك العديد من الدراسات بخصوص هذا الموضوع، إلا أن هناك تحولات في الآونة الأخيرة أثرت على الديناميكية الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، فرضت على الباحثين في الدراسات الأمنية التطرق لها.

- ✓ تزايد الاهتمام بالموضوع لدى بالباحثين والأكاديميين والمهتمين بالشؤون الأمنية في افريقيا عامة وفي الساحل الإفريقي خاصة، والسعي نحو فهم العوامل الحقيقية وراء الانفلات الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.
- ✓ إن دخول روسيا كقوى كبرى في منطقة الساحل الافريقي، جعلت من المحللين السياسيين يسعون إلى معرفة الأسباب الحقيقة التي تقف وراء التواجد الروسي في المنطقة بعد سنوات من الغياب.

4- إشكالية الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة معالجة ظاهرة المعضلات الأمنية في دول منطقة الساحل الإفريقي ومعرفة عوامل تكريسها، وكيفية تضارب المصالح للقوى الكبرى حول المنطقة بين الدور الفرنسي والروسي، ومن هذا المنطلق تتمثل الإشكالية الرئيسية في: **هل أدى التنافس الفرنسي الروسي إلى احتواء المعضلة الأمنية في بلدان الساحل الإفريقي أم تعميقها ؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي العلاقة بين المعضلة والأمن؟
- ما هي عوامل ومظاهر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي؟
- ماهي انعكاسات تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي؟
- الى أي مدى ساهم تعاظم النفوذ الروسي في مواجهة التحديات الامنية داخل منطقة الساحل الافريقي؟

5- فرضيات الدراسة:

1 - تفاقم المشكلات الأمنية عقد الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

2- كلما كانت منافسة بين القوى العظمى على منطقة الساحل كلما ازدادت الأوضاع الامنية تعقيدا.

6 -مجال الدراسة:

يساهم الضبط المكاني والزماني في أي دارسة في ضبط موضوع المذكرة ضبطا دقيقا، كما يسهل ذلك في تحكم الباحث بالإطار الزماني للدراسة، ويمكن تحديد حدود ومعالم هذه الدراسة من خلال الحدود والمجالات الآتية:

أ- الإطار الزمني:

يعالج موضوع الدراسة المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بين التراجع الفرنسي والتغلغل الروسي في الفترة الممتدة بين 2015-2025 والتي ترتبط بالخلفية التاريخية للنفوذ الفرنسي في المنطقة وأسباب التراجع وبوادر الصعود الروسي.

ب- الإطار المكاني:

ينطلق الإطار المكاني للدراسة في منطقة الساحل الإفريقي التي تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا وبين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وتمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا، وتسليط الضوء على مظاهر التحديات التي تعاني منها المنطقة من: تجارة السلاح، الهجرة الغير الشرعية، الإرهاب، مكافحة المخدرات، الاستعمار وغيرها .

7-الإقترابات والمناهج النظرية :

أ- الإقترابات : ضمن الإقترابات النظرية لقد قمنا باستخدام مقترب يخدم موضوع الدراسة وهو :

مقترب الدور: اعتمدت نظرية الدور لإبراز دور الأمن في منطقة الساحل وأهمية هذا الدور، حيث تقوم بدور محوري يعزز سبل السلام دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو السعي لفرض الهيمنة، كما تسعى إلى تجنيب المنطقة من التدخل الأجنبي المغرض.

ب- المناهج : لقد تم الاعتماد في دراستنا على المناهج الآتية :

***المنهج الوصفي:** يتضح لنا من خلال القيام بدراسة وصفية لأهم الظواهر الموجودة في المنطقة الساحلية وفهم أسباب التحديات الراهنة التي تواجه المنطقة الساحل الافريقي.

* **المنهج التاريخي:** من أجل معرفة معرفة الحاضر كان لابد لنا الرجوع للخلفية التاريخية وإلى الأحداث التاريخية التي عاشتها منطقة الساحل الإفريقي من استعمار وحروب أهلية وانقلابات عسكرية، كذلك الخلفية التاريخية للوجود الفرنسي في المنطقة وكذا خلافية العلاقات الفرنسية والروسية.

***المنهج التحليلي:** يستخدم في تحليل الأوضاع الأمنية لمنطقة الساحل من حيث إبراز العوامل المؤثرة والمتفاعلة في ما بينها في تحديد مستقبل المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى تحديد مدى تأثيرها على الواقع والبيئة الأمنية محل الدراسة.

8-الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المعضلات الأمنية في منطقة الساحل ومن بينها:

* **الدراسة الأولى :** للباحث **بن يطو بن زيان .**

أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية بعنوان **"المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر".**

ركزت هذه الدراسة على المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الجزائر ، وتناولت كل أنوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وأبعادها الداخلية والخارجية وكان استفادتي من هذه الدراسة هي التعرف على طبيعة ومفهوم المعضلات الأمنية في الساحل الافريقي وعوامل تكريسها ، وفهم أهم ما يميز منطقة الساحل الافريقي من خصائص حيوية جعلتها محل أطماع الدول الكبرى.

* **الدراسة الثانية :** مقال للباحثة الدكتورة **سعيد ندا ، أبعاد الدراسات الاستراتيجية ،28 جويلية 2024.**

بعنوان **"تراجع النفوذ الفرنسي الفرنسي في إفريقيا : الأسباب والمآلات"،** حيث ركزت فيه الباحثة عن أسباب النفوذ الفرنسي في الساحل ومظاهر التراجع والأسباب الخفية وراء ذلك . وقد استفدت من هذه الدراسة في معرفة أهم أسباب التراجع الفرنسي من الساحل الافريقي.

* **الدراسة الثالثة :** مقال للباحثة الدكتورة **هند جمعة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، جويلية 2023**

بعنوان **"التنافس بين القوى العظمى الفرنسية الروسية في منطقة الساحل**

سعت الباحثة من خلال هذا المقال إلى إبراز الأسباب والمبررات وراء التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي في ظل ديناميكية أمنية معقدة، واستفدت في فهم أسباب ودواعي التنافس الروسي الفرنسي على منطقة الساحل الإفريقي وتداعياته على أمن الدول المجاورة .

9- تبرير خطة الدراسة:

سنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: يتعلق الفصل الأول بالإطار النظري والمفاهيمي للمعضلات الأمنية والمفاهيم ذات الصلة، إضافة إلى النظريات الأمنية التي تطرقت إلى مفهوم الأمن والمعضلة الأمنية وعوامل تكريسها ومسبباتها، مع إبراز الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي والتركيز على الموقع الجغرافي والطبيعة الجيوسياسية والإقتصادية التي جعلتها محل تهديدات أمنية وأطماع غربية .

الفصل الثاني: أين تم التركيز فيه على العوامل الداخلية والخارجية للمعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وبروز العديد من المظاهر المهددة لأمن المنطقة كالإرهاب والهجرة والإتجار غير المشروع

بالأسلحة وتجارة المخدرات والفشل الدولاتي، إضافة إلى انعكاس التهديدات الأمنية على جميع الجوانب السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية لمنطقة دول الساحل .

الفصل الثالث: فقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة الخلفية التاريخية للتواجد النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي في الفترة 2017-2025، وتوضيح خارطة وأدوات النفوذ الفرنسي والأسباب الرئيسية وراء الانسحاب من دول الساحل الافريقي، ودواعي وخلفيات الصعود الروسي في منطقة دول الساحل وأبعاد وانعكاسات التغلغل الروسي، والآفاق المستقبلية لهذا التنافس حول منطقة الساحل الأفريقي.

وفي الأخير خاتمة للموضوع محل الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة المعضلات الأمنية

إن التحول الذي عرفته الدراسات الأمنية وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة أدى إلى بروز قضايا جد مهمة على الساحة الدولية، ارتبطت بمفاهيم حديثة تفسر التحديات الأمنية الراهنة والذي تزامنت مع تنوع التهديدات المختلفة التي أصبحت محل اهتمام باحثي ودارسي العلاقات الدولية نظرا لأهميتها البالغة في سياسات القوى الفاعلة سواء الدولية أو الإقليمية.

ويمثل هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث يحاول شرح المفاهيـــــم والمصطلحات التي تم تناولها في دراسة وتحليل المعضلة الأمنية وعرض أهم المفاهيم ذات الصلة كمفهوم الأمن، التهديدات الأمنية، المخاطر الأمنية ..الخ، ناهيك عن التعريف بالمنطقة التي هي جوهر ومحور دراستنا وهي منطقة الساحل الإفريقي مع تحديد موقعها الجغرافي وأهميتها الاستراتيجية ذلك من خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول: المعضلات الأمنية– دراسة في المفاهيم.**
- **المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.**

المبحث الاول: المعضلات الأمنية –دراسة في المفاهيم

على إعتبار أن القضايا الأمنية تعد مفهوما جوهريا في حقل الدراسات الأمنية كونها تعالج مسائل وقضايا وتحديات تواجهها الدول من خلال علاقات التعاون والصراع فيما بينها، الأمر الذي يخلق توترات داخل بيئة النظام الدولي أو ما يعرف بمفهوم جديد يعرف **"بالمعضلة الأمنية"**، الذي أصبح في الوقت الراهن يحظى باهتمام من قبل العديد من المفكرين والباحثين في هذا الحقل نظرا لارتباطه بظواهر تمثل تصور جوهري لظواهر النزاعات في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم المعضلات الأمنية والمفاهيم ذات الصلة

يتركب مصطلح "المعضلة الأمنية" من كلمتين وهما "المعضلة" و"الأمن" وقبل التفصيل في تحديد مفهومه وجب علينا التطرق لماهية الأمن أولا للتعمق في الدراسة.

أولا– مفهوم الأمن:

لقد اختلفت الآراء حول مفهوم الأمن بالرغم من كثرة استعماله، إلا أنه من أصعب المفاهيم التي يمكن تحديدها في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وذلك لأنه مفهوم ذو أبعاد مختلفة ومستويات متنوعة وغير محدد أو متفق عليها، وسيتم عرض مجموعة من التعاريف المختلفة لمفهوم المصطلح:

1- التعريف الامن:

- **الأمن لغة:**

من فعل "أمن" ومن "الأمان" و"الأمانة"، ويقول الشخص أمنت آمن، وأمن تغيري أي ضمنته ضد الخوف والأمن سلامة واستقرار العقل" [1].

والأمن أيضا هو نقيض الخوف وهو يعني الطمأنينة والاستقرار والتخلص من الخوف من الخطر سواء كان داخليا أو خارجيا، ومصطلح الأمن مشتق من الكلمة اللاتينية الأصل (SECURUS) التي تتكون من شقين "Se" وتعني بدون،"CURUS" وتعني عدم الارتياح، أي التحرر من عدم الارتياح في الأصل أي الحالة السلمية دون مخاطر أو تهديدات[2].

وفي القرآن الكريم فقد ورد الأمن وفقا لقوله تعالى "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش[3].

- **الأمن اصطلاحا:**

قد اختلفت التعاريف الاصطلاحية للمفهوم حسب اختلاف الآراء والمفكرين، حيث عرف **أرنولد وولفرز Arnold WOLFERS** في 1950 الأمن على أنه من جانب موضوعي: "يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية الموجودة أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم"[4].

وعرف **ميكائيل ديلون** الأمن بأنه: "وسيلة التحرر من الخطر وعدم انتشاره فهو يتضمن الأمن واللاأمن"[5].

---

[1] – رضا شوادر، "تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي والاتجاه الحديث"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، جوان 2018، ص97.

[2] – نوال بلحربي، "التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكرة؟"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد01، جوان2022، ص 03.

[3] – القرآن الكريم، الآية 2 –5 من سورة قريش.

[4] – رضا شوادر، مرجع سابق الذكر، ص 98.

[5] – بن زيان بن يطو، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الجزائر3، 2023، ص48.

أما **روبرت مكنمارا** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق واحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" فيرى" أنه : "التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة "[1]

وفي سنة 1998 عرف الأمن **باري بوازن Bury BUZAN** على أنه: "العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية...والقدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة "[2].

ونجد في تعريفنا لمصطلح الأمن أنه يوجد دلالتين لتعريف هذا المصطلح وهو الاتجاه التقليدي والاتجاه المعاصر في تطوير مفهوم الأمن وهما:

أ – الإتجاه التقليدي لمفهوم الأمن:

ينظر هذا الاتجاه الى مفهوم الأمن أصبح بحاجة الى تطبيق سياسات غير عسكرية، وهو ما اصطلح عليه بالقوة الناعمة **(SOFT SECURITY)** التي تندرج في إطاره كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدولة كالعنف الإجرامي، القتل والأوبئة وقضايا الإرهاب[3].

ب– الإتجاه المعاصر لمفهوم الأمن:

---

[1]– نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا "دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة : أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010،ص 37.

[2] – زكي عبد المعطي، الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدارسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ص 11–12.

[3] – إبراهيم عرفات، الأمن في مناطق أسيا : حالة آسيا في قضايا الأمن في آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة 2004، ص 11.

مع نهاية الحرب الباردة قدم العديد من الباحثين مجموعة من المفاهيم لمصطلح الأمن خارج نموذج مركزية الدولة حيث عملوا على توسيع مجال القضايا التي يتناولها موضوع الأمن، ليتجاوزوا التركيز القديم القائم على الدولة كفاعل اساسي الى التركيز على الفواعل الأمنية غير الدولة مثل: الأفراد والمجموعات والمؤسسات الاقتصادية والبيئية، إذ أصبح مفهوم الأمن يشمل مستويات وقطاعات تحليل متعددة[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول الى تعريف إجرائي للأمن هو "شعور الدولة العميق لمصادر التهديد وقدرتها على مواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية القدرات وتنمية حقيقة في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل[2].

2- مستويات الأمن:

إن ظهور التهديدات الجديدة أدت بدورها إلى ظهور مستويات جديدة للأمن بأشكال وأبعاد عديدة، وقد أجمع الباحثين على أن للأمن أربع مستويات تختلف أبعادها حسب طبيعة التهديد، وهي على النحو الآتي:

المستوى الأول: الامن الوطني:

يشير **أمين هويدي** إلى أن الأمن الوطني: "عبارة عن جملة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"[3].

ويقوم الأمن في مستواه الوطني على متغيرين أساسيين وهما:

المتغير الاول: يتمثل في مدى قدرة السلطات السياسية داخل الدولة على ضمان استقرار الأوضاع.

1- أحلام علوان، مرجع سابق، ص ص 13-14.

2 – أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرها على التنمية والديموقراطية،: دار النشر القاهرة، ص 5 .2

3– أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي: لمن تدق الأجراس ، دار الشرق، القاهرة، 1991، ص17.

المتغير الثاني: يتمثل في العملية الذي يتم وفقها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة الداخلية إلى بدائل أو قرارات[1].

المستوى الثاني:الأمن الإقليمي

يظهر الأمن الاقليمي في أبرز المصطلحات التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في شكل هيئات ومنظمات إقليمية، فقد كان لها دور في تسوية النزاعات بين الدول بطرق سلمية، فالأمن الاقليمي هنا يعبر في أبسط معانيه على مجمل العلاقات التي تربط بين مختلف فواعل النظام الإقليمي، مثل النزاعات على الزعامة أو هيمنة الدولة على العلاقات الإقليمية بشكل لا يخدم المصالح وأهداف بقية الدول، حيث تساهم هذه العوامل في انهيار النظام الإقليمي وتعويضه بحالة الأمن أو العكس.

- **المستوى الثالث: الأمن الدولي**

كثيرا ما ارتبط مفهوم الامن الدولي بالمنظمات الدولية وفكرة الأمن الجماعي، حيث يتميز الأمن الدولي بثلاثة عناصر في غاية الأهمية هي:

1- وجود جهاز دولي لردع العدوان مثل مجلس العصبة، مجلس الامن.

2- وجود تنظيم العدوان (القانون الدولي).

3- وجود اجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة)[2].

- **المستوى الرابع: الامن الانساني**

يعتبر الامن الانساني من المفاهيم التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال محاولة إدماج البعد الانساني في إطار الدراسات الأمنية، بغية اتخاذ الفرد كوحدة التحليل المركزية لأي سياسة أمنية، حيث يقصد بالأمن الانساني صون كرامة الانسان وذلك عن طريق تلبية حاجياته المادية

[2] – سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغة تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطروحة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 13.

والمعنوية وضمان ممارسة لحقوقه الأساسية للوصول الى تنمية اقتصادية واجتماعية، تتحقق بدون استخدام الوسائل العسكرية للانتقال من الأمن بالقوة العسكرية إلى الأمن عن طريق التنمية[1].

ثانيا- المعضلة الأمنية: The Security Delmma

1- تعريف المعضلة الامنية:

نجد في تعريف المعضلة الأمنية عدة تعاريف وهي كالآتي :

المعضلة الأمِنية تقابلها في اللغة الإنجليزية **The Security Dilemma**، بالرغم من ندرة المراجع المختصّة بالموضوع إلا أن اللفظَة الإنجليزية يعبر عنها بمصطلح بالمأزق الأمني وليس المعضلة الأمنية ونجد مصطلح المعضلة أو المأزق الأمني[2].

تعتبر المعضلة الأمِنية من أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية وهو مصطلح جديد نسبياً، صاغه لأول مرة عالم السياسة الأمريكي جون هارتز **John hartz** في كتابه المنشورِ عام 1950، وتشكل المعضلة الأمنية جزءا أساسيا في نظرية العلاقات الدولية، وترتكز على افتراضات أساسية تؤكد على دور الدولة كوحدة أساسية في التحليل، وفهم الأمن على أنه مجرد أمن الدولة، وفهم التهديدات على أنها التهديدات العسكرية، ووفقا لمعظم منظري العلاقات الدولية، فإن الشعور الدائم بعدم الأمان بين الدول هو السمة التي لا مفر منها للعيش في حالة فوضى، وتعد أبرز الكتابات التي تناولت مفهوم المعضلة الأمنية بشكل موسع هي في كتابات هاربرت بارتفيلد، وجون هيرز، وروبرت جيرفيس، وجون مارشايمر:

فيرى **هاربرت بارتفيلد** بأن المصدر النهائي للمعضلة الأمنية هي: " الخوف وهي ناجمة عن عدم اليقين بشأن نوايا الآخرين، إلا أنها تدفع الدول الى حرب على الرغم من أنها قد لا تريد إيذاء بعضها،

1_ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص30.

2- أحلام علوان، مرجع سابق، ص 18.

وغالبا ما يترتب عنها نتائج مأساوية يمكن أن تتفاقم، مؤكدا بأنها السبب الرئيسي لجميع الصراعات البشرية وهي نابعة من خطيئة البشر بالدرجة الأولى"[1].

وتناول المفكر **جون هيرز** مصطلح المعضلة الأمنية في مقاله بعنوان: "الدولية المثالية ومعضلات الأمن" سنة 1950 على أنها: "نتائج البيئة الفوضوية التي تزيد من مستويات انعدام الثقة وسوء الادراك في النوايا الاخرين"[2].

وحسب قاموس **بنغوين للعلاقات الدولية** يعد مصطلح المعضلة الأمنية: "معتقد مركزي لدى المقاربة الواقعية، إذ تنشأ المعضلة نتيجة للفوضى التي تجد الدول نفسها فيها، حيث يؤدي سعي الدول لزيادة أمنها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية إلى شعور الدول الأخرى بحالة من اللأمن، وبسبب هذا السلوك تنشأ حلقة مفرغة من الأمن و اللامن ليس لها حل دائم[3].

ولقد خضع مفهوم المعضلة الأمنية في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي لفحص مفصل من قبل عالم السياسة الأمريكي **روبيرت جيرفيس**، أين سلط الضوء على أسباب صعوبة إدراك صناع القرار داخل الدولة للمعضلة الأمنية وكيف يكونون سببا في حدوثها[4].

وكذلك وصف باحثون آخرون المقصود بالمعضلة الأمنية أن أي دولة في نظام يتميز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب في التصور الواقعي، ويحكمه مبدأ "المساعدة الذاتية" لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد، فهي تسعى للحصول على مزيد من القوة، تقييها عدوانا محتملا وانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللأمن، مما يدفع للاستعداد للأسوأ، وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماماً في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذّر

---

[1]– فادي عبد الغني الأحمر، "المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني – الهندي"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، جامعة دمشق، ص130.

[2]–حسين باسم عبد الأمير، "مفهوم المعضلة الأمنية، مقاربة في ضعف الاستقرار الأمني في العرق بعد 2003"، مجلة العهد، العدد7، جانفي 2021، ص 379.

[3]– ايفانز غراهام، وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط 1، مركز الخليج للأبحاث، إمارات العربية المتحدة، 2004، ص677.

[4]– أحلام علوان، مرجع سابق، ص 19.

للدول الاطمئنان أو الثقة بنوايا الدول الأخرى، فإن السعي للقوة يتواصل، ومن ثم فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف[1].

ويمكن تعريف المعضلة الأمنية من الناحية الإجرائية بشكل عام على أنها: "غياب اتفاق أو إجماع بين الأطراف المتنافسة حول مفهوم الأمن وانتشار ثقافة المزيد من الأمن لحماية مصالحها، مما يجعل جميع الأطراف تشعر باللأمن، وهذا ما يخلق حالة من الفوضى نتيجة غياب أو تغييب السلطة المركزية العليا والتي بإمكانها السيطرة في كثير من الأحيان على هذا الشعور[2].

2-أشكال المعضلة الأمنية:

تنقسم المعضلة الأمنية الى عدة أشكال مختلفة لكن بعض علماء ومفكري الدراسات الأمنية حاولوا تحديدها في شكلين وهما كالآتي:

أ – المعضلة الأمنية الدولية:

تركز المعضلة الأمنية الدولية على المحيط الفوضوي الذي تكون فيه الدولة في وضع مسؤولة عن حماية نفسها بشكل كامل من دول عدوانية تخلق لها تهديدات محتملة، مما يفرض عليها اكتساب وسائل الدفاع عن نفسها من خلال تقوية قدراتها العسكرية، لكن عند تكديسها لوسائل الدفاع عن النفس، فإن هذه الدولة في الوقت ذاته تصبح مصدر تهديد للآخرين[3].

ب– المعضلة الأمنية المجتمعية–الإثنية:

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي اجتاحت موجة من النزاعات العرقية والدينية معظم دول العالم، حيث شهد العالم صراعات داخلية عنيفة ولدت حالات انسانية معقدة بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مثل البوسنة والهرسك، ما جعل الباحثين يهتمون بهذا النوع من المعضلات الأمنية في تحليلهم لأسباب الصراعات، مثل **باري بوزان** ويعتبر أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على انفجار العنف الإثني في كتابهThe Security Dilemme and Ethnico Conflit عام 1993،

---

[1]–حسين باسم عبد الأمير، مرجع سابق، ص379.

[2]– أحلام علوان، مرجع سابق، ص21.

[3] – توفيق حكيمي، ياسين طرشي، بحث حول "المعضلة الأمنية الدولية"، دمشق 2006 ، ص4.

ثم جاء بعده كل من **ستيوارت كفومان، دونالد روشيل، ودافيد لايك** وكل منهم ركز على حالة الصراع في البلقان، محاولين تطبيق نفس المتغيرات التي تحكم المعضلة الأمنية الدولية على المعضلة الإثنية.

حيث تصبح الجماعات الإثنية مسؤولة عن حماية نفسها في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءها واستمراريتها في ظل المأزق الأمني الذي يهددها، فإن جهود أي مجموعة إثنية لتعزيز أمنها يتم تفسيره من قبل المجموعات الأخرى على إنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، ومثل هذه الحركية لدى **باري بوزان** تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية، حيث تشن مجموعتين الهجوم بغية حماية بعض الاماكن التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية، وذلك بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها، وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة وذلك ما أبرزته تجربة البوسنة[1].

3- المفاهيم ذات الصلة بالمعضلة الأمنية:

أ – التهديدات الأمنية Threats Security:

يقصد بكلمة "تهديد" من الناحية اللغوية، محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن"، ويعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين[2].

أما **باري بـــوازن** buzan Barry فقد عرف التهديد على أنه: " تهديد لمؤسســـات الدولة باستخدام الايديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى". [3]

حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر أو الغزو والاحتلال، ويمكن للتهديدات أن تأتي من الداخل أو من الخارج. حيث يحدد باري بوازن نوعين من الدول، الدولة القوية، وهي التي تتعرض

---

[1]– المرجع نفسه، ص5.

[2]– لندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 30.

[3]– – تيري دنييل، استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي ، ترجمة: وليد شحادة، دار الكتاب العربي مؤسسة بن آل راشد مكتوم، بيروت 2009، ص 270.

للتهديدات من الخارج فقط، بينما الدولةّ الضعيفة هي التي يمكن أن تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج، حيث يصنف بوازن تهديدات الأمن القومي وفق الأنواع الآتية :

- **التهديدات العسكرية:** تتمثل في إعلان النية لاستيلاء على أراضي دولة أخرى، أو غزوها واحتلالها، وتغيير نظام الحكم فيها، أو التحكم في العملية السياسية.
- **التهديدات الاقتصادية:** تتمثل في إعلان فرض بعض القيود على واردات الدولة، كالحصار الاقتصادي، أو التقصير في دفع الديون للدولة، أو التلاعب بالعملة الوطنية للتأثير في الاستقرار الداخلي.
- **التهديدات البيئية:** تتمثل في اتلاف القاعدة المادية للدولة، كالكوارث الطبيعية[1].

ب – المخاطر الأمنية: Risks SecuritY

عرف قاموس **Le Petite Robert** الخطر على أنه: " كل فعل مهدد يحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به أي التأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته"[2].

ويرى **ألريش بيك Ulrich Beck** في كتابه "مجتمع الأخطار" La Société du Risque أن الخطر: "عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلاً ويمكن احتواءه إن لم يتفاقم".[3]

ج– التحديات الأمنية: Challenges Security

تشير القواميس الانجليزية البريطانية إلى عدة معاني للتحدي، فهو يعبر على شيء صعب يجب اختباره ويحتاج إلى القوة والمهارة، وهو أيضاً دعوة للمنافسة والمواجهة كأن يقترح شخص مبارزة آخر وما إلى ذلك[4].

---

[1]–بن يطو بن زيان، مرجع سابق، ص 56.

[2] – Le Petite Robert : Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la Langue Française", Edition firmindidol , Paris, 1979, 17.

[3]- LivierNay, **Le xique de Science politique vie etInstitutions politiques**, Europe Media Duplication SAS, Toulouse, 2008, p482.

[4] - Hans Gunter Baruch, "Coping with Global Environnemental Change, Désastres and Security", Verlag Berlin Heidelberg، Springer, 2011, p 62 .

من الناحية العلمية؛ فإن المتفق عليه أن مفردة "التحدي" يقصد بها: "مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية"[1].

وعرفها **سليمان عبد الله الحربي** بأنها: "المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها، فعلى سبيل المثال تعتبر كل من معضلة البطالة ومشاكل الانفجار الديمغرافي تحدياً بالنسبة للدولة"[2].

والتحدي شيء صعب يتم فيه اختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها ومنافسة الآخرين، سواء تعلقت هذه التحديات بالمشاكل الداخلية أو الخارجية[3].

غالبا ما تكون التحديات الأمنية مرتبطة بعامل المنافسة بين الدول، فالتحديات هي اختبار لقدرة الدولة من أجل التغلب على مشكلاتها الداخلية، مثل التنافس الأمريكي الصيني على النفوذ الإقليمي في قارة إفريقيا.

المطلب الثاني: عوامل ظهور المعضلات الأمنية

يمكن حصر أسباب وعوامل نشأ المعضلة الأمنية في ما يلي:

إن المعضلة الأمنية تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول، وذلك على حسب ميول واضعي الخطط الدفاعية بحيث يتحضرون للأسوأ ويركزون على قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على نواياهم الحسنة، أما الجهل والتنافس بين مختلف قطاعات القوات

---

[1]– أمين المشافية ، وسعد شاكر شبلي ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار ومكتب حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 16.

[2] – سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص28.

[3] – فوزي حسن الزبيدي، "منهجية تقييم المخاطر الأمن القومي"، مجلة رؤى الإستراتيجية، العدد 11. جويلية 2015، ص22.

المسلحة من أجل الحصول على الأموال الحكومية[1]، وترجع حدة المعضلة الأمنية في طبيعة القدرات العسكرية الغير متساوية بين الدول الأمر الذي يجعل كل طرف ينظر اليها كمصدر تهديد.

ومن بين عوامل حدوث المعضلة الأمنية:

- ✓ تعمل زيادة القوة في ظل الفوضى المتأصلة بالنظام من زيادة فرص المعضلة الأمنية وتجعلها ذات سمة مستدامة، إن لم تكن هنالك إجراءات قادرة على ضبط سلوك القوى الساعية إلى زيادة القوى[2].
- ✓ الخوف وانعدام الثقة والشك وانتشار الريبة من صميم المعضلة الأمنية وحتى عندما يزود الاعتقاد بأن دولة ما قد تظهر النوايا الحسنة فيظل دائما الشعور السيء للطرف الاخر بعدم تبادل النوايا الحسنة.
- ✓ يختصر مفهوم المعضلة الامنية على الجانب العسكري فقط، بل إنما يتعدى الى كل الاجراءات الاقتصادية والسياسية التي تتخذها الدولة.
- ✓ تتصف المعضلة الأمنية على انها اعمال مهددة للدولة الاخرى فتؤدي الى خطوات عسكرية مضادة، وهذا بدوره قد يقود الى انحدار واضح وشديد في الأمن بالنسبة للدول جميعها.
- ✓ غياب الثقة وبروز الخوف بين وحدات النظام الدولي وذلك بناء على البيئة التي يعيش ضمنها الدول والتي يحرس كل طرف على تغليب مصالحه وخلق جو يتسم بالشكوك والريبة.
- ✓ إن صناع القرار في الدول يخشون من انه حتى لو حققت كل الدول مكاسب من التعاون، زيادة عن المكاسب المطلقة فإن بعضها يكون أكثر انطباعا من غيره فيعزز ذلك بقوته فيبقى ذلك التعاون دائما يشير الى الريبة والخوف[3].
- ✓ إن الشكل ثنائي الأقطاب الناشئ للحرب الباردة قد أدى إلى تفاقم المعضلة، حيث أصبحت معضلة الأمن في هذه الفترة أقصى درجة من الشدة.

---

[1] – مارتن غريفي وتيري أوكلاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص390.

[2] – حسين باسم عبد الأمير، مرجع سابق الذكر، ص 51.

[3] – مارتن غريفي ، وتيري أوكلاه، مرجع سابق، ص 391.

قدم المفكر **جون مير شامير** أحد أعمدة النظرية الواقعية البنيوية تفسيرا بسيطا حول سبب تنافس الدول فيما بينها من اجل الحصول على القوة ومن ثم الانزلاق في دوامة المعضلة الامنية وحيث اختصرها في خمس افتراضات أساسية:

- ✓ **الافتراض الأول:** أوضح فيه أن القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة الدولية وهي تعمل في نظام دولي فوضوي[1].
- ✓ **الافتراض الثاني:** هي ان جميع الدول تمتلك بعض القدرات العسكرية الهجومية، أو بالأحرى فان كل دولة لديها القدرة على الحاق بعض الضرر بجيرانها، وبطبيعة الحال فان هذه القدرة تتفاوت بين الدول الممكن لكل دولة ان تغير وتعظم قدراتها العسكرية بمرور الوقت.
- ✓ **الافتراض الثالث:** هو ان الدول لا يمكن لها ان تكون على يقين حول نوايا الدول اخرى ففي النهاية فإن الدول تريد معرفه ما إذا كانت الدول الاخرى تميل لاستخدام او تعظيم قوتها من اجل تغيير ميزان القوى او ما إذا كانت الدول الاخرى راضية بما فيه الكفاية وليس لديها مصلحة في تعظيم القوة لتغيير ميزان القوى.
- ✓ **الافتراض الرابع:** الهدف الرئيسي للدول هو السعي نحو البقاء فتسعى الدول للمحافظة على وحدتها الإقليمية واستقلالية نظامها السياسي الداخلي، ويمكنهم تحقيق أهدافهم مثل الرخاء وحماية حقوق الانسان ولكن يجب ان تبقى تلك الاهداف دائما هي الهدف الجوهري المتمثل في البقاء.
- ✓ **الافتراض الخامس:** ان الدولة فاعل رشيد يتخذ قرارات محسوبة وان عملية اتخاذ القرارات تمر بعدة مراحل تضم استراتيجية تضاعف حظوظها بالبقاء وهذا لا ينفي انها قد تخطئ في الحساب من وقت لآخر لان الدول تعمل مع معلومات ناقصة وأحيانا خاطئة في عالم معقد[2].

وعليه فإن المعضلة الأمنية لأي دولة في النظام الدولي تتميز بالفوضوية وانعدام سلطة مركزية مما يجعلها تشعر بالتهديد، فتسعى هذه الأخيرة للحصول على مزيد من القوة التي تقيها من عدوان

[1]– حسين باسم عبد الأمير، مرجع سابق، ص 380.

[2]– حسين باسم عبد الأمير، مرجع سابق، ص ص 380-381

محتمل، ولكن هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللاأمن مما يدفعه للتأهب للأسوأ، الأمر الذي يقودهم نحو الصراع من أجل القوة .

المطلب الثالث: المعضلات الأمنية من منظور نظريات العلاقات الدولية

تقدم هذه الدراسة بعض من نظريات المعضلة الامنية، وعرض أهم الإسهامات التي قدمها رواد هذه النظريات في فهم وتفسير المعضلة الامنية بين الدول وتحليل سلوكهم العدائي في ظل فوضوية النظام الدولي وهذا ما سنتطرق إليه كالآتي:

أ- **النظرية الواقعية :**

ينطلق كل من المفكرين ميرشايمر ووالتز في تفسيرهما للمعضلة الامنية من فوضوية النظام الدولي، وكيف يتسبب في ندرة اللأمن ، فبرأيهما يجب النظر إلى بنية النظام الدولي على أنها مسبب أساسي في المعضلة الامنية، إلا أن حدة هذه الأخيرة ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة في حد ذاتها، وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الآخرون بوصفهم مصدر تهديد بدلا من أنهم حلفاء، وأن هذين العاملين متغيران حسب الزمان والمكان، وتتوزع حدة المعضلة الأمنية بشكل غير متساوي بين الدول وتجدر الإشارة إلى اختلاف هذين العاملين في[1]:

أولاً: تختلف حدة المعضلة الأمنية اعتمادا على الدرجة التي يمكن التمييز بها بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى العلاقة فيما بينهما.

ثانيا: تختلف حدة المعضلة الأمنية حسب العلاقات السياسية بين الدول[2].

والمعضلة الأمنية هو مصطلح صاغه **جون هيرز (John Herz)** للحجة القائلة إن الدولة في التسلح للدفاع عن النفس قد تقلل من أمنها عبر التأثير غير المقصود لجعل الآخرون غير آمنين ،مما يدفعهم إلى التسلح ردا على ذلك.

---

[1] – مارتن غريفي، وتيري أوكلاه، مرجع سابق، ص 391.

[2]-Robert Jervis, Cooperation under the Security Dilemma, World Politics, Cambridge University Press, vol 30, no2 (Jan., 1978), pp 167-214.

ففي مقال مؤثر بشكل كبير أظهر **رورت جيرفيس (Robert Jervis)** أن نتيجة الفوضى هذه يمكن أن تقود الدول التي تبحث عن الأمن إلى دوامات من عدم الثقة والتنافس، وجادل أن خطورة المعضلة الأمنية تعتمد على متغيرين: التوازن بين العنف والقدرة على تمييز العنف عن الدفاع، وهكذا على الرغم من أن الفوضى ثابتة من الناحية النظرية يمكن أن تكون هناك تباين في جاذبية الوسائل التعاونية أو التنافسية، واحتمالات تحقيق مستو عال من الأمن، واحتمال الحرب، أثار المقال نقاشا كبيرا بين الواقعيين وانتهى المطاف في مدرستين فرعيتين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية[1].

استند **جون هيرتز** في تفسيره للمعضلة الامنية إلى منطق هوبز للفوضى حالة الطبيعة، إلاّ أن المعضلة الأمنية تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية للدول، لأن جذور المعضلة الأمنية تكمن في حالة الفوضى التي بموجبها تفتقر الدول الفردية إلى حماية سلطة أعلى وهي سمة بارزة لبنية النظام الدولي، وبالمثل أثار والتز فكرة الفوضى هذه في صميم نظرية العلاقات الدولية، وخلق نظرية منهجية للواقعية مع النظام الدولي، باعتباره الشاغل الأساسي لها من هذه الجهود.

- **النظرية الليبرالية:**

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل **Michael Doyle** وبروس راست **Bruce Russet** من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الـــديمقراطي، لانتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أنه يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية، بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها كانط **Kant** بحالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون.

بني التصور الأمني لهذا الاتجاه استنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطية، والمبنية على أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب، وهي الفكرة التي تبناها وودرو ويلسون مع بداية القـــرن العشرين لتفادي اندلاع حرب عالمية. فوجود سند داخلي للسلام والرقابة على أعمال الحكومة والتمثيل

[1]– جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة : مصطفى محمد قاسم، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود،2012 ، ص45.

غير المتحيز لمصالح خاصة وتحمل متكافئ للأعباء في تنظيم السياسات يــؤدي إلى اندلاع النزاعات بشكل حتمي.[1]

إذا أخذنا أفكار مايكل دويل **Michael Dole** فسنجده يشير إلى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة إيمانويل كانط لعام 1795 والمعنونة بـــ "السلام الدائم" **Perpetual Peace**، إذ يشير دويل إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط إزاء الأمن الدولي:

- ❖ التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- ❖ الإلتزام الإيديولوجي لحقوق الانسان.
- ❖ الترابط العابر للحدود الوطنية.

هذه العناصر تفسر إتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية.

والحقيقة أن دويل لم يتجاهل الافتراضات الأساسية للواقعية، بل على العكس من ذلك فقد حاول الإنطلاق منها بالتساؤل عن الخلفيات والدوافع التي تجعل العلاقات بين الدول خاضعة لمنطق القوة والصراع .

لذلك نجد أن اتجاه السلام الديمقراطي مثل غيره من الاتجاهات الليبرالية الأخرى أسس أفكاره منحقيقة أن التوصيف الواقعي للسياسة الدولية ظل قاصرا، لأنه يتعامل من جهة مع الفوضى بشكل مطلق مهملا بعض صور التعاون الدولي، كما يقدم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خطي، أي دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التمايزات الموجودة فعلا بين وحدات النظام الدولي سواء علـــى مستوى الدوافع أو على مستوى السلوكات. [2]

من هنا جاء تقديم الأسس الكانطية كمعيار للتصنيف بين الدول نسبة إلى ديمقراطيتها. فانعدام هذه المعايير في الدول غير الديمقراطية –غير الليبرالية– يجعل سلوكها الدولي نزاعيا وميلا إلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي، ذلك أننا نكون أمام بيئة دولية واقعية تتسم بالصراع المستمر.

يركز المنظور الليبرالي البنيوي على العلاقات بين الدولة والأمن وأثرهما على السياسة العالمية، وهو يقوم على ثلاث افتراضات[3]:

---

[1] - جون ميرشايمر، مرجع سابق ،ص

[2] -[2] - Robert Jervis,OP.CIT.P213.

[3] آندري مورافسيك،" الإتحادية والسلام: منظور ليبرالي– بنيوي"، في:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html

- الأفراد والجماعات يشكلون الفاعلين الأساسين في السياسة الدولية.
- سلوك الدولة الذي يعتبر محددا لمستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس طبيعة وشكل مقاصد الدولة وخياراتها.

كما أن هناك رأي شائع ضمن الاتجاه الليبرالي المؤسساتي ظهر في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين بين جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال **تيموثي د ن Timothy Dunne**، يعتقد من خلاله هؤلاء بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح أمامها فرصة لم يسبق لها مثيل، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين وتوفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول[1].

تأكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في السياسة الداخلية[2].

- **النظرية النقدية**

تنتمي النظرية النقدية إلى مدرسة فرانكفورت وقد تطورت لتشمل توجهات نقدية ضمن العلاقات الدولية، لاسيما في مدرسة كوبنهاغن والمقاربات النقدية للأمن. تنطلق من رفض الحتميات الواقعية والليبرالية، مركزةً على بنى السلطة والهيمنة في إنتاج المعرفة والنظام العالمي، وتهدف إلى التحرير من الهياكل القمعية في السياسة الدولية.

1- النظرية ما بعد الكولونيالية:

تسعى النظرية ما بعد الكولونيالية إلى تفكيك استمرارية الاستعمار في صوره الرمزية والاقتصادية والسياسية والمعرفية، حتى بعد انتهاء الاحتلال الرسمي. إنها ليست فقط نقداً للاستعمار التقليدي، بل أيضا لما يعرف بـــ "الاستعمارية المعاصرة" أو "الاستعمارية كبنية"، كما طرحها أنيبال كوييانو.(Quijano)

[1]– خالد معمري، جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية بعد فترة الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الامريكي بعد احداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2007 – 2008، ص

[2] – غضبان مبروك، مدخل إلى العلاقات الدولية، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ص 335.

1- [1] التقاطع بين النظريتين:

كلا النظريتين تنبعان من الرغبة في تفكيك المنظومات السلطوية التي تنتج المعاني والنظم، وتسعيان إلى فضح العلاقات البنيوية التي تخفيها المقاربات الغربية التقليدية. ما بعد الكولونيالية تضيف تركيزا خاصا على البعد المعرفي والرمزي للهيمنة، وتسائل مفاهيم "العالمية" و"التحضر" و"التقدم" من منظور نقدي.

4-تحليل نقدي لكل معضلة من منظور ما بعد كولونيالي

أ – تصاعد الجماعات المسلحة

- **تفسير ما بعد كولونيالي:**

تعتبر النظرية أن هذا التصاعد لا يمكن فصله عن "الفراغ المعرفي والسياسي" الذي تركه الاستعمار، حيث دمرت البنى التقليدية للحكم، وتم فرض نموذج "الدولة القومية" بشكل قسري وغير متجذر محليا.

- **الإرث الاستعماري:**

جماعات مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أو "جماعة نصرة الإسلام" تنشط في فضاءات تشكّلها الحدود الاستعمارية، وتستثمر في التهميش البنيوي للجماعات المحلية.

- **نقد دور الفاعلين الدوليين:**

تعيد القوى الغربية تعريف "الإرهاب" بما يتوافق مع أجنداتها، مما ينتج عنفا معرفيا يقصي التفسيرات المحلية، ويخفي العوامل الاجتماعية والاقتصادية لصالح سرديات أمنية تبرر التدخلات.

ب– هشاشة الدولة

تفسير ما بعد كولونيالي:

الدولة ما بعد الكولونيالية ليست سوى "صورة" تعيد تمثيل المنظومة الاستعمارية. لا تمارس سيادتها فعليا، بل تخضع لبنية من التبعية البنيوية والرمزية.

- **العلاقة بالإرث الاستعماري:**

[1] – المرجع نفسه، ص 566.

المشروع الكولونيالي لم يؤسس دولة–أمة، بل جهازا إداريا قمعيا يخدم المتروبول. وبعد الاستقلال، استخدمت نفس الأجهزة لقمع الحركات المحلية بدلا من إدماجها.

- **نقد دور الفاعلين الدوليين:**

مشروعات "بناء الدولة" التي تقودها المنظمات الدولية تعيد إنتاج النماذج الغربية، دون اعتبار للهياكل المحلية، مما يعمق التهميش ويخلق مجتمعات صامتة لا صوت لها.

ج التدخلات العسكرية الغربية

- **تفسير ما بعد كولونيالي:**

تقدم التدخلات العسكرية باسم "الحرب على الإرهاب"، ولكنها تُعيد تشكيل علاقات الهيمنة. تدخلات فرنسا (مثل عملية برخان) والولايات المتحدة مثل (AFRICOM) تعكس الاستمرارية البنيوية للاستعمار.

- **الإرث الاستعماري:**

تمارس القوى الغربية ما يعرف بـــ "الاستعمارية المعاصرة" عبر التحكم في المجال الأمني، واحتكار تعريف "التهديد"، وفرض نماذج جاهزة.

- **نقد الدور الدولي:**

يتم تغييب الفاعلية الإفريقية، وينظر إلى المجتمعات المحلية كـــ "مجال للمراقبة والسيطرة"، لا كمصدر للحلول. وهذا ينتج ما يُسميه **أشيل مبمبي** بـــ "السياسات النيكرولوجية *Necropolitics* "التي تقرر من يَحيا ومن يهمش

–النظرية البنائية:

تركز النظرية البنائية في دراسة المعضلة الأمنية على الأسس المعيارية غير المادية التي تحكم العلاقات بين الوحدات السياسية والأطراف الدوليين[1]، حيث تعكف على هذا المستوى على دراسة وتحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وتتناول بالتحليل قضايا ودور وأثر المتغيرات الثقافية والنفسية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح وأفضليات الدول جنبا الى جنب مع الاعتبارات والمتغيرات المادية التي تعتمدها كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.[2]

[1] Liu Feng, Zhang Ruizhuang, The Typologies of Realism, Chinese Journal of International Politics, Tsinghua University, vol.1,، pp.115

[2] - Liu Feng, Zhang Ruizhuang, op.cit، pp.115 -116

ويرى البنائيون ان بنية النظام الدولي تنقسم إلى قسمين : القسم الأول هو المادي الذي يتكون من توزيع القوى بين الدول، والقسم الثاني فهو البناء الاجتماعي المكون من القواعد والأعراف والقوانين التي تطبقها الدول والجزء الثاني هو الأمن بالنسبة للبنائيين ويتقاسم البنائيون عموما فكرة ان السياسة الدولية ليست مسوقة بالعوامل المادية وحدها [1]، وعليه ترى البنائية أن المقدرات العسكرية والإقتصادي ليست محددات للقوة دون ادخال الأفكار والقيم بل يجب التوافق بين القوة المادية وقوة الخطاب الحامل للثقافة الإيديولوجية التي تسمح بتوضيح السياسة المستخدمة "[2].

و يقدم البنائيون عناصر تحليلية مختلفة عن التحليلات التقليدية المجردة للأمن، خاصة عنصر الهوسة والمصالح، ويرجع سبب الإهتمام بها كنوع من تفكيك لكرات البيليار، والتي أوجدها الواقعيون لفهم ما يحدث من تفاعلات داخل البيئة الداخلية ولاستيعاب المخرجات السياسية حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة[3].

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل من أهم مناطق النفوذ التي تحظى باهتمامات وأطماع الدول الكبرى على الصعيد الدولي والإقليمي، وهذا لما تزخر به من مميزات سواء طبيعيا أو سياسيا أو إقتصاديا، إضافة الى مجالها الجغرافي الواسع الذي يضم كل من دول شمال السينغال وجنوب موريتانيا ومالي وتشاد وبوركينافاسو وجنوب الجزائر والنيجر ونيجيريا وشمال الكاميرون وجنوب السودان وإرتيريا، وستحاول الدراسة تسليط الضوء على التحديد الجغرافي والسياسي والاقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي مع إبراز أهم الخائص التي تتميز بها:

المطلب الأول: تعريف منطقة الساحل الإفريقي

[1] Alexander. Wendt (1992.) Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Politics International Organization.Vol.46. No 2. Spring.p 39

[2] – Walker R. B. J. (1993)International Relations as Political Theory. Cambridge University Press. Pp :32 -

[3] – عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية ، ط1 ، دار الكتابة الحديث، الجزائر ، 2014، ص ص 311-312.

قبل أن نشرع في تقديم تعريف الساحل الإفريقـــي، يجدر بنا تحديد الطرح الإبستمولوجي للمصطلح:

أ- الساحل الافريقي لغة:

الساحل مصدره من اللغة العربية وهو سَحَلَ بمعنى ثوب لا يُبرَم غَزْله أي لا يُفْتَل طاقتين، أو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن. وقيل: السَّحْل ثوب أبيض رقيق، ويقال: سحله أي لم يفت[1].

ب- الساحل الافريقي اصطلاحا:

للساحل تسميات عديدة أطلقت على المنطقة لتعبر عن وضعيات وحدود جغرافية وإنتروبولوجية اختلفت باختلاف وجودها عبر الأزمنة، والمدلول الحضاري الذي أنتج المصطلح يلاحظ أن منطقة الساحل عرفت عدة تسميات، أهمها: الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي والمصطلح غير المتعارف عليه هو السهل الإفريقي.

وقد عرف الساحل في الأدبيات التاريخية بوصفه حزام التماس بين شمال إفريقيا وجنوبها[2].

ج- التعريف الجيوسياسي للساحل الإفريقي:

هي ذلك المجال الجغرافي بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء وإفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، وهي أكبر صحاري العالم التي ورد بخصوصها عدة تسميات مثل "حزام الساحل" أو "الشاطئ" أو "حدود الصحراء الكبرى".

د- التعريف الجغرافي:

[1]- يحي محمد لمين مستاك، التهديدات الأمنية في منطقة السّـــاحل الإفريقـــي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2019-2020، ص 88.

[2]- كريم مصلوح ،الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ط1 ،2014، ص 9.

منطقة الساحل الافريقي عرفت بأسماء عديدة أهمها: بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الافريقي، الساحل الصحراوي والساحل غير المتعارف عليه هو السهل الافريقي[1].

تشكل المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا شاملة وبالتالي: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السينغال، وتوسيعها لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا وحتى جزر الرأس الأخضر.

يعرف الساحل الإفريقي بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وافريقيا جنوب الصحراء والشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان، وهو معبر تقليدي تجاري بين منطقة غرب افريقيا من جهة والبحر الابيض المتوسط، كما أنها منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات وجسر رابط بين الحضارة الإفريقية السوداء والعربية الإسلامية البيضاء، ومزيج معقد من الاثنيات والهويات ناهيك عن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها[2].

وأيضا تعتبر منطقة الساحل الإفريقي رقعة تشبه قوس يبلغ طوله 3.860 كلم، وتقع جنوب الصحراء الكبرى مباشرة وتمتد الى الغرب عبر اتساع القارة الإفريقية، ومنه تعددت امتدادات تحديد دول الساحل الى[3]:

– **الامتداد الأول:** هو ذلك الفضاء المطل على البحر الأحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا الممتد من القرن الإفريقي في كل من: الصومال، جيبوتي، ارتيريا، أثيوبيا مرورا بالسودان تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا.

الامتداد الثاني: ويشمل كل من شمال الامتداد الأول ويشمل كل من الجزائر، وليبيا.

الامتداد الثالث: ويضم جنوب غرب الامتداد الأول كل من السنغال، غينيا، ساحل العاج، بوركينافاسو ونيجيريا.

---

[1] – جلال قصار الليل، "التهديدات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الامن الجزائري"، مجلة الإقتصاد والقانون الدولي، العدد02، 2018، ص229.

[2] – سمير قلاع الضروس، "منطقة الساحل الإفريقي واهميتها الاستراتيجية في افريقيا: دراسة جيوسياسية"، مجلة أكاديمية للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، تسمسيلت، 2020، ص 336.

[3] – بن يطو، بن زيان، مرجع سابق، ص 76.

ويرى معهد الدراسات الأمنية أنه لا يوجد تعريف واحد ومشترك دوليا لمنطقة الساحل وأنها تمتد عموما من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا، ومن جنوب الصحراء الكبرى شمالا حتى شمال غابات السافانا جنوبا، حيث عرفها المفكر الفرنسي **إيف لاكوست** أنها: "تلك المنطقة التي تمتد من البحر المتوسط شمال الى موريتانيا والمحيط الأطلسي جنوبا، ومن البحر الأحمر شرقا الى تشاد جنوبا"[1].



الخريطة رقم (01): منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: http://www.ddc.arte.tv/nos-

المطلب الثاني: الخصائص الاستراتيجية للمنطقة الساحل الإفريقي

تظهر الأهمية القصوى لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للقوى العظمى الدولية والإقليمية من خلال ما تتمتع به من أهمية استراتيجية كونها مجال جغرافي قريب لمجموعة من الاقاليم الحيوية، ونجد أن شريط الساحل يشكل محور استراتيجيا مهم في القارة الأفريقية، حيث يمكن حصر هذه الأهمية الاستراتيجية فيما يلي:

[1] –مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل نيويورك الأمم المتحدة"، 14 جوان 2013، ص 02.

1- الطبيعة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي:

إن بروز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي كان نتاجاً لما اكتسبته القارة الإفريقية من أهمية خاصة لدى الدول الكبرى، والتي سعت إلى زيادة نفوذها داخل افريقيا، ولما تتمتع به القارة من أهمية وموقع استراتيجي هام وتوسطها للقارات ووقوعها في مركز العالم، كما زادت الأهمية بعد اكتشاف حقول البترول والنفط خاصا داخل منطقة الساحل الإفريقي[1]، كما أن المنطقة تتوسط حركة التجارة العالمية ولاسيما طريق التجارة النفطية من وإلى دول الخليج العربي والجزائر وكذلك أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، كما أن الأهمية لا تقتصر على الموقع الجغرافي فقط، بل ترتبط بالموارد الطبيعية والحيوية.

2-الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي:

تمتلك منطقة الساحل الإفريقي موقعا استراتيجيا هاما، حيث تعتبر نقطة التقاء بين قارتي أوربا وآسيا من حيث موقعها الجغرافي، انطلاقا من امتداد الساحل الإفريقي الكبير من غرب إفريقيا حتى شرقها، فهو يمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب الكبير، من هنا يمكن الاعتماد على المدخل الجيوبوليكي كمنطلق للاهتمام الدولي بالمنطقة، فهي منطقة محاذية لأهم المناطق التي تشهد تكالبا دوليا عليها، فالبعد الجيواستراتيجي يشكل محدد رئيسي لاهتمام القوى الدولية بالساحل الإفريقي، حيث يمثل القرب الجغرافي دورا هاما في ذلك، فلا يمكن اعتبار الساحل قطبا منتجا للنفط فقط[2].

تعتبر ايضا منطقة الساحل نقطة عبور إستراتيجيا لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ونيجيريا ويمتد على مسافة 4128 كلم، بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار، ينطلق من نيجيريا إلى غاية حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر لأوروبا، كما وضعت مشاريع منها إنشاء أنابيب النفط انطلاقا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي مرورا بمنطقة الساحل الإفريقي.

3- الخصوصية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي:

---

[1] – حمدي عبد الرحمن، "عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان"، تم تصفح الرابط بتاريخ: 2025/05/01، متوفر على الرابط التالي:
WWW.AHRAM.ORG.EG/NEWSQ/251682.ASPXPDF.2016/03/02

[2] – نوال بومليلك، مرجع سابق، ص 164.

إن الساحل الافريقي من الزاوية السياسية هو ذلك التجمع الدولي الإقليمي الذي أنشأ بداية السبعينات، عندما عرفت المنطقة جفافا حيث تحالفت مجموعة من الدول في منظمة هيئة ما بين الدول لمكافحة التصحر في الساحل والتي تضم حاليا 13دولة، هي كل من موريتانيا، مالي، النيجر، السنغال، تشاد، توغو، بوركينافاسو، البينين، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا وغينيا الاستوائية[1].

أما وفق دول نادي الساحل فتضم: السنغال، غامبيا ،موريتانيا، مالي، النيجر ،تشاد، بوركينا فاسو ، ثم أضيفت كل من غينيا بيساو، والرأس الأخضر والسودان واثيوبيا والصومال وكينيا.

وعليه فإنّ الوضع السياسي الذي تعيشه بلدان منطقة السّاحل الإفريقي، يعتبر من أهمّ المتغيرات التي ساهمت في خلق الكثير من المشاكل الأمنية وعلى رأسها النزاعات الإثنية، وعند الرجوع الى أهـــم الأسباب التي أدّت إلى تفاقم تلك المشاكل الأمنية، والتي تعبّر عن مظاهر الدّولة الفاشلة، وكذا وجود أزمة شرعية سياسية، إلى جانب عدة اعتبارات أخرى، إلى نشأة دّول السّاحل الإفريقي خلال حقبة ما بعد الاستعمار، وما ترتب عـــن ذلك من أداء الأنظمة السياسية في المنطقة، والتي تميزت بالاستبداد، وانتشار الفساد، وسيطرة العسكر، مما فاقم من أزمة الاندماج الوطني، وأزمة المشاركة السياسية والتنمية، وتسبب في اندلاع الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية[2].

4- الطبيعة الاقتصادية لدول الساحل الإفريقي:

إن إحتواء منطقة الساحل على الموارد البترولية جعلها محور الاهتمام للدول الكبرى، والتي تسعى لبسط نفوذها داخل المناطق التي تتميز باحتوائها على الموارد النفطية، في ظل تزايد الطلب العالمي على البترول ومحاولة القوى في تأمين احتياجاتها لموارد الطاقة أصبحت المنطقة ذات أهمية استراتيجية لهم وبروز البترول كواحد من أهم الدوافع للقوى الكبرى نحو الساحل الإفريقي، كما برزت أهمية أمن الطاقة والتي أصبح من المحددات الهامة للحفاظ على التوازنات الدولية، وأصبحت القوة الصناعية من أهم عوامل تشكيل السياسة الخارجية.

علاوة على النفط تزخر دول الساحل الإفريقي بموارد طبيعية وطاقوية أخرى حيث تعد مالي من البلدان التي تعتمد في اقتصاداتها على صناعة التعدين واستخراج الذهب والألماس والنحاس والفوسفات،

---

[1]- بن يطو بن زيان، مرجع سابق، ص80.

[2]- عبد الرحمان بورنان، مرجع سابق، ص 33.

وتعد ثالث أكبر منتج له في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا، أما النيجر كونها بلد زراعي بالدرجة الأولى تتوفر على العديد من الموارد المنجمية كالحديد، النحاس، الفضة، الفوسفات، والبترول إضافة إلى بعض الموارد الطاقوية كاليورانيوم والفحم[1]، أما بالنسبة لدولة تشاد وبوركينافاسو؛ فهما تزخران بمخزون هائل من الكربون، الذهب، الحديد، اليورانيوم والزنك، ويمكن تلخيص اهتمام القوى الكبرى بمنطقة الساحل في:

*** الثروات والموارد الطبيعية في منطقة الساحل الافريقي:**

تعد إفريقيا منجم العالم وسلة غذائه؛ حيث تتوفر على نسبة كبيرة من الموارد والثروات الطبيعية، وتتراوح هذه الموارد والثروات، بين الأراضي الصالحة للزراعة، والغابات، والحياة البرية، والمياه العذبة، والشواطئ البحرية، وبين النفط والغاز الطبيعي والمعادن، ومصادر الطاقة المتجددة أو غير المتجددة، وهي بهذا تُعدّ مصدراً لنحو 30% من احتياطيات العالم من المعادن، ونحو 8% من احتياطات الغاز الطبيعي، ونحو 12% من احتياطات النفط، ونحو نصف احتياطيات الذهب، ونحو 90% من الكروم والبلاتين، هذا بخلاف الاحتياطات الهائلة من الماس والبلاتين واليورانيوم والكوبالت والحديد، والسيلكون والبوكسيت، وغيرها من المعادن، كما تتوفر القارة على حوالى 65% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وحوالي 10% من مصادر المياه العذبة المتجددة الداخلية، وغير ذلك الكثير من الموارد الطبيعية والثروات، مما لا يتسع المقام لإحصائه[2].

وفي إفريقيا وعوضاً عن أن تصبح هذه الموارد والثروات وقوداً للتنمية، تحوَّلت إلى لعنة حقيقية أصابت الحُكام والمحكومين، وتسبَّبت في تكالب قوى العالم كبيرها وصغيرها على القارة، فمن ناحية أولى راح الحكام يستحوذون على هذه الثروات، ويوزعونها على ذوي الحظوة من الأقارب والمقربين والداعمين، ومن ناحية ثانية نتج عن ذلك أن أصبحت الغالبية العظمى من المحكومين، ترزح تحت خط

[1]–سمير قلاع لضروس، مرجع سابق، ص 337.

[2] - صبري ناجح، "متى تستثمر إفريقيا ثرواتها وتقود العالم؟"، على موقع صحيفة الشرق الأوسط، تم تصفح الموقع بتاريخ 2025/05/06،على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y4

الفقر والفقر المدقع، ما أدى إلى تفشي شتى الآفات المجتمعية على نحو ما سنبين لاحقًا، ومن ناحية ثالثة باتت القوى الخارجية تتدخل في كل شؤون الدولة[1].



خريطة رقم (02): توزيع الموارد الطبيعية في الساحل الإفريقي

المصدر : Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel, Note publiée par le Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE), No 1, août 2010.

ملخص الفصل الاول :

تضمن هذا الفصل عرضا مفصلا حول مفهوم الامن والمعضلات الأمنية والمفاهيم المشابهة لها، مع تحديد أسباب انزلاق الدول نحو دوامة المأزق الأمني، كما تمت الإشارة إلى أهم النظريات والمقاربات التي تفسر مفهوم المعضلات الأمنية بشكل يخدم موضوع الدراسة، مع تسليط الضوء على منطقة دول الساحل وأهمية موقعها الاستراتيجي الذي جعل منها محل أطماع العديد من الدول الكبرى لما تحوزوا عليه من ثروات باطنية وموارد طبيعية، اضافة إلى أنها تتوسط القارات الثلاث الأمر الذي جعل بلدان

[1]– منال منصور، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها ،قسنطينة ، الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة 02 ، المجلد 6، العدد 3، ديسمبر 2015، ص ص 179،2014.

هذه المنطقة تؤثر وتتأثر بما يجري من تطورات، أحداث وتفاعلات داخلية وخارجية الناتجة عن مختلف الفواعل في المحيط الجغرافي الذي توجد به.

الفصل الثاني:

المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

خلال هذا الفصل سنتعرض لطبيعة المعضلات الأمنية المعقدة التي أدت الى تفاقم التحديات الأمنية في منطقة الساحل، لتشكل بدورها أزمات أمنية سببت قلق كبير للمؤسسات الأمنية الإقليمية والدولية، كالجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية وهشاشة الأنظمة السياسية، بما في ذلك أزمة بناء الدولة والتعدد الاثني وغيرها من التحديات التي تعاني منها المنطقة، ومدى تأثير خطورة انعكاسات هذه المخاطر على البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئة الاجتماعية، وذلك من خلال المباحث والمطالب التالية:

- **المبحث الأول: عوامل ظهور المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**
- **المبحث الثاني: مظاهر ظهور المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**
- **المبحث الثالث: انعكاسات المعضلات الأمنية على منطقة الساحل الأفريقي**

المبحث الأول: عوامل ظهور المعضلات الامنية في منطقة الساحل الافريقي

تواجه بلدان الساحل الإفريقـــي مجموعة من التحديات والمشكلات الأمنية نتيجة لعدة عوامل متعددة، ممـــا وجـــب علينا التطرق في هذا المبحث حول جذور ومسببات هـــذه المعضلات، حيث تشكل تهديدا خطير على دول الساحل، وهذا ما سنحاول التفصيل فيه من خلال هذه الدراسة للتعرف على المسببات الداخلية والخارجية للمعضلات في الساحل.

المطلب الأول: العوامل الداخلية

يتناول هذا المطلب الأسباب الداخلية للمعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقـــي، وأهمها التحديات التي شكلت عائق كبير على استقرار الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وهي كالآتي:

أولا: أزمة بناء الدولة في دول الساحل الافريقي

تعكس أزمة بناء الدولة إحدى المشكلات الأمنية التي تعانيها منها دول الساحل الإفريقية، وذلك في شكل مخلفات تاريخية وليدة المشكلات الحدودية الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، والتي لم يراع فيها التنوع الاثني والقبلي وخصوصية المجتمعات الإفريقية، إضافة إلى التبعية السياسية التي لا تزال تربط النظم السياسية الإفريقية بسياسات الدول الاستعمارية.

تعاني مجمل دول منطقة الساحل الإفريقـــي منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن ضعفا في بناء الدولة، فهي دول تعاني من سوء التسيير المؤسساتي لشؤونها السياسية، من خلال هشاشة الحكم وضعف تسييرها لشؤونها الاقتصادية بل وحتى الاجتماعية[1]، لذا صنفت في إطار الدول الفاشلة* Failed States

[1] - عدنان بوزيدي، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مجلة مدارات سياسية، العدد 04، 5 مارس 2018، ص 62.

*الدولة الفاشلة هي: الدولة التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون"

واستناداً إلى التحليل الذي قدّمه **لوسيان باي Lucian Pye** و**جوزيف لابالومبارا** Joseph **LaPalombara** لأزمات النظام السياسي، يمكن حصر أزمات التي تعاني منها أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل وضعف الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي، ومنها أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، وهي كالتالي[1]:

✓ **أزمة الهوية والاندماج الوطني:**

من بين التحديات التي واجهت الأنظمة السياسية في مسألة بناء الدولة* في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، هي كيفية تحويل هذه المجتمعات المتعددة الأعراق والاثنيات واللغات والثقافات والأديان إلى أمّة واحدة، بالرغم من كونها ضمن الدولة نفسها، الأمر الذي جعلنا أمام أزمة هوية، حيث إنّ المؤسسات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية، فضلاً عن المؤسسات الوسيطة كالأحزاب والنقابات، قائمة جميعها على أساس الانتماء إلى العصبية المهيمنة على المركز، سواء كانت قبلية أو طائفية أو عرقية، ونتيجة لذلك؛ فإنّ مؤسسات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية، وتعميق حدّة أزمة الاندماج[2].

كما أن الحياة السياسية في هذه المنطقة قائمة بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للوطن، خصوصا أن بعض القبائل المستوطنة للمنطقة لها امتدادات عابرة للأوطان، كأقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول: مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينافاسو، وهذا ما أثّر بصورة مباشرة في تماسك الوحدة الوطنية، ومن ثم على بقاء الدولة واستمراريتها. وعليه؛ فإنّ أزمة الهويّة والاندماج في دول الساحل الإفريقي تظهر في ثلاث صور أساسية:

1- التباين العرقيّ، والتعدد الاثني واللغويّ والديني.
2- معضلة الحدود المصطنعة التي خلّفها الاستعمار.

---

[1] – السيد علي أبو فرحة، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 13، ص 50.

* مفهوم بناء الدولة من الناحية التقليدية ارتبط بالهيمنة إبان فترة الحرب العالمية الثانية، كان يرتبط بفكرة إنشاء المؤسسات التي تتسم بالاستقرار هدفها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن ثم التحرر من الاستعمار والتبعية.

[2] – حمدي عبد الرحمن حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم السياسية الإفريقية نموذجاً، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2008، ص ص 07، 08.

3- ضعف الانتماء وتحوّل الولاء إلى الخارج.

✓ **أزمة المشاركة السياسية:**

تتسم العملية السياسية في جميع بلدان الساحل الإفريقي باختلالات هيكلية جد عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصيلة للواقع في دول الساحل الإفريقي، مع استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول كعامل حاسم في إدارة عملية الانتقال السياسي؛ على الرغم من تبني هذه الدول للديمقراطية[1].

✓ **أزمة الشرعية والمشروعية:**

توجد علاقة وطيدة بين بناء الدولة في الساحل الافريقي وأزمة الشرعية، حيث نتج عن ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب التصارع على السلطة مما أدى إلى حدوث انقلابات عسكرية، وهو الأمر الذي يتنافى مع المبادئ الديمقراطية، اضافة إلى مصادرة قنوات المشاركة السياسية من قبل النخبة الحاكمة وفقا لمصالحها[2].

✓ **أزمة التغلغل:**

تحتاج الدولة إلى موارد هائلة لممارسة الرقابة على مستوى من التأهب الأمني والعسكري، فالدولة في الساحل الافريقي تعيش صعوبات تتعلق بالجغرافية السياسية الداخلية، نظرا لعدم التحكم والسيطرة على أراضيها الشاسعة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يغذي حالة عدم الاستقرار في هذه المنطقة، من خلال تقاسم فواعل من غير الدول السلطة مع السلطة المركزية[3]، وهو ما جعل العديد من الخبراء يعتقدون أن منطقة الساحل الافريقي منطقة تعاني من سوء الإدارة والتسيير.

✓ **أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:**

تبرز إشكالية أزمة التوزيع في التفاوتات الطبقية التي تعكس صراعا طبقيا مستمر بين الأقليات وظهور النزعات الانفصالية، وهذا راجع الى سوء توزيع الثروات واستفادة الجميع من مقدرات البلد

---

[1]– السيد علي أبو فرحة، مرجع سابق، ص 51.

[2]– ليلى سيدهم، مرجع سابق، ص 25.

[3]– خيري عبد الرزاق جاسم، "العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون ودورهما في بناء الدولة"، المجلة السياسية والدولية، العدد 28، ديسمبر2015، ص 14 .

رغم كل الإمكانيات الطاقية والمعدنية، فإن منطقة الساحل لا تزال متخلفة اقتصاديا بسبب غياب الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتوالية، وعدم وجود خطط اقتصادية لاستغلال هذه الثروات، بما يعود على هذه الدول بالتنمية، وكذلك نقص الخبرة وندرة الكفاءات وضعف البنى التحتية مما أنتج فسادا سياسيا وتهديدا للمجتمعات في منطقة الساحل أخرى[1].

ثانيا: التركيبة السكانية والاختلافات الاثنية

1- التركيبة السكانية:

تقطن منطقة الساحل الإفريقي عدة مجموعات إثنية لكن تقسيمها حسب اللون إلى عرقين أساسين هما: البيض والسود، ويتكون العرق الأبيض من الموريتانيين، والطوارق، والعرب، والبربر، والبولز التي تدين غالبيتها بالإسلام، في حين يتشكل السود من عدة عرقيات، حسب كل دولة مالي، والنيجر...إلخ، أما فيما يتعلق بنمط الحياة فهي مختلفة بين العرقين، ففي الوقت الذي يفضل فيه البيض نمط حياة البدو والرحل، وعدم الاستقرار، نجد أغلبية السود مستقرين، مقيمين في أغلب الأحيان في الجنوب، أما عن طبيعة العلاقة بين العرقين فهي تتراوح بين الصراع والوئام، وذلك بسبب السلطة وتوزيع الثروة وعامل الدين ومشكل ندرة المياه. تتميز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية منخفضة يقابلها في ذلك وجود تنوع كبير في الاتجاهات الدينية والعرقية، حيث بلغ عدد السكان بالمنطقة ما يفوق 80 مليون ساكن في سنوات قليلة ماضية، بالإضافة إلى ضعف الكثافة السكانية بالمنطقة.

تتعدد العرقيات في دول الساحل، إذ نجد في مالي الطوارق والكانوري والبولس والسونغاي، البامبار، الجرما، الهوسا، والعرب في النيجر الهاوسا، الكانوري، الطوارق، والعرب. أما في تشاد العرب السودانيون، الباقيرمي، التأما، ماساليت، مبوم، التيدا، الكريش، كانوري، الهاوسا، وفي السودان العرب، وفي السودان الجنوبي موبو، لبانتو، المسيحيين، وفي بوركينا فاسو، موسي، البولسا، ديولا، البامبار، وتتميز دول الساحل بتنوع تركيبتها البشرية بتواجد عدة اثنيات، فمالي تتكون عرقيا من البامبار والسونغاي ولبولس والكانوري والطوارق والعرب، بينما نجد في النيجر قبائل الهاوسا والجرما وغيرها[2].

---

[1] – غراهام اينفري، جيفري نيونهام، مرجع سبق، ص 442.

[2] – بن يطو بن زيان، مرجع سابق، ص ص 48-85.

2-التعدد الاثني في دول الساحل الافريقي:

تعرف الجماعة الاثنية بأنها: "مجتمع بشري لها اسلوب حياة يتميز عن غيرهم ويرتبط افراده بروابط الانتماء القومي له اطاره الحضاري والثقافي والمتمثل بالهوية الثقافية المميزة، ويشعر هذا الكيان البشري بذاتيته ازاء الجماعات الاخرى[1]".

نجد في منطقة الساحل الافريقي هيمنة أربع مجموعات اثنية رئيسية رغم تواجد العديد من المجموعات العرقية بتفرعاتها، وتشمل هذه المجموعات: الطوارق Tuareg الذين يتكلمون التامشيك Tamasheq والعرب الذين يتحدثون الحسانية Hassaniya وهي لهجة عربية، الفولب الذين يتكلمون الفولفولد Fulfulde وأخيار السونغهاي Songhai التي تسمى لغتهم أحيانا كوربورو سني Koroboro Senni، حيث السكان البيض يعيشون في الجزء الشمالي من الساحل الافريقي و"السود" في الجزء الجنوبي، ففي موريتانيا ثلثا سكانها من المور Maures ولكن هذه النسبة تشمل معظم الحارطين، فالسود (الحارطين) يحتلون الحدود الجنوبية الساحلية القريبة لنهر السنغال[2]، وهكذا تعاني موريتانيا من التنافس بين المور والعرب، البربر والسود الأفارقة، أما فيما يخص مالي فتضم حوالي ثلاثة وعشرون 32 اثنية، وهي تتنوع على خمس مجموعات رئيسية:

أ – نجد في وسط منطقة الساحل الإفريقي، دولة النيجر التي تتكون غربا من قبائل دجيرما، سونغاي **Songhais Djerma** ويمثلون حوالي 22% من مجموع السكان.

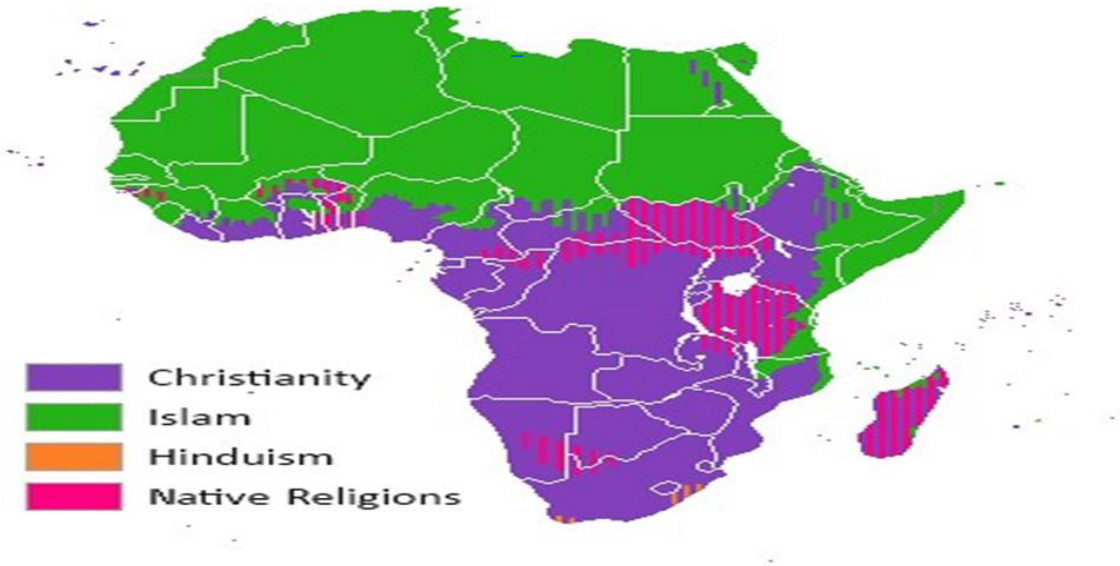
ب– وسط وشرق البلاد نجد قبائل الهوسا 56% وفي شمال النيجر نجد الطوارق الذين يمثلون حوالي 1% من السكان.

ج–نجد في النيجر قبائل واثنيات أخرى مثل الفولا **Fulas** أو كانوري **Kanouris** أو توبو **Toubous** أو غورمانتشي **Gourmantchés**، وعلى العموم تمثل قبيلة دجيرما **Djerma** القوة العسكرية للنيجر، وقبيلة الهوسا القوة الاقتصادية.

---

[1] – هشام محمود، معالم الدولة القومية الحديثة: رؤية معاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص 84.

[2] – بن يطو بن زيان، مرجع سابق، ص 87.



خريطة رقم: (03): التوزيع الاثني بمنطقة الساحل الإفريقي

المصدر :https://en.wikipedia.org/wiki/Islamization_of_the_Sudan_regionhttps://en.wikipedia.org

- **مجتمعات الساحل الإفريقي:** ونجدها تتكون من:

الجماعة الاثنية المتجانسة: وهي الجماعة التي تنتمي إلى إثنية واحدة، ولا توجد جماعات فرعية، وإن وجدت فهي قليلة مثل: تونس والصومال.

الجماعة الاثنية القطبية أو الوسطى: وهي الجماعة التي تتكون من جماعتين اثنتين متقاربتين في التأثير مثل: جيبوتي، روندا، بورندي.

الجماعة الاثنية المتشرذمة: وهي تلك الدول التي تعيش بها جماعات إثنية عديدة ومختلفة لكن لا وجود للتفاعل أو التحاور بينها، ومثال ذلك: يوغندا، نيجيريا، مالي، النيجر...إلخ [1].

ثالثا – الاختلالات الاقتصادية في منطقة الساحل الافريقي:

تعاني منطقة الساحل الافريقي من عدة اختلالات اقتصادية ومن فساد سياسي واقتصادي، ومن الهشاشة والتدهور، حيث إن معظمها تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا، هذا بالإضافة إلى الديون

[1]-عبد الرحمان بورنان، مرجع سابق، ص60.

الخارجية الكبيرة التي تعاني منها. فبحسب إحصائيات مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 4992.00 مليون يورو عام 2023، وتشاد بحوالي 1.152 تريليون دولار أمريكي نهاية عام 2023، ومالي بحوالي 4.084725522 مليار دولار أمريكي عام 2023، والسودان 1.3 مليار دولار أمريكي عام 2024[1]، وقدر الناتج المحلي الإجمالي لكل من المغرب والجزائر وتونس أعلى بـــ 11 مرة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من تشاد وموريتانيا ومالي والنيجر، ويشكل النفط حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل الافريقي باستثناء ليبيا والجزائر، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل لدول الساحل 59 % فقط من متوسط دخل الفرد في أفريقيا جنوب الصحراء، كما تظهر هشاشة الدول نتيجة ضعف التنمية ونقص في معدلات النمو وارتفاع معدلات الفقر، وهي من أهم اسباب زيادة معدلات الجريمة وانتشار التهديدات الارهابية والتطرف والتمرد وعدم الاستقرار و تحقيق مختلف اشكال النمو[2].

شكل رقم (01): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2013- 2023

المصدر : http//www the International Monetary Fund, Regional Economic Outlook Africa Recovery amid Elevated Uncertainty (Washington Report 2020, Sub-Saharan D.C: the IMF, 2020

[1]- Nternational Crisis Group, Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction (Brussels: International Crisis Group, p2020

[2]- عزة هاشم، "أزمة الدول الهشة في القرن الافريقي"، مجلة السياسة الدولية، العدد212 ، المجلد03 ، افريل 2018، ص 114.

رابعا: الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الافريقي

ساهمت البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي بدرجة كبيرة وبشكل مباشر وغير مباشر، في تحفيزالنزعات الانقلابية لدى العسكريين الأفارقة، ما أدى إلى تصاعد وتيرة وكثافة ظاهرة الانقلابات العسكرية، يمكن تلخيص عوامل الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الافريقي فيما يلي:

1- العوامل السياسية: وتتمثل في:

والذي نقصد بها كيفية تداول السلطة والطريقة المتبعة لاختيار القائمين على السلطة التنفيذية في الدولة، وهنا يجب القول أن العمل في الدول المتقدمة قد استقر على استخدام نظام الانتخابات الدورية كوسيلة وأسلوب دستوري يتيح للمواطنين حرية اختيار حكامهم في حين تعد كيفية تداول السلطة، واختيار الحكام واحدة من اخطر المشكلات السياسية التي تواجه نظام الحكم في الدول النامية على وجه الخصوص، وذلك نظرا لغياب ميكانزيم واضح وشرعي يحكم عملية انتقال السلطة في تلك الدول، وهو الأمر الذي أدى أو أتاح الفرصة لوصول العسكريين إلى السلطة السياسية والسيطرة عليها[1].

2- العوامل الاقتصادية:

تعاني منها معظم دول العالم الثالث والتي من أهم أسبابها اعتماد هذه الدول على المواد الأولية في التصدير مما يجعل اقتصاداتها تابعة للدول المتقدمة المستوردة لهذه المواد الأولية، وفي نفس الوقت تصبح مجرد أسواق استهلاكية تستورد السلع الصناعية الأساسية، كما تعتبر أزمة إعادة توزيع الدخل والثروات من ضمن المشكلات الاقتصادية التي تدفع إلى حدوث التدخل العسكري الانقلابي بدعوة إعادة توزيع الثروات في المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية وعموما يتخذ العسكريون من الأزمات والمشكلات الاقتصادية المتراكمة مبررا كافيا للتدخل تحت مسوغات تصحيح هذه الأوضاع.

---

[1]– غنية بوخرص، في الانقلابات العسكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية 1978ـــــ2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، الجامعة، 2013-2014

3- العوامل الاجتماعية:

وتتمثل في التناقض من خلال الفجوة العريضة التي تفصل بين الفئة المتعلمة والجاهلة، وفي الفوارق الكبيرة بين سكان المدن وسكان الأرياف وفي التعارض الحاد القائم بين التطوريين والتقليديين، وأخيرا في انقطاع حلقات الاتصال بين الحاكمين والمحكومين لتوصيل الطلبات واستيعاب القرارات السياسية[1]، ويمكن أن نعرض بعض الانقلابات في منطقة دول الساحل:

أ- الانقلابات العسكرية في النيجر:

تعد النيجر واحدة من أكثر الدول التي تعاني من انعدام الاستقرار في العالم؛ إذ شهدت أربعة انقلابات عسكرية منذ استقلالها عن فرنسا عام 1960، بالإضافة إلى عدد من المحاولات الانقلابية الفاشلة، والمحاولة التي وقعت قبل ساعات من تنصيبه رئيسا للبلاد في أفريل 2021، وفيما يتعلق بالحالة الأمنية بالنيجر، يمكن القول بأنها تعاني من انعدام الاستقرار، لا سيما وأن الصحراء تمثل نحو ثلثي مساحة النيجر، وتحتل المراتب الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة، وذلك نتيجة حالة عدم الاستقرار، وتصاعد أعمال العنف التي تقودها الجماعات المسلحة في منطقة غرب أفريقيا[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن القوات المسلحة في النيجر تكبدت خسائر فادحة خلال قتالها ضد الجماعات المسلحة والمتمردة، حيث فقد الجيش النيجري عددا كبيرا من قواته خلال المعارك التي خاضها خلال سلسلة من المعارك المستمرة ضد الجماعات المسلحة والمتمردة، كما لعبت هذه التداعيات دورا كبيرا في تزايد سخط قادة الجيش والسلطات في البلاد ضد الرئيس المعزول، وأنه في وقت سابق كان عدد من قادة الجيش في البلاد قد طالب بضرورة تقديم الدعم الكامل للجيش في مواجهة الجماعات المسلحة[3].

ب-الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو:

---

[1]- غنية بوخرص، مرجع نفسه، ص 26.

[2] – محمود أبو بكر، "الانقلابات العسكرية في النيجر بين الأسباب والوقائع والتواريخ"، اندبندنت العربي، 28 جويلية 2023، https://shorturl.at/xBGST

[3]- الشيخ محمد، "معارك عنيفة بين جيش النيجر وداعش" ،الشرق الأوسط ، Https://shortul.at/gmv

في سبتمبر 2015 شهدت البلاد محاولة انقلاب بارزة عندما قام أعضاء من فوج الأمن الرئاسي من وحدة عسكرية مستقلة باحتجاز الرّئيس الانتقالي للبلاد "ميشيل كافاندو" ورئيس الوزراء "يعقوبة إسحاق زيدا" والعديد من أعضاء مجلس الوزراء، وكانت هذه الحكومة قد تشكلت عقب انتفاضة بوركينا فاسو 2014 عندما أطاحت حركة شعبية بالرئيس بايز كومباوري منذ فترة طويلة [1].

ج- الانقلابات العسكرية في زيمبابوي:

عرفت دولة زيمبابوي في نوفمبر2017 انقلابا عسكريا ضد الرئيس "روبرت موغابي" على يد مجموعة من رجال الجيش، وقد سعى الجيش إلى تبريرهذا الانقلاب على أساس ان هناك انقسامات داخل حزب الحكومة وأن الحكومة كانت تنوي حماية مكاسب صراع التحرير، وهذا ورط الجيش الزيمبابوي في العديد من الانتهاكات التي طالت الأحكام الدستورية التي تمنع تدخل الجيش في السياسة[2].

د- الانقلابات العسكرية في مالي:

تعد دولة مالي من الدول الأكثر اضطرابا في المجالين الأمني والسياسي حيث شهدت مالي عدة انقلابات عسكرية، ومن ذلك انقلاب 18 أوت 2020 حيث قامت مجموعة عسكرية بإطاحة الرئيس "إبراهيم أبو بكر كيتا" وأجبروه على تقديم الاستقالة، ويعد هذا الانقلاب الأوّل من نوع في ظل جائحة كوفيد 19 ولكنه يتشابه إلى حد كبير مع الانقلاب العسكري لسنة 2012، وهذا في الحقيقة يطرح عدّة تساؤلات بخصوص دوافع الانقلاب العسكري، وان كانت هناك عدّة أسباب لهذا الانقلاب فإنّ لفرنسا دور كبير في مساعدة الانقلابيين للإطاحة بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، وهذا حرصا على تعزيز مصالحها الجيوسياسية في المنطقة[3].

---

[1]- القارة السمراء، "تاريخ أسود من الانقلابات العسكرية"، جريدة القدس العربي، لندن، 24أوت 2020.

[2] - Mkhululi NyathiI, Matshobana Ncube, "The 2017 military coup in Zimbabwe: Implications for human rights and the rule of law", African Human Rights Law Journal, vol.20 n.2 Pretoria, 2020

[3] – حمدي عبد الرحمان، "انقلاب مالي وتداعياتها الاقليمية على الساحل الإفريقي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020/09/26.

ويمكن القول إنّ القارة الأفريقية من أكثر القارات الخمس من حيث عدد الانقلابات العسكرية، حيث فاقت عدد الانقلابات العسكرية 200 انقلاب عسكري بين انقلاب عسكري ومحاولة انقلاب، وهذا يدل على أن هناك عوامل خارجية تغذي أطماع الغرب في هذه الدول الفقيرة ، فمثلا نجد دولة فرنسا التي تعد من أكثر الدول الغربية مساهمة بشكل كبير سواء بطرق مباشرة أو بطرق غير مباشرة في دعم كثير من الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية على غرار الانقلابات العسكرية التي حدثت في مالي والنيجر وتشاد وغيرها من دول الساحل الافريقي.

خامسا- الحروب الأهلية في منطقة الساحل الافريقي:

تعرف منطقة الساحل كثيرا من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، بالإضافة إلى وجود الأنظمة الجائرة الفاسدة، واختراق حقوق الإنسان فيها، وهذه بدورها تعلب دورا هاما في ارتفاع الأعمال المهددة للأمن والاستقرار وخاصة تجارة الأسلحة وتهريبها[1]، حيث أن هذه التجارة ترتبط دائما بمناطق النزاعات والحروب والصراعات، ومعروف أيضا أن انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل الافريقي.

ويعود إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني، الناتج عن تخطيط عشوائي للحدود أثناء العهد الاستعماري، حيث أسس الاستعمار دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار استراتيجية واحدة في كل الشريط الساحلي، من موريتانيا إلى السودان تاركا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمات بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة، حيث أصبحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه المشروع الوطني في منطقة الساحل، مما اضطرت الجماعات التي شعرت بالطرد والحرمان، أو تعرضت له بالفعل للجوء إلى العنف المسلح[2].

- **عوامل الحروب الأهلية في افريقيا:**

أ – العوامل الإثنية:

[1]– مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة: دراسة حالة كوسوفو، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2003، ص 33.

[2]– مرابط رابح، مرجع سابق، ص ص 37-39.

تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية، فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، إلا أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسية إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة، والاقتصار على اللغات الرئيسية. وتنتمي هذه اللغات في مجملها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة اللغات الأفرو آسيوية، ومجموعة لغات النيجر الكونغو، وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية[1].

وتعتبر رواندا حالة خاصة من الحالات التي اندلعت فيها الحرب الأهلية استنادا إلى أسباب عرقية، فعلى الرغم من بساطة التركيبة الإثنية في رواندا من ثلاث جماعات فقط هي: الهوتو 85%، التوتسي 14%، التوا 1%، وعلى الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من حيث اللغة والديانة ونمط التنظيم، فإن العنف الإثني الذي وصل إلى درجة التطهير العرقي أو الإبادة.

ب- عوامل سياسية:

تتعلق بطبيعة واتجاهات النخب السياسية الإثنية ومدى استعدادها وقدرتها على توظيف الانقسامات الإثنية لتحقيق أغراضها السياسية[2]، وقد شهدت القارة الإفريقية تسيس للظاهرة الإثنية من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية وما يترتب على هذا الأمر من تمثيل المصالح والتعبير عنها، بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذه الأسس.

ج-العوامل الاقتصادية:

لقد شكلت الحروب الأهلية في أحد جوانبها صراعا من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية التي أصبحت هدفاً في نفس الوقت؛ فهي هدف في ضوء الظروف الاقتصادية السلبية والقاسية السابق الإشارة إليها، وهي في نفس الوقت أداة لتمويل الاحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة، ومن ثم فإنه ليس من قبيل المصادفة أن تنخرط ثلاثة دول على الأقل من الدول الست الرئيسية المنتجة للماس في إفريقيا في حروب طاحنة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

---

[1]- أحمد ابراهيم محمود، الحروب الأهلية في افريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 25.

[2]- مباركي رحلي، الحرب الأهلية في رواندا والمواقف الدولية منها، 2014، ص 42.

وقد أوضح رئيس البنك الدولي أن الماس يمول نحو 75% من الحروب في إفريقيا، ولعل هذا هو ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1306 للتحقيق في العلاقة بين الاتجار في الماس والاتجار غير المشروع في السلاح، وتجدر الإشارة إلى أن استغلال الثروات الطبيعية لا يكون هدفا للجماعات المتصارعة فقط، بل يكون أيضا هدفا للقوى الخارجية التي تتدخل في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الاقتصادية. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال اهتمت بالتدخل في الكونغو الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات من اجل حماية استثماراتها في إقليم كاتنجا شابا، وبالمثل كان التدخل الليبي في تشاد مدفوعا برغبة ليبية في السيطرة على إقليم أوزو الغني باليورانيوم.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

من خلال هذا المطلب سوف نسلط الضوء على ثلاث عناصر أساسية وهي كالآتي:

أولا – الاستعمار في منطقة الساحل الافريقي:

قد كان مؤتمر برلين عام 1884 البداية الرسمية للكولونيالية في القارة السوداء، وكان أحد المبادئ التبريرية وراء حركة الاستعمار، وهو السبب الرئيس الذي تبنته القوى المستعمرة وقتئذ، وعلى رأسها فرنسا، التي تبنت فكرة نقل الشعوب الافريقية من الجهل إلى مصاف الشعوب المتقدمة، وهنا كانت الإشارة للعنصر الأبيض، وعلى الرغم من مضي عدة قرون على استعمار افريقيا، سواء كان الاستعمار المباشر أو غير المباشر، ما زالت الشعوب الافريقية تحت خط الفقر[1].

بالحديث عن الساحل الافريقي بحث الاستعمار عن مواطن الضعف، ودرس المستعمر الأوضاع النفسية والسلبية والاستثمار في مميزات القارة الإفريقية (تعددية إثنية، لغوية، دينية) لكبح ايجابيات الفرد في القارة بتفضيل مجموعة أقليات إثنية، بتسليم السلطة إلى نخب إثنية مع إقصاء المجموعات الأخرى من خلال سياسات تمييزية، مما شكل سبب رئيسي في خلق وتأجيج الصراع بين المجموعات العرقية

[1]– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، لبنان، دون سنة النشر، ص 176.

المختلفة، التي رأت في ذلك إجحافا في حقها ونوعا من التواطؤ مع المستعمر إذ تحولت تلك النخب إلى ما يشبه مستعمر جديد[1] .

وقد أثر الاستعمار على دول منطقة الساحل وذلك من خلال ثلاث مظاهر هي كما يلي:

***1*- رسم حدود الدول الإفريقية: وذلك من خلال :**

أ – قام الاستعمار بترسيم الحدود بين الدول الأفريقية دون مراعاة للتجمُّعات العِرْقيَّة والقَبَلِيَّة؛ حيث تم تجاهل التركيبة العِرْقيَّة والإثْنيَّة المُعقَّدة للسكان المحليين؛ ما أدَّى إلى تشكيل كيانات سياسية غير متجانسة، وترتب على ذلك ظهور دول قوميةٍ تضُمُّ مجموعات إثْنيَّة متباينة؛ ما أدَّى إلى زعزعة مفهوم الهوية الوطنية وتعزيز النزاعات العِرْقيَّة داخل الدولة، وفي العديد من الدول الأفريقية تمَّ تقسيم الجماعات العِرْقيَّة بين دول مختلفة؛ نتيجة ترسيم الحدود بشكلٍ عشوائيٍّ؛ ما أسهم في تصاعد النزاعات الحدودية والتوتُّرات الإثْنِيَّة، هذا التوزيع غير الطبيعي للجماعات أثار مطالبات بالانفصال وتمرّد الجماعات العِرْقيَّة عبْر الحدود؛ ما أدى إلى ظهور حركاتٍ انفصاليةٍ وصراعات مسلحة في العديد من الدول الأفريقية، مثل أزمة إقليم بيافرا في نيجيريا واشتباكات التوتسي والهوتو في رواندا وبوروندي[2].

ب – يرى المؤرخ النيجيري "توين فالولا" أستاذ التاريخ في "جامعة تكساس"، بأن الاستعمار هو أصل كل الحركات الانفصالية في أفريقيا؛ حيث ساهمت هذه الحدود المصطنعة في تعزيز الاستقطاب السياسي بين النُّخَب الحاكمة؛ حيث سعت بعض الأنظمة إلى استغلال التباينات العِرْقيَّة، من خلال تبنِّي سياسات التحييد؛ ما أدَّى إلى تهميش بعض الجماعات واستبعادها من عمليات صُنْع القرار السياسي هذه السياسات الإقصائية ولّدت شعوراً بالاضطهاد لدى الجماعات المهمشة؛ ما زاد من احتمال اندلاع النزاعات المسلحة، ومن أبرز الجماعات التي تشتَّت في دول شمال أفريقيا عند ترسيم الحدود؛ جماعات "الطوارق" التي تقع في جنوب الجزائر وأزواد شمال مالي وشمال النيجر وجنوب غرب ليبيا وشمال بوركينا فاسو[3].

2-الاستعمار والحركات الانفصالية في الساحل الافريقي:

---

[1] – محمد خالد محمد عبد الله، "الاقليات الاثنية والصراعات في افريقيا"، دراسات أفريقية، العدد 53، 2015، ص 168.

[2] – "حركات انفصالية في أفريقيا .. أطلال إرث استعماري قديم"، DW، 28 نوفمبر 2024 ، تم تصفح الرابط بتاريخ: 2025/04/02، على الرابط التالي: https://shorturl.at/yy6nl.

[3] – إيلي هيدموس، "من تيغراي إلى دارفور.. النزعات الانفصالية تهدد دولاً أفريقية"، دار الشرق ، 6 جويلية 2021، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/04/07، على الرابط التالي: https://shorturl.at/pdZV

تعد الحركات الانفصالية في أفريقيا واحدةً من أخطر التحديات التي تواجه السيادة الوطنية ، فيما يلي نوجز أهم الحركات الانفصالية ومنها :

أ – حركة الشعبية لتحرير السودان: في بداية الحرب الأهلية بالسودان عام 1955، ظهرت حركة مسلحة بجنوب السودان، قامت ببعض الأعمال العدائية للمطالبة بالحكم الذاتي لإقليم جنوب السودان، بعد العديد من الاتفاقات والانتفاضات، انضمَّ جون قرنق للحركة بعد أن تم تكليفه بالقضاء عليها، وفي عام 1983، أسّس معهم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي حركة سياسية عسكرية تعتبر نفسها حركة تحررٍ وطنيٍّ؛ تهدف إلى مكافحة هيْمنة الشمال على الجنوب والسعي لتحقيق حقوق الجنوبيِّين في السودان، واتخذت القتال وسيلة للتعبير عن مطالبها، وتبنَّت رؤية "تأسيس سودان موحَّد ديمقراطي وعلماني"، واستمر الصراع المسلح بين الحركة والحكومة السودانية حتى نجح جنوب السودان في الانفصال رسميًّا عن الشمال، في يناير 2011 وتعتبر هذه الحركة من أبرز الحركات الانفصالية في تاريخ السودان؛ حيث تعكس الصراع العميق بين هويات متعددة ومصالح سياسية واقتصادية متباينة.[1]

ب – الطوارق في مالي: هم جماعة أمازيغية تسكن الصحراء الكُبْرى، وعند ترسيم الحدود الاستعمارية بين الدول الأفريقية أصبحت في عدة دول مختلفة من شمال أفريقيا، مثل مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو وليبيا، وتختلف علاقة الطوارق بالدول التي يسكنون بها؛ حيث إنهم في ليبيا يعيشون في حالةٍ من الاستقرار والهدوء، على العكس في مالي والنيجر؛ إذ إنهم يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي؛ ما ساهم في تعزيز تمرُّدهم ورغبتهم الانفصالية وخاصَّةً في مالي؛ حيث كان هناك عدَّة انتفاضات من قِبَلِ الطوارق للمطالبة بحقوقهم والحصول على اعترافٍ حكوميٍّ بوضعهم الخاص.[2]

ثانيا – العوامل البيئية في منطقة الساحل الإفريقي:

تعد التهديدات البيئية مثل تغير المناخ وتدهور النظام الايكولوجي وتدهور الاراضي الزراعية، مصدر تهديد مضاعفة ومباشرة بالنسبة للقارة الافريقية عامة ومنطقة الساحل الافريقي خاصة، فهي تهدد سبل العيش وتضعف الامن الانساني بجميع ابعاده المتعددة، ولها اثار مباشرة تختلف من ناحية شدة

---

[1] – "الحركة الشعبية لتحرير السودان.. بدأت حركة تحرر وانتهت إلى فصائل متنازعة"، الجزيرة نت، 18 أوت 2024، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/07، على الرابط التالي: https://shorturl.at/4fTD8

[2] – لمهدي الزليداوي، حركة تحرير أزواد.. ماذا نعرف عن "الطوارق" في الصحراء الكبرى؟، الجزيرة نت، 27 سبتمبر 2022، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/07، على الرابط التالي: https://shorturl.at/xnhVe

التأثير والمدى الزمني، فتساهم مجتمعة في تأزم الوضع وتفاقم الاثار السلبية، ومن أسباب التهديدات البيئية في الساحل الافريقي ما يلي:

1- العوامل الطبيعية:

مثل قلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها من حيث المواسم، وتباين كمياتها ولاسيما بعد ارتفاع درجات الحرارة في الآونة الاخيرة في العموم والتي ساعدت على تبخر المسطحات المائية مما ساعد على نشاط حركة الكثبان الرملية[1].

2- العوامل البشرية:

تتمثل في الضغط السكاني الذي ينتج عنه مزيد من انعدام التوازن السكاني مما ادى الى حدوث الضغط المتزايد على الارض بتحويلها الى أراضي انتقالية، وزيادة أعداد المراعي، واستعمال مياه الري المفرط والقطع غير المنظم للأشجار.

3- العوامل الاقتصادية:

تتميز بعض الدول الساحل الإفريقي بثروة مائية باطنية هائلة من آبار وواحات ومياه جوفية، بالنسبة للأنهار نجد أن نهر النيجر المصنف أربع أنهار العالم من حيث طول وكمية المياه العذبة المتدفقة، وكذلك نهر السنغال المصنف في المرتبة السادسة عالمياً.

وعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية والطاقوية بكثرة في القارة الإفريقية عموماً وفي منطقة الساحل خصوصا إلا أنه لا لايزال العديد من الأفارقة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الطاقة وبأسعار معقولة.

يرجع البعض سبب ذلك إلى الاستمرار:

-الاستمرار في سياسة الاستعمار والاستغلال لهذه الطاقة بأسعار رخيصة وبيعها بعد تصنيع بأسعار باهظة من طرف الدول المصنعة .

[1] – نصيرة خلفة، "انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين في منطقة الساحل الافريقي"، المجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 01 ، المجلد 11 ، 2021، ص 103.

–ظاهرة التغيرات المناخية التي أصبحت تشكل تهديداً خطيرا للنمو والتنمية المستدامة في إفريقيا عامةً ومنطقة الســـاحل خاصةً ، ولكن أيضاً للتقدم المحرز في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن ظاهرة التغيرات المناخية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقـــي قد أثرت في هذه المنطقة عبر ثلاث جوانب إذ سيكون لتغير المناخ أثار كبيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويعتقد **كيث كاروس Keith Krause** أن النتائج الخطيرة لتداعيات التدهور البيئي، أصبحت أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفاً مسلحاً، باعتبار أن رفاهية الأفراد، أهم من المصلحة الوطنية والسيادة كما يرى **هومر ديكسون Thomas Homer–Dixon**، وأن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة. وعليه فهناك ارتباط قوي بين اللاتوازن البيئي والأمن الإنساني[1].

المبحث الثاني: مظاهر المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي

عرفت المنطقة تزايد وتفاقم خطر التهديدات الأمنية الغير عسكرية، نتيجة لاتساعها الجغرافي، ولأسباب أخرى تتمثل هذه التهديدات في الإرهاب، تجارة المخدرات وتهريبها، تجارة السلاح وتجارة البشر، بالإضافة إلى خطف الرعايا، والهجرة غير الشرعية، وتبييض الأموال، وغيرها من التهديدات الخطيرة، التي أصبحت تشكل خطرا على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وسنخصص هذا المبحث في تناول مظاهر المعضلات الامنية في الساحل من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة

أولا– المطلب الأول : الإتجار غير المشروع

1 – تهريب المخدرات:

يشكل التهريب وتجارة المخدرات خطرا كبيرا على أمن الدول، إذ يمس بتأثيراته السلبية أمن الفرد، المجتمع والدولة وغير ذلك. الأمر الذي ساعد عصابات المخدرات على توسيع نفوذها وبسط سيطرتها في منطقة الساحل، كمنطقة شاسعة المساحة، بالإضافة إلى وجود تلك العلاقة القوية التي تربط

[1] – عمر فرحاتي، براهيمي ،الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد، الدارالجزائرية للنشر والتوزيع، ط1،الجزائر، 2017، ص 124.

هذه العصابات بمختلف المنظمات الإجرامية الناشطة على المستوى العالمي، مثل منظمات تبييض الأموال وتجار البشر، وتجار الأسلحة، والجماعات الإرهابية مما أكسبها إمكانيات مادية كبيرة جدا، وزاد من صعوبة مراقبتها أو إيقافها في هذه المنطقة[1].

ثانيا: الاتجار غير المشروع بالأسلحة

هذه التجارة منتشرة بشكل كبير جدا في القارة الإفريقية، حيث أصبحت المغذي الرئيسي للنزاعات المسلحة والصراعات الداخلية، كما أن هذه النزاعات والصراعات الداخلية من جهتها، ساعدت على انتشار تهريب السلاح والمتاجرة بها. ولهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة وتهريبها في دول الساحل، هي الدول التي شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية، ولازالت تشهدها، فهي تعتبر جسور لتهريب الأسلحة إليها وإلى غيرها من دول المنطقة[2].

وفي نيجيريا دائماً ما تُشير التقديرات إلى أنه يتم تداول نحو مليون قطعة سلاح خفيف في البلاد قادمة من مناطق الصراعات السابقة في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج وتشاد والنيجر ومالي وليبيا، وتعود آخر مرّة تم فيها تسجيل وصول هذه الشحنات إلى نهاية عام 2021، حين احتجز الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية سفينة إيرانية تحمل على متنها 1400 بندقية هجومية من نوع كلاشينكوف "إيه كيه 47" و 226000 طلقة، كانت في طريقها إلى اليمن، حيث خطط المهربون لتفريغ حمولتها في الصومال[3].

المطلب الثاني: الإتجار بالبشر والهجرة الغير الشرعية

أولا: الاتجار بالبشر

أصبحت هذه التجارة تمثل إحدى التحديات الخطيرة التي تهدد أمن وكيان الدول والمجتمعات واستقرارها ويقصد بتهريب البشر، تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم عن طريق التهديد بالقوة، أو

---

[1] – عمار بوزيدي، "الساحل الافريقي: الساحل الإفريقي في عين الاعصار"، مجلة الجيش، عدد 561، أفريل 2006، ص 30.

[2] – تقرير حول "المتاجرة بالبشر لعام 2017 ليبيا"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/08، على الرابط التالي: http///www. arabicaLibya Us embassey Hlm .

[3] – تقرير عن" الاتجار بالأسلحة في افريقيا"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/10، على الرابط التالي: – https://al-ain.com/article/arms-trafficking-africa

باستعمالها الفعلي، أو غير ذلك من الأشكال كالاختطاف، أو عن طريق الحصول على مبالغ مالية من هؤلاء الأشخاص، مقابل نقلهم إلى الأماكن التي يرغبون الذهاب إليها عبر حدود الدول، أو ما عرف بظاهرة الحرقة، والهجرة غير الشرعية.

وقد قدر عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا، عبر طريق الساحل بـــ 43ألف مهاجر سنة 2024، واحباط 78.685 محاولة للوصول الى اوروبا، ويبلغ عدد المهاجرين في اقليم شرق أفريقيا نحو 7.682 مليون مهاجر وفي اقليم غرب افريقيا نحو 7.652 مليون مهاجر[1]، كما يستغل الأشخاص المهربون المتاجر بهم في أعمال غير مشروعة كالاستغلال الجنسي، وخاصة دعارة الأطفال والنساء خاصة في أوروبا، وكذلك تسخيرهم في العمل، أو تجنيدهم في الحروب والنزاعات الداخلية، وفي بعض الأحيان، يتم الاتجار بالأعضاء البشرية للحصول على الأموال الطائلة[2]. وتعد منطقة الساحل الافريقي من أكثر المناطق انتشارا واسعا للاتجار بالبشر، وتعتبر دولة نيجيريا مصدرا وسوقا واسعا لذلك، حيث يتم جلب وتهريب الأشخاص من الأدغال الإفريقية، ومن الصحراء ليتم بيعهم سواء للجهات المحلية في مالي والنيجر وموريتانيا، أو الجهات دولية تستغلهم في أوروبا.

ثانيا: الهجرة الغير الشرعية

تمثل الهجرة غير الشرعية في دول الساحل الافريقي تحديا جيوسياسيا معقدا، حيث تتضافر فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعكس هذه الظاهرة عدم قدرة الدولة على تحقيق حياة كريمة لمواطنيها، إضافة إلى فشلها في تحقيق متطلبات التنمية؛ ما يدفع المواطنين إلى اللجوء لمسارات غير قانونية؛ لتحقيق طموحاتهم في عيش حياة مستقرة، تضمن لهم قدرا من الرفاهية والرخاء؛ اعتقادا منهم أن الهجرة هي الحل الوحيد لمعاناتهم، ومن الدوافع التي نتيجة التداخل بين الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، ومن أبرزه:

أ- الدوافع الاقتصادية:

تعد الأزمات الاقتصادية وعجز الدولة عن توفير الخدمات، والمتطلبات الأساسية للمعيشة من أهم العوامل التي تحفز فكرة الهجرة لدى المواطنين، خاصة مع تزايد أعداد السكان وارتفاع معدلات

---

[1]- تقرير منظمة كوميناندو فرونتيراس الاسبانية، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/12، على الرابط التالي: https://caminandofronteras.org/fr

[2] – أحمد لطفي مرعني، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، دار النهضة العربي، القاهرة ، 2005، ص11.

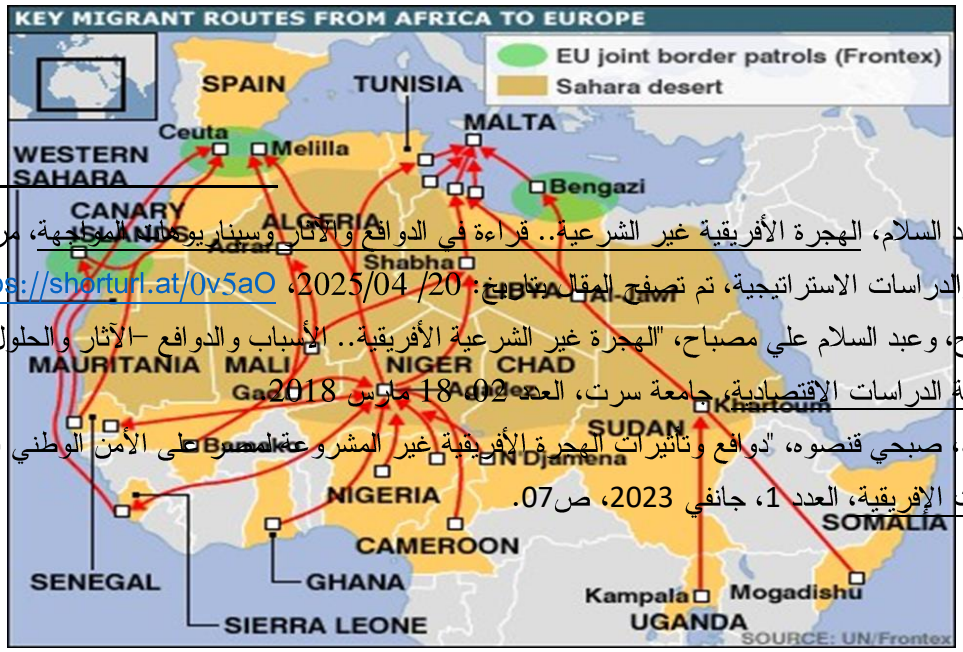
البطالة[1]، إضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة وانتشار الفقر في العديد من الدول الافريقية، ويعتبر فئة الشباب هم الأكثر تأثُّرا بتلك الأوضاع، حتى الحاصلين منهم على مؤهلات جامعية عليا؛ ما يدفعهم للجوء بشكلٍ غير مشروع إلى دول أخرى.

ب- الدوافع السياسية والأمنية:

تتمثل الدوافع السياسية للهجرة غير الشرعية في الدول الإفريقية، في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية؛ إذ أنها السبب الأبرز في انعدام الاستقرار الأمني بالدول؛ الأمر الذي يدفع المواطنين للجوء السياسي، ويزيد من أعداد النازحين؛ بحثا عن دول أكثر أمانا واستقرارا، كما أن النظُم السياسية الاستبدادية، التي تكاد تنعدم بها الديمقراطية والحريات العامة، تعد عاملا محفزا للهجرة إلى دول تدعم الديمقراطية وحرية الرأي، ومن ناحية أخرى، استشراء الجماعات الإرهابية وتوغلها في أعماق الدول الأفريقية، إضافة إلى انتشار شبكات الاتجار بالبشر، التي تعتبر العامل الأكبر في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ والتي تجعل الدول بيئة خصبة للانعدام الأمني[2].

ج- الدوافع الاجتماعية:

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالبُعْد الديموغرافي؛ لما يمثله تزايد أعداد السكان من ضغط على الحكومات في توفير الموارد والخدمات الأساسية للمواطنين؛ ما يؤدي بدوره إلى الحرمان النسبي للفرد من حقوقه في الرعاية الاجتماعية والصحية الجيدة، وعدم توفير فرص جيدة في التعليم والإسكان؛ بما يشمله من وصول المياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي للمنازل، وغير ذلك من الخدمات الترفيهية وتسهيلات النقل والمواصلات[3] .



---

[1] – جيهان عبد السلام، الهجرة الأفريقية غير الشرعية.. قراءة في الدوافع والآثار وسيناريوهات المواجهة، مركز فارس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، تم تصفح المقال بتاريخ: 20/ 04/ 2025، https://shorturl.at/0v5aO

[2] – أحمد سائح، وعبد السلام علي مصباح، "الهجرة غير الشرعية الأفريقية.. الأسباب والدوافع –الآثار والحلول 2012–2016"، مجلة الدراسات الإقتصادية، جامعة سرت، العدد 02، 18 مارس 2018.

[3]– وليد رشاد، صبحي قنصوه، "دوافع وتأثيرات الهجرة الأفريقية غير المشروعة على الأمن الوطني المصري"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 1، جانفي 2023، ص07.

الخريطة رقم (04): الطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوربا عبر الساحل الأفريقي

Source : http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/6228236.stm

المطلب الثالث: النشاطات الإرهابية في الساحل الافريقي

تصاعد النشاط الإرهابي بمنطقة الساحل الافريقي نتيجة لما ورثته بلدان منطقة الساحل من الاستعمار من أوضاع هشة، على مختلف الأصعدة، مما أدى الى تحول المنطقة في العشرية الأخيرة إلى بؤرة مفضلة للجماعات الإرهابية وجدت فيها بيئة جاذبة لأنشطتها الإجرامية، مستغلة عدة عوامل، أبرزها هشاشة كثير من دول المنطقة أمنياً، وغياب وضعف التنسيق الأمني بين الدول الإفريقية، واستثمار التنظيمات المسلحة في الوضع الاقتصادي المتردي لكثير من دول المنطقة وهذا ما أدى الى تصاعد التهديد الأمني، وعليه سنتناول في هذا المطلب الحركات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي:

أولا –الحركات الإرهابية في الساحل الافريقي: وهي كالآتي:

1 – الحركة الجهادية في غرب افريقيا :

تأسست هذه الحركة الجهادية في أكتوبر 2011 بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ويتمحور نشاطها حول نشر الأفكار الجهادية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في 2013، [1]اتحدت مع تنظيم "الموقعون بالدم"، الذي يتزعمه الجزائري المختار بالمختار لإنشاء جماعة "المرابطون" و تتبنى الفكر "السلفي الجهادي"، ثم بايعت الحركة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في 13

[1] - [1]- محمد محمود أبو المعالي، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017 ، ص 49.

ماي، وتسيطر عناصر "حركة التوحيد والجهاد" على منطقة "غاو" في شمال مالي[1]، كما ينحدر منها زعيم "حركة التوحيد والجهاد" "سلطان ولد بادي" في غاو، ليبقى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" العامل الرئيسي لتهديد الأمن الإقليمي عبر منطقة الساحل الإفريقي بسبب أمواله الطائلة واقتنائه لأسلحة ضخمة من ليبيا مع قدرته على العمل في كل الاتجاهات من دون عوائق في المنطقة[2].

2- جماعة نصرة السلام والمسلمين:

هو تنظيم إرهابي خطير يتكون من أربع جماعات متطرفة تنشط بمنطقة الساحل الأفريقي، حيث أعلنت عن اندماجها في مارس 2017 بزعامة "إياد أغالي"، وهذه الجماعات الإرهابية هي "أنصار الدين" التي كان يتزعمها" إياد أغالي"، وفرع "المرابطون بدولة" مالي الذي كان يتزعمه حمزة ولد قويدر و"كتائب مآسينا" التي يقودها "أمادوكوفا"، و"جماعة إمارة منطقة الصحراء، والتي تضم ثلاث كتائب أساسية هي: الملثمون، طارق بن زياد ، والفرقان، ليعلن هذا التنظيم الجديد مبايعته للقاعدة بقيادة "يحي أبو الهمام"[3].

وعليه يمكن إرجاع تحالف هذه التنظيمات الإرهابية إلى انحسار تنظيم "داعش" في مناطق النزاع السوري وفقدانه لعدة مناطق حيوية واستراتيجية، هذا ما أدى بها إلى ترك التداعيات السلبية المحتملة لإمكانية توغل "داعش" في منطقة الساحل الأفريقي كبديل، وبالتالي كان من خلفيات بروز "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" هو رسم ملامح جديدة ما بعد "داعش" وانتشارها، خاصة في ظل توفر ظروف غير مستقرة وبالضبط في منطقة الساحل الإفريقي، حيث هناك غياب فيها الرقابة على حركة الأفراد والجماعات خاصة في المناطق الحدودية.

3- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

نشأ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في 25 جانفي 2007، وذلك بعد أن كان يسمى الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وهدف تأسيسه هو تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي وحمايته

---

[1]- محمد محمود أبو المعالي، ، مرجع سابق ، ص 49.

2 - أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2012 ص11.

[3] - رضوان بوهيدل، "جيوسياسية الارهاب في منطقة الساحل وتأثيرها على الجزائر منذ 2001،" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017، ص 305.

من الأطماع الخارجية، فعند تأسيسه تولى قيادته "عبد المالك دروكدال" ثم "أبو عبيدة يوسف العنّابي"، الذي يركز في عملياته على مالي وبوركينا فاسو. وقد أشرف أبو عبيدة يوسف العنابي على تنفيذ كثير من العمليات، منها خطف سائحين نمساويين في جنوب تونس يوم 22 فيفري 2008.

ويعد تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أبرز تنظيم في منطقة الساحل الأفريقي، ليصبح أخطر "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة المدعو "يحي أبو الهمام"، متخذا منطقة الساحل الإفريقي مقرا رئيسيا له في ظل غياب الرقابة على الافراد في المنطقة، حيث تقوم إيديولوجية "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في منطقة الساحل الإفريقي على محاربة الوجود الفرنسي–الأمريكي والأنظمة المرتبطة بهما، والتي تندرج ضمن مشروع إقامة "دولة كبرى تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية"[1]، والتي تضم كل من مالي، النيجر، التشاد، نيجيريا، ليبيا ،موريتانيا، الجزائر، وتنقسم إلى ثلاث مناطق هي إمارة الوسط، إمارة الشرق، وامارة الصحراء، وما يميز هذا التنظيم هو الاستفادة من خبرات وتجارب المقاتلين القدامى التي اكتسبوها من قبل في مناطق النزاع كأفغانستان ولبنان، حيث التحق ما يقارب 600 إرهابي فروا من أفغانستان لنصرة إخوانهم في تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

4- تنظيم داعش:

وهو تنظيم إرهابي حديث النشأة، ووليد تنظيم القاعدة في العراق تحت اسم "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، ويطلق عليه تسمية "داعش" بزعامة أبو البغدادي، ويعد من أكبر التنظيمات انتشار في العالم، حيث توجد له عدة فروع منها في اقليم أزواد بكر بشمال مالي المعروف بفرع "الدولة الإسلامية في مالي" بعد إعلان إحدى الجماعات الموالية لتنظيم "المرابطون" في مارس 2015 ولاءها إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"[2]، وأصبح رسميا تنظيم "الدولة الاسلامية في الصحراء الكبرى" في أكتوبر2016 بزعامة "عدنان أبو الوليد الصحراوي" لينشط في كل من مالي، النيجر، وبوركينافاسو، واستفادا من انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام القذافي في2011، أين استغل ظروف الانقلاب فكانت

---

[1] – محمد محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص 112.

[2] – عبد الوهاب غربي، التهديد إرهابي في منطقة الساحل افريقي وانعكاساته أمنية على الجزائر في فترة 2011–2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسيـــة والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية ، جامعة الجزائر 03، 2021، ص163.

مهمته الأولية جمع مختلف التنظيمات الإرهابية الأخرى الناشطة بمنطقة الحدود المشتركة بين مالي والنيجر وبوركينافاسو تحت تنظيم "داعش".

المبحث الثالث : انعكاسات المعضلات الأمنية على منطقة الساحل الافريقي

تنعكس المعضلات الأمنية على دول منطقة الساحل وما جاورها، على مختلف الجوانب الحياتية فيها، حيث تؤثر على اتجاه المجتمع وديناميكيته، بالإضافة إلى الجرائم التي تسببها مختلف العصابات والمنظمات الإجرامية كالمتاجرة بالمخدرات، والجريمة المنظمة، عصابات التهريب عبر الحدود (تهريب البشر، تهريب السلاح، تهريب الأموال... الخ). وتتعدد هذه الانعكاسات الأمنية لتشمل جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية وهي ما يلي :

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية: وتتمثل في:

1- تزايد أنشطتها الإجرامية المتنوعة التي تستهدف جني الأرباح المالية الطائلة، أو المحافظة عليها مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها. وهذا ترك تأثيرات اقتصادية خطيرة على الفرد وعلى المجتمع بالنظر إلى آثار الإيجارات غير المشروعة، التي تؤدي إلى تعطيل في الانتاج الاقتصادي، وإلى إهدار للأموال.

2- تفشي ظاهرة الجريمة المرتبطة بالحصول على الأموال غير المشروعة، مثل السرقة والفساد الرشوة، والتهريب وتزوير العملة... الخ، مما يؤدي إلى انتشار البطالة بالنسبة للسكان المحليين. كما قام هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين بتطوير طرق الاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق، وانتشار السوق السوداء (الموازية)، مما أثر على الاقتصاد المحلي بشكل رهيب[1].

3- جريمة تبييض الأموال تعتبر المنفذ الذي تصب فيه عائدات الأعمال غير المشروعة، فتتمكن من تحويل تلك الأموال إلى مصدر أو نشاط مشروع، تستخدمها لمواصلة أنشطتها الإجرامية دون تعرضها للمصادرة، ومن الآثار السلبية لجريمة تبييض الأموال على الجانب الاقتصادي، أن الدولة المحولة منها الأموال الناتجة عن تلك الأعمال غير المشروعة تحرم من استغلالها في التنمية المحلية،

[1] – حميدان حمدان، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل المظاهر، الأسباب، الانعكاسات"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 23، جامعة الجزائر 03، 2019، ص 101.

كما أن استغلال تلك الأموال لإكمال تبييضها أو دمجها مع أموال أخرى ذات مصدر مشروع، يضعف ثقة المتعاملين مع هذه المشاريع، مما يؤثر على اقتصاد الدولة [1].

المطلب الثاني: الانعكاسات السياسية والأمنية

تتمثل الانعكاسات الانعكاسات السياسية والامنية فيما يلي:

1- وجود ظاهرة التوافد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين الى دول الساحل الافريقي، يحدث اضطرابات عديدة سياسية وأمنية فيها، فالحضور المستمر لهؤلاء المهاجرين، يعتبر مصدر تهديد خطير، فهو دائما مرتبط بعصابات متخصصة في الإجرام بشتى أنواعه تجارة المخدرات، تجارة السلاح، تجارة البشر، تبييض الأموال، جرائم الخطف والاعتداء والسرقة... وغيرها من الجرائم، مما يخلق حالة الخوف داخل المجتمع، وهذا ما يشكل إحساسا عاما بعدم الأمن[2].

2- الساحل الإفريقي هو فضاء صحراوي فإن الجريمة المنظمة فضاء واسع يصعب التحكم في حدوده، لهذا فإن مخاطر الجماعات المسلحة تتضاعف، إذ يمثل هذا الفضاء ملجا آمنا لهذه الجماعات: (مراكز تدريب عسكري، جلب عناصر مقاتلة، الاختطاف والقرصنة...). كما يمثل هذا الفضاء منطقة تسهل فيها المعاملات غير المشروعة.

3- الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وأنواعها، تسبب استمرار الاضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان في دول الساحل، من خلال ممارساتها الإجرامية، وهذا ما يجعل السلطة السياسية في الدولة تعاني من صعوبة ضبط النظام العام والتحكم في أوضاعها الداخلية

4- إن الأزمات الداخلية التي تعرفها دول منطقة الساحل، وعلى رأسها الأزمة الليبية، والترقية بمالي، تشكلان خطرا أمنيا يهدد كل المنطقة، مثلا انتشار الأسلحة وتهديد وقوعها بين جماعات إرهابية خطيرة، وبالتالي تفشي الجريمة الإرهابية والإجرامية بالمنطقة.

---

[1] – محمد سامي، السياسات الجبائية في مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة 2001، ص 13.

[2] – أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة الغير الشرعية على الأمن الوطني، مقال من كتاب : مكافحة الهجرة الغير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2010، ص210.

5- إن تنظيم القاعدة يسعى إلى إفشاء الصراعات القبلية في المنطقة، وإيقاظ العداءات القائمة بين قبائل الصحراء، لكي تضل الحامية والحاضنة لها، وتقوم بتأليبها على الحكومات المحلية، وقد تجعد ذلك نظرا للعوامل الاجتماعية أهمها العصبية التي هي أقوى بكثير من الانتماء للدولة عند قبائل الصحراء، بالإضافة إلى العلاقات العائلية وكذلك بعض القناعات الدينية.

6- اتساع رقعة منطقة الساحل غير الخاضعة للسلطة الفعلية لدول المنطقة، يهدد بتحقيق مسعى القاعدة وخلق إمارة إسلامية لها بالمنطقة، وهذا الأمر إذا حدث فإن عواقبه الأمنية تكون خطيرة على كل المنطقة[1].

المطلب الثالث:الانعكاسات الاجتماعية

هناك انعكاسات اجتماعية خطيرة لهذه الأعمال غير المشروعة على الدول المجاورة، تتمثل في:

1- التأثير على القيم الأخلاقية للمجتمع، بسبب أن المهاجرين غير الشرعيين مثلا يقومون بنشر بعض الممارسات اللاأخلاقية بشكل واسع تؤثر على الحياة الاجتماعية للمنطقة.

2- ظاهرة المتاجرة بالمخدرات وتهريبها مثلا تؤدي إلى ترويجها في المجتمع المحلي، أي يصبح يتعاطاها بعض السكان المحليين، فتفسدهم وتفسد أخلاقهم وسلوكياتهم.

3- ممارسة الدعارة التي لها انعكاسات اجتماعية وتربوية كما أن انعكاساتها السلبية على المجال الصحي أصبح خطيرة جدا، حيث تؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة كنقل مرض السيدا وغيرها من الأمراض.[2]

4- إن العصابات والمنظمات الإجرامية تحاول منع اكتشاف أنشطتها وتجاوزاتها، وذلك بالتهرب من المراقبة والعقاب، لذلك تسعى إلى شراء الذمم، بدفع الرشاوى للمسؤولين والإداريين، وتعمل على إفسادهم بكل الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة، وإذا فشلت في ذلك، تلجأ إلى وسيلة التهديد والعنف، بارتكاب جرائم مثل الخطف وحتى القتل، فتخلف بذلك حالة من اللأمن وعدم الاستقرار في البلد.

---

[1] – حميدان حمدان، مرجع سابق، ص 103.

[2] – أحمد رشاد سلام ، مرجع سابق ، ص 10 .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق قمنا بعرض مفصل حول المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ومظاهرها وانعكاساتها على الواقع الإقتصادي والسياسيات الأمني والإجتماعي، وذلك من خلال التحديات والمظاهر الأمنية التي تعاني منها معظم دول الساحل كالجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، الهجرة الغير الشرعية، تجارة البشر، والتهديد الإرهابي ...الخ، بالإضافة الى الانعكاسات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي أثرت على البيئة الداخلية والخارجية للمنطقة وجعلت منها بؤرة أزامات وصراع أو ما يعرف بالمعضلات الأمنية، ترتبت عنها هشاشة بنيوية للدولة، بالرغم من امتلاكها للثروات الباطنية والمساحات الشاسعة، إلى أنها تعاني من فساد أنظمتها الأمر الذي جعلها عرضة للتهديدات الامنية ومحل أطماع العديد من القوى الكبرى والتدخلات الأجنبية كالفرنسية والروسية .

الفصل الثالث

الصراع الفرنسي – الروسي على منطقة الساحل الإفريقي 2015–2025

يعد الساحل الإفريقي موضع اهتمام الكثيرين من القوى الإقليمية والدولية نظرا للموقع الجيو إستراتيجي الذي يتميز به وما يحوزوا عليه من الموارد الطبيعية والمعدنية، الأمر الذي جعل المنطقة تعيش أوضاع أمنية معقدة جعلت منها، ساحة تنافس وتضارب للمصالح بين القوى الكبرى، وتسعى هذه الدراسة من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على اهم القوى الدولية المتصارعة على منطقة الساحل الإفريقي وعلى دوافع وأبعاد ومالات النفوذ وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول : دوافع التواجد الفرنسي ومظاهر انحساره في منطقة الساحل الإفريقي.**
- **المبحث الثاني : دوافع التواجد الروسي ومظاهر تصاعده في منطقة الساحل الإفريقي.**
- **المبحث الثالث: : التنافس الفرنسي – الروسي في منطقة الساحل الافريقي**

المبحث الأول: دوافع التواجد الفرنسي ومظاهر انحساره في منطقة الساحل الإفريقي

تتمثل الأهمية الجيوسياسية للساحل من خلال موقعه الاستراتيجي وما يملكه من ثروات وموارد طبيعية، وانطلاقا من هذا الموقع، تنطلق دراستنا في البحث عن منطلقات وبواعث الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الافريقي وإلى تقصي آليات وأهداف تغلغله ومظاهر التراجع.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي وخارطة نفوذه

أولا – الخلفية التاريخية:

يرجع تاريخ الهيمنة الفرنسية على إفريقيا إلى القرن السابع عشر، حين بدأت باريس احتلال مناطق القارة واستغلال سكانها المحليين منذ 1624، عبر إنشاء مراكزها التجارة في السنغال. ومع تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية عام 1664، بدأ الاستعمار يأخذ صورة أكثر عن المنطقة، وزادت مساحة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، من 3.5 ملايين كيلومتر مربع في سبعينيات القرن السابع عشر، إلى 11.5 مليونا بحلول عشرينيات القرن العشرين .

وفي سنة 1830، دخلت فرنسا إلى هذا الجزء بحجة القضاء على القراصنة المغاربية، الذين كانوا يفرضون أتوات السفن المارة عبر مضيق جبل طارق، فبعد مرور أربع سنوات كشفت فرنسا عن رغبتها في إنشاء المستعمرات في المناطق الساحلية بالجزائر، فدخلت في حروب وصراعات إلى غاية 1847، فلقد ركزت فرنسا على الاستيطان في المناطق الساحلية أو المناطق الداخلية، التي كانت بطيئة لأسباب عدة أبرزها الظروف الطبيعية الجفاف وفقر تلك المناطق، ولقد قوبل هذا التغلغل في المناطق الساحلية بحداد من طرف السكان الوطنين الجزائريون والمغاربة، إلا أنه استمرت فرنسا في بسط نفوذها في تلك المناطق ومحاولة ربطها بالداخل، كل هذا ساعدها على اتساع نفوذها من خلال إعلان الحماية على تونس سنة 1881[1].

ثانيا – خارطة النفوذ الفرنسي: لقد قامت فرنسا باستعمار عددا كبيرا من الدول الإفريقية، فقد بلغ امتدادها عبر كل أقاليم القارة، باستثناء إقليم الجنوب الإفريقي وامتد نفوذها في ما يلي:

---

[1] – ي. ساقليق، ج. فاسليف، موجز تاريخ إفريقيا، ترجمة أمين الشريف، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1969ص 1 6.

1- في شرق أفريقيا :

اهتمت فرنسا بشرق إفريقيا في القرن التاسع عشر، وهذا بعد أن أنشأت فرنسا في سنة 1880 قاعدة عسكرية في أبوك، التي تطل على البحر الأحمر وفي الشمال عرف بالصومال الفرنسي. وأعلنت الحماية على مجموعة من المناطق التي شكلت لها أهمية استراتيجية، بوجود الموانئ بحرية وأنشأت كذلك سكة حديدية تمر من ميناء جيبوتي حتى أديس بابا سنة 1926[1].

3–في إفريقيا الاستوائية:

في إقليم إفريقيا الاستوائية استعمرت فرنسا، الكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والجابون والكونغو كينشاسا، أما إقليم غرب إفريقيا فقد حظي بأكبر عدد من المستعمرات الفرنسية، حيث استعمرت فرنسا منه بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا كوناكري وتوجو ومالي والنيجر والسنغال، وعمدت إلى نشر قواتها العسكرية في المناطق التي تخص مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية[2].

3– غرب إفريقيا:

عمدت فرنسا إلى بسط نفوذها على سواحل غرب إفريقيا منذ القرن السابع عشر، واتجهت فرنسا في الخمسينات القرن الماضي إلى إنشاء مشروع الذي يهدف إلى ربط الممتلكات الفرنسية بإفريقيا، ففي سنة 1861 قامت باختراق أراضي السنغال ومنتصف النيجر، وتواصلت البعثات العسكرية الفرنسية، في هذه المناطق وفرضت قيام معاهدات إقامة قلاعاً عسكرية في مناطق استراتيجية مقر باماكو، واستمر التوغل الفرنسي نحو الداخل ولم يبقى سوى ساحل العاج بسبب مقاومة السكان وكثافة الغابات، وبحلول عام 1883 امتدّ النفوذ الفرنسي إلى "تمبكتو"، وأعلن قيام الاتحاد إفريقيا الفرنسية في 1904، ليشمل الركائز العوانية الساحلية لسنغال– غينيا– وساحل العاج وداهومي، إضافة إلى أربع مناطق داخلية وهي

---

[1] – – ي. ساقليق، ج. فاسليف، مرجع سابق، ص.16.

[2] – عبد القادر مصطفى المحيشي جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ص، 20.

فولتا العليا ومستعمرة النيجر والسودان وموريتانيا، وبالتالي قيام الإمبراطور الفرنسية الكبرى في غرب إفريقيا[1].

ثالثا– شمال إفريقيا:

بدأ النفوذ الفرنسي في المغرب العربي سنة 1830، عندما دخلت فرنسا إلى هذا الجزء بحجة القضاء على القراصنة المغاربة، الذين كانوا يفرضون أتوات السفن المارة عبر مضيق جبل طارق، فبعد مرور أربع سنوات كشفت فرنسا عن رغبتها في إنشاء المستعمرات في المناطق الساحلية بالجزائر، فدخلت في حروب وصراعات إلى غاية 1847، فلقد ركزت فرنسا على الاستيطان في المناطق الساحلية أو المناطق الداخلية، التي كانت بطيئة لأسباب عدة أبرزها الظروف الطبيعية الجفاف وفقر تلك المناطق[2].



خريطة رقم (05) تاريخ الاستعمار الفرنسي في الساحل الإفريقي

المصدر: https://www.googlz.dz/search?q

استخدمت فرنسا عدة أدوات، للهيمنة على مستعمراتها، وإخضاعها أن تكون تحت طوعها عن طريق أدوات عديدة نذكر منها:

1- **الهيمنة العسكرية :** هيمنت فرنسا بأذرعها العسكرية في مستعمراتها الإفريقية، تحت عدة مسميات ظاهرها التعاوُن، وباطنها النفوذ، من أجل الهيمنة والسيطرة الفرنسية، ومن بين هذه المهامّ الظاهرة

[1] –J.KI–Zerbo, Histoire général de l'Afrique, éditions UNESCO, 1999,p49.

[2] – س. ساقليق، مرجع سابق، ص 17.

هي تقديم الدعم االاستخباراتي للجيوش الإفريقية، و تقديم المساعدة في حفظ أمن النظام الحاكم والأمن الإنساني، ومكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة الإرهاب[1].

2- **الهيمنة الاقتصادية:** والهدف منها الهيمنة على اقتصاديات المستعمرات الإفريقية، واستغلال ثرواتها ومواردها، ومعن طريق إبرام عقود واتفاقيات اقتصادية مجحِفة طويلة الأجل، بمساعدة من العملاء المجنَّدين في مفاصل الحكم والإدارة، وبالتعاون مع طبقة ضيقة من أصحاب رؤوس الأموال المحليين، وباستخدام أدوات اقتصادية لها تأثير عالي مثل ربط العملة بالفرنك الفرنسي ومن ثم التحكم في سعر الصرف[2].

3- **الهيمنة الثقافية:** والمتمثل في السيطرة على الفكر الثقافي للمجتمعات الإفريقية المستعمَرة، بحيث تعمدت إلى تعزيز اللغة الفرنسية، حتى أصبحت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية الأولى، ولغة التعليم في كل دول الاستعمار الفرنسي، ويعد تدشين المنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية "الفرانكفوني"، من أهم أدوات الهيمنة والسيطرة الثقافية الفرنسية[3].

المطلب الثاني: دوافع التراجع الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي وأبعاده:

واجهت فرنسا تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة لا تمس بمصالحها الحيوية ومكانتها الدوليَّة، وذلك من خلال التحدي وراء تراجع نفوذها التقليدي في القارة الإفريقيَّة، وأبعاده المختلفة ، وسنتطرق وفق هذا المطلب إلى الدوافع الأساسية وراء انحصار الفرنسي من منطقة الساحل وأبعاد التراجع فيما يلي:

---

[1] – محمد عبد الحكيم، "لماذا تمتلك فرنسا قواعد عسكرية في إفريقيا"، موقع أفرو نيوز، 07 نوفمبر 2023، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/12، على الرابط التالي: https://www.afronews24.com

[2] – "النفوذ الفرنسي بإفريقيا، من مركز تجاري إلى استعمارات منهوبة"، موقع الجزيرة، 03 سبتمبر 2023، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/12، على الرابط التالي: https://www.ajnet.me/encyclopedia

[3] – إدريس جنداري، "الفرانكفونية إيديولوجية نيوكولونيالية بغطاء ثقافي"، موقع هاربرس، 03 مارس 2024، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/13، على الرابط التالي: https://www.hespress.com

أولا – دوافع التراجع الفرنسي:

ويمكن تناول عوامل وأسباب التراجع الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي إلى ما يلي:

1– التبعية السياسية:

حاولت فرنسا قبل رحيلها تغيير بعض الأدوات التي كانت تستخدمها لتهيمن على الساحل الافريقي ، وذلك من خلال استبدال نُظُم سياسية رئاسية أو شِبه رئاسية، بالنُّظم البرلمانية التي كانت قائمة في بعض المستعمَرات الفرنسية، كما حدث في ساحل العاج، ذلك بأن التحكم في رأس الدولة في النظم الرئاسية أو شِبه الرئاسية يعني التحكُّم في كل شيء، وتمكين حُكّام موالين تماما لها من الوصول إلى السلطة، وتقديم الدعم السياسي لأنظمتهم والحماية لأشخاصهم، وتأمين بقائهم في السلطة، ورشوة كبار المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وإفسادهم، للتخلص من أي حاكم تنبئ مؤشرات جدية، عن اعتزامه اتخاذ سياسات منافية لفرنسا[1].

3– الهيمنة الاقتصادية:

لقد ساد اعتقاد عام بين الأفارقة، مفاده أنَّ فرنسا لم تَعُد تُمثّل حلا للمشكلات الاقتصاديَّة التي تعاني منه ا منطقة غرب إفريقيا، بل أصبحت تُشكّل عبئ ثقيل على المنطقة ؛ فبنسبة لهم إذا لم تستطع فرنسا تحق يق شروط التنمية المُستدامة التي تطمح إليها حكومات هذه الدول،فعليها الرحيل والانسحاب .[2]

4- بروز قوى دولية جديدة

لم تعد فرنسا الفاعل الدوليّ الوحيد والمؤثر في القارة الإفريقيَّة، بل أصبحت قوى كبيرة تزاحم باريس في معقل نفوذها التاريخي، بدءًا من حلفائها الأوروبيين والأمريكيين، وصولاً إلى الروس، وليس

[1] – فرنسا ومستعمراتها السابقة، ، لماذا بني الاستقلال منقوص ، دويتش فيللي بالعربية، 08 أوت 20220، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/07، على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world-63100309

[2] – حمدي عيد الرحمن حسن، "تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، سلسلة دراسات، أكتوبر 2022 ، ص02

انتهاءً بالصينيين الذين يحملون من النفوذ والاغراءات الاقتصاديَّة ما لا تقوى فرنسا، بموروثها الثقافي والحضاري، على مواجهته[1].

5–رفض الاعتذار عن الحقبة الاستعماريَّة:

تواصل الحكومة الفرنسيَّة التمسك بنظرتها الاستعلائية اتجاه الإفريقيين، وترفض الاعتذار عن حقبتها الاستعماريَّة في القارة الإفريقية، مما زاد من موجات الغضب الإفريقي والعدائية اتجاه فرنسا[2].

6–سُوء التسيير الحكومي:

تنامي مشاعر الحقد والكراهية من طرف الشعوب الإفريقية والمستعمرات الفرنسية والتنديد برحيل فرنسا، بعد إخفاق المسؤولين السياسيين والحكوميين، في تلبية مطالب مواطنيهم واحتياجاتهم في جميع المجالات، وبالأخص في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، وغير ذلك من الخدمات، وهذا بسبب انشغالهم بالمصالح الشخصية والوصول إلى المناصب العليا، والخضوع لأوامر العملاء الفرنسيين[3].

7–موجة الديمقراطية:

مثلت موجة التحوُّل الديمقراطي في إفريقيا في التسعينيات، وفي ثورات الربيع العربي مطلع الألفية الثالثة، وفي موجة الانقلابات الأخيرة التي اجتاحت الغرب الإفريقي، من التعافي نسبياً من التأثيرات السلبية لهذه هيمنة فرنسا على مستعمَراتها الإفريقية، وبخاصة أن البدائل الساعية إلى ملء الفراغات أصبحت متاحة وميسورة[4].

ثانيا– أبعاد انحسار النفوذ الروسي في الساحل:

---

[1]– هشام قدري، الدائمون الخمسة، مجلس الأمن بين الهيمنة القوى الكبرى وفرص الإصلاح، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة ، 2024، ص 186.

[2] – سيدي ولد عبد الملك، الحضور الفرنسي في غرب إفريقيا بين محفزات الهيمنة ومنغصات البقاء، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2000، ص 05.

[3] – سعيد ندا، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والآلات، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، جويلية ، 2024 ، ص15.

[4] – المرجع نفسه ، ص16.

لم تتضح كل أبعاد فرنسا في الانسحاب من الساحل الإفريقي بشكل دقيق، ولكن المؤشرات المتاحة حسب المحللين السياسيين رجحت بأن الهدف من ذلك هو إعادة التمركز بشكل أفضل في المناطق الأكثر حيوية لنفوذها، وتخفيض وجودها العسكري في المناطق الأقل أهمية بالنسبة لمصالحها، ومن هنا يمكن التطرق إلى أبعاد التراجع الفرنسي من الساحل غير النقاط التالية:

1 – **تقليص الوجود العسكري :** حيث قررت فرنسا تخفيض عدد القوات من 5100 جندي إلى أقل من 2500 جندي نهاية 2023، وإعادة توزيع تلك القوات في المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينافاسو، ليعلن الجيش النيجري في 22 ديسمبر 2023 أن القوات الفرنسية أكملت انسحابها من أراضيها بعد وجود عسكري دام عشرة أعوام، وبوركينافاسو يوم 19 فيفري 2023 انتهاء عمليات القوات العسكرية على أراضيها بعد إنهاء اتفاقية التعاون العسكري مع فرنسا[1].

2- **الاعتماد أكثر على القوات الأوروبية الخاصة "تاكوبا:** والتي مهمتها مرتبطة بالتدريب والتأهيل والتعاون مع الجيوش المحلية، وبعبارة وزيرة الجيوش الفرنسية، **فلورانس بارلي** تعتزم فرنسا الانتقال من عملية عسكرية إلى آلية للتعاون؛ وهو ما يعني أن باريس تبني خطة أمنية تقوم على القيادة من الخلف في مواجهة الجماعات الإرهابية في الساحل، بدل تصدر المواجهة الميدانية، كما فعلت في مالي، وهو الأمر الذي جعلها موضوع انتقادات قوية وصلت إلى حدِّ مطالبتها بالانسحاب[2].

3- **الوجود بالقرب من مصالحها الحيوية:** إن إعادة فرنسا توزيع قواتها في منطقة المثلث الحدودي بين النيجر ومالي وبوركينافاسو، يشير إلى أن فرنسا تريد من قواتها أن تكون قريبة من مناجم "اليورانيوم" والنفط والغاز، ومناجم الذهب في النيجر، للحماية والحراسة سواء من الجماعات الإرهابية أو القوى المعرضة للوجود الفرنسي في المنطقة[3].

---

[1]– David Dukhān, “The Décline of the Colonial Empire: France’s Declining Position in Africa”, International Institute for Counter–Terrorism, Reichman University, July 2024, P. 8

[2]–Eric Topona ,Que retenir du changement de stratégie de la France au Sahel?, Deutsche Welle, publié le 23/09/2021, consulté le 28/02/2025, sur le site suivant: https://bit.ly/3HyfX9B .

[3] – مباركي أحمد ، "لماذا يتراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا ؟ "، مقال منشور على الأنترنيت 2023/09/07 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/15، على الرابط التالي: https://alqaheranews.net/news/42469

4- إعادة النظر في استراتيجيتها العسكرية في منطقة الساحل: بعد اقتناع فرنسا بأن الحل العسكري التقليدي لا يمكنه حسم المعارك ضد جماعات إرهابية تشتغل بمنطق مختلف، فإنها قررت تركيز قواتها بدعم أوروبي، قرب المناطق الأكثر حيوية لمصالحها ومصالح الغرب، وهي تدرك أن الانسحاب سيفسح المجال أمام النفوذ الروسي والصيني للتنامي أكثر في منطقة الساحل، كما تدرك محدودية قدرات الجيوش المحلية على تأمين الاستقرار والأمن في بلدان الساحل. وهذا يعني فسح المنطقة أمام تنافس فوضوي، ستكون تداعياته وخيمة في المستقبل[1].

المطلب الثالث : تداعيات الانحسار الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

سنتناول من خلال هذا المطلب تداعيات الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل الافريقي من خلال هذه النقاط الآتية :

1–عجز الجهود الفرنسية في مكافحة الإرهاب:

ركَّزت فرنسا من خلال جهودها على تدعيم المؤسسات الأمنية الإقليمية عبر إعانتها بالوسائل والمعدات ، وتدريب دول الساحل الإفريقية في مجال حفظ السلام، ومواجهة العديد من المشكلات الناتجة عن الحروب وبالرغم من ذلك فإنها تشعر بعجز كبير عن تحقيق الأمن في منطقة الساحل، فقد نجحت في عام 2013 في محاربة الجماعات الإرهابية التي استولت على شمال مالي شهورا قبل ذلك التاريخ، ومنعتهم من الوصول إلى وسط البلاد في العملية العسكرية "سرفال" ووأنشأت أيضا بعثة عسكرية أخرى في بارخان في 2014، قوامها حوالي 13 ألف جندي، لكن بالرغم من ذلك فشلت في القضاء على الإرهاب[2].

2– صعود القوى والأطراف الدولية:

لقد مكن الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل الإفريقي إلى صعود العديد من القوى الدولية للتمدد في المنطقة وعلى سبيل المثال: الصين والتي ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لديها بشكل كبير في جميع أنحاء المنطقة، وروسيا التي تسعى إلى تعزيز نفوذها في أجزاء شتى من القارة، ويمكن القول أن صعود روسيا كأحد الفواعل الرئيسية في رسم خريطة توازنات القوة في إطار الاستراتيجية العسكرية في غرب إفريقيا كبديل للدور الفرنسي؛ حيث وقَّعت في عام 2019 اتفاقية تعاون مع وزير الدفاع في

---

[1] – سعيد ندا ، مرجع سابق ، ص ص 16–17.

[2] – حمدي عبد الرحمن، معضلة الأمن في الساحل والصحراء وتأثيرها على دول الجوار العربي ، رئاسة مجلس الوزراء، مركز دعم القرار ودعم اتخاذ القرار، 12 أوت 2021، العدد 15 ، ص 10،

مالي على هامش المنتدى العسكري والفني الدولي2019 ARMY" ، والتي بموجبها أعلنت روسيا استعدادها لمشاركة القوات المالية في عملية تحقيق السلام، ويعتبر ذلك مزاحمة للوجود العسكري في المنطقة[1].

3– الخسائر العسكرية المادية : لقد خسرت فرنسا قرابة 59 جندياً فرنسيا في منطقة الساحل، بينهم 52 في مالي وأنفقت فرنسا وحدها حوالي 880 مليون يورو سنوياً على عملياتها لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة، حيث كلفت عملية برخان فرنسا تكاليف مالية كبيرة؛ برصيد يقدر بـــ 695 مليون يورو في عام 2019، وأقرب إلى مليار يورو في عام 2020، وهو ما يعادل 76% من إنفاق فرنسا على مهامها وعملياتها العسكرية في الداخل والخارج وسط الضغط الاقتصادي الناجم عن جائحةCovid–19[2].

4– إعادة هيكلة الأولويات الفرنسية في الساحل:

إن إعلان فرنسا عن تقليص دورها كان بمثابة إنذار إلى الشركاء الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية، بأن فرنسا لن تكون وحدها في وجه التهديدات الأمنية بالساحل الإفريقي ، خاصةً وأن خطر الجماعات الإرهابية ينعكس بشكلٍ مباشرٍ على كامل القارة الأوروبية وليس فرنسا وحدها، وبالتالي فإن الاستراتيجية الفرنسية ستتوجه نحو تفعيل شراكة أوروبية متكاملة في إفريقيا، واستبدال عملية بارخان بعملية أوروبية فرنسية مشتركة، ويمكن أن تكون قوة تاكوبا هي نواة هذه العملية مع ضرورة إبقاء القواعد والقوات الفرنسية بالحد الأدنى في أماكن نفوذ فرنسا التقليدية[3].

5–الضغط على فرنسا لسحب القوات العسكرية:

إن تصاعد التوترات بين مالي وفرنسا عندما طردت الحكومة المالية السفير الفرنسي "جويل ماير" في 31 جانفي 2022، وتم منح السفير مهلة 72 ساعة لمغادرة البلاد كما تدهورت العلاقات بعد تراجع المجلس العسكري في مالي عن التزاماته السابقة بإجراء انتخابات في فيفري، واقترح الاحتفاظ

---

[1] – منى قشطة، "إعادة صياغة الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي" ، الدوافع والمآلات، المرصد المصري، 12 جويلية2021، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/17، على الموقع التالي: https://marsad.ecss.com

[2] –Méryl Demuynck, Julie Coleman J.D, "Political Upheaval and Counter–Terrorism in Burkina Faso: Between a Rock and a Hard Place", Report, The International Centre for Counter–Terrorism(ICCT) , 1 Feb 2022, https://icct.nl/publication/political–upheaval–and–counter–terrorism–in–burkina–faso/

[3] – وحدة الأزمات، "مركز الإرهاب والتعاون العسكري في الواجهة : مستقبل الدور الفرنسي في إفريقيا"، باريس : ملف العلاقات الفرنسية الإفريقية ، مركز جنيف للدراسات السياسية والديبلوماسية، 09 جويلية 2021 ،ص03.

بالسلطة حتى 2025. وتزامن انعدام الأمن مع تآكل الثقة الشعبية في حكومات منطقة الساحل، وبعد انقلاب مالي في أوت 2020 ضد الرئيس المنتخب إبراهيم بوبكر كيتا، وقع انقلاب ماي، وتدهور الوضع الأمني مع الحكومة التي يَنظر إليها الجمهور على أنها فاسدة وتخدم مصالحها الذاتية، تماماً مثل انقلاب عام 2012 الذي أطلق الأزمة الحالية، وأظهرت طريقة الإطاحة ببوبكر كيتا" مدى السرعة التي يمكن أن تؤدي بها إخفاقات الحكم إلى تقويض جهود تحقيق الاستقرار، خاصةً إذا دفعت الناس إلى النزول إلى الشوارع والجنود إلى التمرُّد، وقد كان الأمر مثيراً للقلق بالنسبة للشركاء الأجانب الفرنسيين الذين كانوا يخضون مئات الملايين من الدولارات في قوات الأمن المالية، وعليه ضغطت الاوضاع الأمنية في مالي بضرورة الانسحاب العسكري من المنطقة[1].

المبحث الثاني : دوافع التواجد الروسي ومظاهر تصاعده في منطقة الساحل الإفريقي

من الصعب فَهْم الدوافع الروسية وأبعادها وأدوات نفوذها في الساحل الإفريقي ، دون دراسة البُعد التاريخي لها، وهو ما يعطي أهمية خاصة على دراسة هذا الجانب عبر المطالب التالية:

المطلب الأول : خارطة التأثير الروسي وأدواته

أولا : السياق التاريخي لروسيا في منطقة الساحل الإفريقي

بعد الانتصار السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، استخدمت موسكو، منصّة الأمم المتحدة، لدعم حركة التحرير الوطني المتوسعة فعملت موسكو علاقات ثنائية مع الدول المستقلة حديثًا، والتي تحررت من الوصاية الاستعمارية الأوروبية، مثل: غانا، وليبيا، والسودان، والمغرب، وتونس، وغيرها. وقد أُقيمت علاقة خاصة مع مصر في حقبة جمال عبد الناصر.

في عام 1960 انفتحت فرص جديدة للتعاون "السوفيتي–الإفريقي"، المعروف الآن باسم "عام إفريقيا" حين نالت 17 دولة في القارة استقلالها على الفور، وفي ظل تلك الظروف الصعبة التي فرضتها الحرب الباردة، لعبت دول العالم الثالث دوراً بارزاً في كافة الترتيبات الإقليمية، حيث ازداد نفوذ الاتحاد

1- GIORGIO LEALI, " France announces Mali troop pullout and rethink of counterterrorism plan for Sahel", February 17, 2022, https://www.politico.eu/article/france-partners-troop-withdrawal-mali/

السوفيتي في القارة كما لم يحدث من قبل. بالإضافة إلى مصر، تم تقديم مساعدات كبيرة للجزائر وليبيا في شمال إفريقيا، وفي شرق إفريقيا، أصبحت إثيوبيا حليفاً مخلصاً للاتحاد السوفيتي بعد الإطاحة بالنظام الإمبراطوري، وكذلك تنزانيا ومدغشقر والصومال لبعض الوقت في إفريقيا الوسطى وهي الأقل نمواً ولكنها لا تقلّ أهمية اقتصادية [1].

لقد ساعد الاتحاد السوفيتي في بناء الاشتراكية، وكذلك الأمر في الكاميرون وتشاد، وقد تطورت علاقات معقدة ومتناقضة مع مستعمرة الكونغو البلجيكية السابقة، وجمهورية إفريقيا الوسطى،[2] حيث دعم الاتحاد السوفياتي في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي حركات التحرير في أنغولا وبلدان أخرى في جنوب إفريقيا، كما عمل على بناء علاقات قوية مع دول مثل مصر والجزائر، حيث قدم الدعم العسكري والتقني، وكان هذا التعاون جزءا من استراتيجية موسكو لتعزيز موقفه على الساحة الدولية، ومع انهيار الإتحاد السوفياتي تراجعت السياسة الروسية في إفريقيا، ومع ذلك، شهدت بداية من الألفية الجديدة عودة روسيا إلى الساحة الإفريقية، حيث سعت إلى إعادة بناء علاقاتها تحت قيادة فلاديمير بوتين، حيث برزت روسيا كقوة جديدة تسعى إلى تعزيز نفوذها من خلال شراكات استراتيجية في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية[3].

ثانيا –خارطة النفوذ الروسي في المنطقة:

نجحت روسيا من خلال هذه الاتفاقيات العسكرية أن تجد لها موطئ قدم في العديد من الدول الإفريقية مثل السودان ومالي وموزمبيق والكاميرون وإفريقيا الوسطى، لكن هناك آلية أخرى مكنت روسيا من التغلغل أكثر في القارة الإفريقية ونعني هنا المجموعات الأمنية والعسكرية التي تعمل بناءً على أوامر الكرملين وعلى رأسها مجموعة فاغنر

1- مجموعة فاغنر:

[1] كونستانتين فولكون، "كيف أصبحت إفريقيا حرة بفضل الإتحاد السوفياتي؟ "، صحيفة رسيسكايا غازيتا ، 25 ماي https://rg.ru/2020/05/25/kak afrika–stala–svobodnoj–blagodaria–sssr.html2020

[2] – "إنشاء وتطوير نظام القواعد البحرية لإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في المناطق النائية" ، مواقع التراث الثقافي والمباني التاريخية الروسية، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/22، على الرابط التالي: https://кронштадт.рф/sobytiya/tema

[3] –الخذيب يوسف، روسيا وإفريقيا: التاريخ والإستراتيجيات، مركز الدراسات، عمان، 2020، ص 88.

نجحت في فرض نفسها لأول مرة في إفريقيا الوسطى، إذ أوكلت لها مهمة تدريب الحرس الرئاسي، فضلًا عن حماية رئيس البلد والتخلص من السياسيين الموالين لفرنسا هناك، بعدها تم تصديرها إلى ليبيا لدعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر في حربه ضد حكومات طرابلس المعترف بها دوليًا، بهدف تعزيز مكانة روسيا هناك وتعزيز علاقاتها مع مصر والإمارات، فضلًا عن توسيع نفوذها على الحدود الجنوبية لأوروبا. ووصلت أيضًا إلى دولة موزمبيق، حيث تدخلت مجموعة فاغنر إلى جانب الرئيس فيليبي نيوسي ضد الحركات المتمردة هناك، وينتشر مرتزقة فاغنر في ناكالا ونامبولا، وهما مدينتان تقعان على مقربة مباشرة من كابو ديلجادو، ويمتلكون أسلحة متطورة منها طائرات مُسيرة. فضلًا عن هذه الدول، تنتشر مجموعة فاغنر الروسية في السودان، فينشط عناصرها هناك منذ سنة 2017 لحماية المصالح التجارية الروسية، ونشطت المجموعة في مدن سودانية مختلفة منها الخرطوم وبورتسودان، ودربت قوات الدعم السريع وعناصر عسكرية وأمنية سودانية، كما وصلت مجموعة فاغنر إلى مالي، إذ لجأ المجلس العسكري في مالي للاستعانة بنحو 400 عنصر من مرتزقة شركة فاغنر الروسية، في الوقت الذي انسحبت فيه القوات الفرنسية من هذا البلد الإفريقي. فضلا عن هذه الدول، ينشط مرتزقة فاغنر في العديد من المناطق الأخرى داخل إفريقيا، بسبب رفض العديد من الشعوب دخول قوات أجنبية داخل أراضيهم تحت أي مسمى كان، نظرًا لماضي القوات الأجنبية الغربية في القارة[1].

2- القوات النظامية الروسية في القارة:

تستعين روسيا بمرتزقة فاغنر لتنفيذ المهام المشبوهة في القارة الإفريقية وتدعيم نفوذها هناك، نظرًا للكلفة المالية الضعيفة لهذه القوات وعدم رغبة الروس في التورط مباشرة في الصراعات الداخلية، لكن ذلك لم يمنع موسكو من إرسال قوات نظامية لدول إفريقية عديدة، أرسلت موسكو في إطار الاتفاقيات الثنائية التي تجمعها بالعديد من الدول الإفريقية، المئات من الجنود النظاميين لدعم الأنظمة هناك، حتى تظهر نفسها كحليف للعديد من الدول الإفريقية التي تحارب حركات تمرد خاصة في مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا. أسندت لهذه القوات النظامية، مهمة تدريب جنود بعض الدول الإفريقية، من ذلك إفريقيا الوسطى، ومساندتها ضد حركات التمرد النشطة هناك، ما يفتح الطريق أمام موسكو لمزيد من التغلغل في القارة الإفريقية ودعم نفوذها هناك، تمكن الروس من فرض وجودهم العسكري في القارة

[1] – Tian, Nan, Alexandra Kuimova, Diego Lopes Da Silva, Pieter D. Wezeman, and Siemon T. Wezeman. "Trends in world military expenditure, 2020." (2021). accessed August 24 , 2021: https://www.sipri.org/publications/2021/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2020

الإفريقية، رغم حداثة عودتهم للقارة، مستغلين حاجة الأنظمة القمعية لقوة تدعمهم، خاصة أن موسكو لا ترهن تعاونها العسكري بالالتزام بالمعايير الديمقراطية أو مراعاة حقوق الإنسان.

ثالثا : أدوات النفوذ الروسي

ويمكن إجمال أهم الوسائل الروسية، في النقاط التالية:

1–الإستفادة من الأخطاء التاريخية الغربية: وعدم تكرارها من طرف روسيا ، وتضخيم هذه الاخيرة للأخطاء التاريخية الغربية عبر الضخ الإعلامي عن طريق وسائل إعلامها الناطقة بالفرنسية واللغات المحلية، وتعاونها مع بعض المنافذ الإعلامية المحلية، للتذكير بالإرث الاستعماري للغرب، ودور روسيا "الوريث" الشرعي للاتحاد السوفيتي في مساعدة حركات التحرر الوطني الإفريقية في الماضي، واستكمالها لهذه المهمة في الحاضر، مع التأكيد على عدم وجود ماضٍ استعماري لروسيا في المنطقة[1] .

2– توفير الخدمات الأمنية: فقد توسعت أنشطة " فاغنر " في 8 دول إفريقية، وقد تزامن هذا بشكل مفاجئ مع التأسيس النشط لعلاقات السياسة الخارجية لروسيا مع قادة الدول الإفريقية، منذ عام 2017 وقعت روسيا وشركاتها المملوكة للدولة اتفاقيات بشأن التعاون العسكري والاقتصادي مع: غينيا، والنيجر، وتشاد، ونيجيريا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وليبيا، وبعد اجتماع بوتين مع الرئيس السوداني السابق عمر البشير، في نوفمبر 2018، وعد الأخير بوتين بأن يسلم مفتاح إفريقيا لروسيا. وفي سوتشي تم توقيع اتفاقية بين شركة مروي غولد السودانية وشركة **M Invest** التابعة لبريغوجين، للتنقيب عن الذهب مقابل الحماية من قِبل "فاغنر"، و تكرر الشيء نفسه مع جمهورية إفريقيا الوسطى، عقود عقود لصالح إحدى شركات بريغوجين، لتوفير المرتزقة مقابل الذهب والماس[2].

3–**تعزيز القوة الناعمة،** وذلك عبر العمل على بناء كوادر إفريقية، لديها عاطفة خاصة تجاه روسيا، من خلال التوسع في المنح الدراسية لأبناء القارة، والتي بلغت عام 2022، حوالي 34.000،

---

[1] – ملخص دعائي لكتاب " إفريقيا ديون المستعمرين غير المسددة " الأكاديمية الروسية للعلوم وشبكة التلفزيون الدولية"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/19، على الرابط التالي:
https://historyrussia.org/sobytiya/afrika

[2] – فيودور لوكيانوف، "العودة إلى التقاليد السوفيتية، ما الذي ستذهب به روسيا إلى إفريقيا ؟"، مجلس الشؤون الدولية الروسي الأول، جوان 2023، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/07، على الرابط التالي:
https://russiancouncil.ru/analytics

وهو البرنامج الأكثر شعبية بين الطلاب من سيراليون ونيجيريا في العلوم الطبية. ومن الكاميرون وتشاد من خلال هندسة النفط والغاز. ومن ساحل العاج ونيجيريا في الاقتصاد والشؤون المالية، بينما اختار مواطنو بنين وأنغولا الإدارة. واختارت جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وجمهورية الكونغو– برازافيل العلاقات الدولية[1].

5– **التوسُّع العسكري :** حتى الآن، لا تمتلك روسيا، أي قاعدة عسكرية، بشكل رسمي في إفريقيا. بينما تربطها مع مصر، اتفاقية بشأن الاستخدام المتبادل للأجواء الجوية والمطارات العسكرية، في إطار "الجهود المشتركة لكِلا البلدين لمكافحة الإرهاب"، حسب البيانات الرسمية. لكن هناك اعتقاد بأن الاتفاقية، غرضها منح إمكانية للطيران الروسي، تقديم الدعم الجوي للمشير خليفة حفتر، فيما كانت تُسمَّى ظاهرة "الطيران الحربي المجهول" في ليبيا، للالتفاف على الحظر الدولي، لتقديم الدعم العسكري لطرفَي النزاع. يضاف لذلك، عدة "تفاهُمات" تسمح للسفن الروسية، بالرسوّ في موانئ مصر وشرق ليبيا والجزائر، وبعض الدول الإفريقية الأخرى، للحصول على المؤونة والصيانة[2].

6–**الهيمنة على سوق الطاقة:** تعمل روسيا بشكل منهجي، على وضع استراتيجية الطاقة الروسية 2030 محل التنفيذ، لربط كافة الأسواق المستهدفة روسيًّا بخطوط غاز طبيعي، والسيطرة عَبْر شركاتها على تدفُّقات الغاز القادمة من مصادر أخرى، لتصبح المتحكم الأكبر في هذا السوق.[3]

المطلب الثاني: دوافع تصاعد النفوذ الروسي وآلياته في منطقة الساحل الإفريقي:

يمكن الإشارة إلى أن العلاقات الافريقية–الروسية علاقات ليست حديثة العهد، بل تمتد إلى ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، ولكنها شهدت تراجعًا ملحوظًا في الفترة التي تلت هذا الانهيار، ويُمكن إرجاع ذلك التراجع إلى مرور الدولة الروسية وقتها بفترة إعادة هيكلة وانتقال داخلي، ولكن اصبحنا الآن نشهد

---

[1] تقرير: أنطون بايف وميخائيل ماغلوف، "مالي حصلت عليه الشركة المرتبطة بيربيغوجين في جمهورية إفريقيا الوسطى"، روسيا الإستقصائية ، 29 جانفي 2019، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/07، على الرابط التالي: https://thebell.io/kontrakt-ot-prezidenta-chto

[2] –أحمد دهشان ، "النفوذ الروسي في افريقيا: الدوافع والاستراتيجيات"، أبعاد الدراسات الإستراتيجية ، جانفي 2024، ص20.

[3] – أناستاتيا ماير وإيليا لاكستيغال وإيغور غوبيرناتوروف ، "ماذا يدرس الطلاب من الدول الإفريقية في روسيا ؟"، تم تصفح الموقع بتاريخ 16 جوان 2023، على الرابطhttps://www.vedomosti.ru/society/articlesafriki

إعادة إحياء بل وتنامي وتعزيز لتلك العلاقات خاصةً على خلفية الحرب الروسية–الأوكرانية وما تزامن معها من عقوبات متنوعة على روسيا، وفي هذا الصدد يُمكن إجمال بعض الدوافع الروسية للتوغل في افريقيا فيما يلي

أولا– دوافع تصاعد النفوذ الروسي في منطقة الساحل الإفريقي:

1– الدعم الإفريقي في المحافل الدولية:

تُشكل أفريقيا كُتلة تصويتية لا يُستهان بها في المحافل الدولية، إذ تُشكل نسبة 27 من نسبة العضوية في الأمم المتحدة بإجمالي 54 دولة من أصل 193 دولة، وهو ما تريد روسيا استغلاله في دعم الدول الأفريقية لها في محافل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2– السعي للتوزان بين المعسكرين الشرقي والغربي:

تسعى الدولة الروسية إلى إعادة إحياء علاقتها بالدول الأفريقية لإعادة خلق توازن بين معسكرين، بالإضافة إلى الوجود الصيني في أفريقيا الذي سيحدث توافق وانسجام بين البلدين ويعطى دفعة قوية باتجاه التوازن المنشود بين المعسكرين، كما ان المنهج البرجماتية الذي تعتمد عليه روسيا والذي يرتكز بشكل أساسي على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يتقارب بشكل كبير مع توجهات السياسة الخارجية للصين الذي ترتكز ايضاً على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

3– الدافع الاقتصادي:

تمثل أفريقيا سوقًا مهماً لروسيا، إذ وصل حجم التبادل التجاري مع أفريقيا في عام 2018 حوالي 18 بليون دولار منها 5 مليار دولار من التجارة مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، وقفزت في عام 2023 إلى 22 مليار دولار بعدما توقف حجم التبادل التجاري عام 2023 إلى 22 وبشكل عام مثلت أفريقيا نسبة 13٪ من صادرات السلاح الروسي في 2019، كما ان روسيا تمثل 30٪ من واردات القارة من السلاح

---

[1]–ماريا ميلنيكوفا، "لقاء مع يكاترينا نوموفا : السينما الروسية مطلوبة في كل من افريقيا وآسيا" ، 27 جويلية 2023، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/07، على الرابط التالي:
https://spbdnevnik.ru/newsekaterina-naumova rossiyskoe-
خطة عمل منتدى الشراكة الروسية الإفريقية للأعوام 2023 –2024 ، موقع الكرملين :28 جويلية على الرابط التالي :
http://kremlin.ru/supplement-ru
أحمد دهشان مرجع سابق ،ص21

وكان على رأس قائمة واردات السلاح هي مصر والجزائر ونيجيريا ومالي وانجولا وبوركينا فاسو، كما أن قوات فاجنر التي انتشرت في عدد من الدول الأفريقية بداية من عام 2018 صاحب وجودها علاقات وثيقة مع شركات التعدين والتنقيب عن النفط الروسية في المنطقة، مما قد يشير إلى ان وجود تلك القوات في المنطقة هو لخدمة الدافع الاقتصادي بالأساس وليس من أجل دعم جبهات التحرر في أفريقيا من الاستعمار الفرنسي.

4- تطوير الصناعات العسكرية :

كانت الصناعات العسكرية في الاتحاد السوفياتي السابق مصدرا مهما للعملة وذلك من خلال تصدير السلاح بصورة كبرة إلى الخارج ،وهذه من أكبر المسائل أهمية لدى روسيا لزيادة وارداتها منها، بالإضافة إلى أن مسألة تطوير السلاح تعد من ضمن مساعي روسبا لتحقيق أكبر قدر من الفوائد ،وذلك من خلال الارتقاء بالقدرات العسكرية الروسية وزيادة قدارتها التنافسية في سوق السلاح وذلك من خلال الدخل الذي تحرزه من الصادرات، أو عملية تحديث المعدات والذي توفر لروسيا السيولة المالية والتكنولوجيا اللازمة لتطوير أسلحتها القديمة[1].

5- استخدام السلاح النووي:

وهو يشكل أبرز الوسائل العسكرية التي تمتلكها روسيا الاتحادية وهي التي من شأنها أن تحقق لها القوة والسيطرة ضمن الميزان الدولي، ولطالما هددت روسبا باستخدامها للسلاح النووي عند الضرورة حماية لنفسها وحلفائها .والعقيدة الروسية الحالية تجيز للقوات الروسية استخدام السلاح النووي في حالة وجود تهديد مباشر لروسيا[2].

ثانيا : آليات تصاعد النفوذ الروسي في منطقة الساحل الافريقي

ترتب على النفوذ الروسي مجموعة من الآليات من أجل الصعود في الساحل الإفريقي، وسوف نتناوله في ال نقاط التالية:

[1] الجنرال غاريف ، روسيا تغير عقيدتها العسكرية ، وكالة ريا نوفوستي ،16 جانفي 2025 عى الرابط التالي :

[2] – أندري ماسلوف وبولينا سليوسارتشوك ، "لماذا تحتاج روسيا إلى قاعدة عسكرية في افريقيا" ، وكالة الأنباء الروسية ريجنوم ، 11 ديسمبر 2020، تم تصفح الرابط بتاريخ 2025/04/19، على الرابط: https://carnegiemoscow.org

–دعم الأنظمة الصاعدة:

استطاعت روسيا أن تقدم نفسها على أنها داعم ومناصر الاستقلال في إفريقيا عن الاستعمار الأوروبي؛ من خلال خلفيتها غير الاستعمارية، والتي جعلتها تحظى بقبول شعبوي حافل في القارة، كما أنها عملت على مساندة الأنظمة السياسية الصاعدة المناهضة للوجود الفرنسي، وأظهرت موسكو في أهدافها المعلنة التي بررت بها أسباب تدشين فيلق إفريقيا، بأنه وسيلة لمساعدة الدول الإفريقية على التحرر من محاولات الاستعمار الجديد للغرب، علاوة على حماية وتأمين مواقع البترول والذهب، وإمداد المجموعات الرافضة للسياسات الغربية ومحاولات التموضع داخل إفريقيا بالأسلحة والتدريب؛ لدعم عمليات الانفصال عن فرنسا، بجانب الأنظمة القابعة تحت السيطرة الأمريكية والأوروبية[1].

2–تعزيز قوتها الناعمة عبر تقديم المساعدات الغذائية:

مع تأثير ارتفاع أسعار الحبوب على الدول الإفريقية في الآونة الأخيرة، سعت روسيا جاهدة لاستخدام الحبوب كوسيلة اقتصادية لجذب الشركاء الأفارقة، سواء على شكل منح وهبات أو بشروط دفع ميسّرة فعلى سبيل المثال، أعلن الرئيس بوتين خلال قمة (روسيا–إفريقيا) الثانية في جويلية 2023 استعداد بلاده لتوريد "ما بين 25,000 و50,000 طن من الحبوب إلى عدة دول إفريقية: بوركينا فاسو وزيمبابوي ومالي والصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى وإريتريا، مؤكدًا أن هذه الكميات ستُسلم مجانًا[2].

3–تعزيز المواهب الإفريقية ذات الروابط العاطفية مع روسيا: تتجلى الجهود المبذولة لبناء كادر من المهنيين من أبناء القارة الذين لديهم مشاعر خاصة تجاه روسيا من خلال التوسع في طرح المنح الدراسية لهم، فاعتباراً من عام 2022، تم تقديم حوالى 34000 منحة دراسية للطلاب، تشمل الاختيارات الشائعة على وجه التحديد العلوم الطبية للطلاب من سيراليون ونيجيريا؛ هندسة البترول والغاز لأولئك من الكاميرون وتشاد؛ الشؤون الاقتصادية والمالية بين الأفراد من كوت ديفوار ونيجيريا؛ دراسات الإدارة التي اختارها مواطنو بنين وأنغولا؛ بينما نالت العلاقات الدولية إعجاب أولئك الذين ينحدرون من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وجمهورية الكونغو برازافيل، ومن الجوانب المهمة أن معظم طلاب القارة السمراء يتعلمون اللغة الروسية لتنشئة جيل يتقن اللغة، وتهدف روسيا إلى زيادة هذا العدد إلى 100 ألف خلال السنوات الخمس المقبلة[3] .

[1] – أحمد دهشان ، مرجع سابق ، ص 23.

[2] –دروس فاغنر ، المرجع نفسه.

[3] – أحمد دهشان ، مرجع سابق ، ص24.

المطلب الثالث: إستراتيجيات روسيا في تعزيز نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي

لقد سعت روسيا إلى وضع عدة استراتيجيات تساعدها في تحقيق أهدافها في المنطقة، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1–استراتيجية اقتصادية :وذلك عن طرق إرسال المساعدات الغذائية للدول الأفريقية بشروط دفع مُيسرة او حتي مجاناً، كما فعل بوتين في قمة روسيا–أفريقيا عام2023 وعد بتسليم 50 ألف طن من الحبوب للصومال وأفريقيا الوسطى و25 ألف طن من الحبوب لمالي وبوركينا فاسو وزيمبابوي واريتريا مجاناً، والتي أُطلق عليها لاحقًا اسم "مبادرة حبوب البحر الأسود، وايضاً عن طريق إعفاءات من الديون، إذ قام بوتين بإلغاء ديون مستحقة على دول أفريقية بأكثر من ٢٠ مليار دولار خلال المؤتمر البرلماني الروسي الأفريقي في عام 2023، واعفاءها للصومال من ديون بقيمة 684 مليون دولار على هامش قمة سان بطرسبرغ في عام 2023[1].

2–استراتيجية القوة الناعمة: تقوم روسيا بتوظيف القوة الناعمة من خلال استخدام الإعلام في مخاطبة الشعوب الأفريقية التي لديها تاريخ سيء مع الشعوب الغربية وبخاصةً فرنسا مُستغلة التاريخ الاستعماري الفرنسي لتصويره على أنه ناهب ومستغل للشعوب الأفريقية وثرواته وتصوير نفسها على أنها شريك قديم واستراتيجي لتلك الشعوب بالإضافة لعقد اتفاقيات في مجال التعليم تتضمن الاعتراف المتبادل بالدرجات العلمية والديبلومات بين روسيا وتلك الدول، إذ قامت روسيا في عام 2022 بتقديم حوالي 34 ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة في مجالات كمجال هندسة البترول لطلاب دولة تشاد، ومجال العلوم الطبية لطلاب دولة نيجيريا.[2]

---

[1] – Denys Reva, Russia's growing influence in Africa calls for more balanced partnerships, Institute for security studies, June 26, 2024. .on the site ; https://www.resource.dnsafrica.org/2024/06/27/russias-growing-influence-in-africa-calls-for-more-balanced-partnerships-institute-for-security-studies

2– تقرير قناة سكاي نيوز العربية ، حول روسيا تكمل مبادرتها بارسال الحبوب مجانا إلى 6 دول افريقية ، بتاريخ 29أكتوبر 2024. على الموقع : https://www.skynewsarabia.com

3–**استراتيجية عسكرية** :عن طريق انشاء تشكيل عسكري روسي يُسمى "الفيلق الأفريقي" واعطاءه الضوء الأخضر وشرعية الوجود العلني لمحاربة الوجود الغربي في المنطقة تزامناً مع حملات المناهضة الأفريقية للوجود الغربي[1].

4–**استراتيجية سياسية** :عن طريق تبني المنهج البرجماتية الذي يرتكز على المصلحة وعدم التدخل في شؤون الدول الأفريقية وعدم إلزامها بإتباع إيديولوجية معينة او إثقالها بمعايير كحقوق الإنسان والديموقراطية على عكس الدول الغربية، مما أعطاها جاذبية عن النموذج الغربي بالنسبة للزعماء الأفرقة، بالإضافة لدعم الأنظمة الصاعدة[2].

5– **استراتيجية احتواء النفوذ الدولي :** والهدف منها احتواء النفوذ الدولي في القارة الأفريقية سواء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو فرنسا. فبالنظر إلى المزايا الاقتصادية للصين، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لروسيا. وعلى الصعيد التجاري، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا في عام 2017 نحو 56 مليار دولار، مقارنة بـــ 3 مليارات دولار أمريكي لروسيا، في حين قدر حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا خلال ذلك العام بنحو 27 مليار دولار.[3]

5- **إستراتيجية تجارة الأسلحة** : أسلحة الروسية تحظى بدرجة عالية من القبول لدى القادة الأفارقة، فإلى جانب كونها رخيصة نسبيًا، فإن الصفقات مع روسيا لا تنبني على المشروطيات ذات الصلة بحقوق الإنسان كما هو الحال بالنسبة لدول أخرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ولعل خير مثال على ذلك نيجيريا، فبينما كانت الولايات المتحدة تماطل في بيع الأسلحة لنيجيريا لمساعدتها في مواجهة الهجمات الإرهابية لجماعة بوكو حرام خلال عام 2014، وذلك بدعاوى انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجنود النيجيريين، لجأت نيجيريا إلى روسيا التي مكنتها من شراء 12 مروحية هجومية.[4]

---

[1] جريدة الشرق ، تقرير إخباري حول روسيا تعلن عن اعفاء الدول الافريقية من ديون يقيمة 20 مليار دولار ، تاريخ 28 أكتوبر 2024 على الموقع.https://m.al-sharq.com

1– رضا شحاتة ، الهرولة الدولية على افريقيا ، مجلة شؤون عربية ،2019، ص 122–123

[3] شيماء محي الدين، تحولات الاستراتيجية الروسية في أفريقيا: من الرابح؟ تم تصفح الموقع بتاريخ 12 ماي 2025 على الرابط https://pharostudies.com

[4] المرجع نفسه

المبحث الثالث: التنافس الفرنسي – الروسي في منطقة الساحل الافريقي

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة السابقة تحركات من عدة جوانب على كافة المستويات السيا سية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بهدف تحقيق المزيد من المكاسب الاستراتيجية التي تعزز حضورهما ف ي المنطقة الغنية بالموارد والثروات الطبيعية مما يجعلها هدفًا جاذبًا لاهتمام العديد من القوى الدولية مستقبلًا و عليه ستناول خلال هذا المبحث دوافع وابعاد وتداعيات التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي .

المطلب الأول : أبعاد وتداعيات التنافس الروسي–الفرنسي في دول الساحل :

لقد أدى التنافس الروسي الفرنسي إلى إضفاء الطابع الأمني العالمي على الصراع في كلا البلدين وتحول م يزان القوى حول منطقة الساحل الافريقي وعليه سنتناول أبعاد والداعيات التنافس الروسي عبر المطلب التالي :

أولا : أبعاد التنافس الروسي في الساحل ، وتتمحور في :

1– البعد الاستراتيجي والسياسي:

وسَّعت موسكو علاقاتها مع دول الساحل، إذ ألقت بثقلها السياسي في إفريقيا الوسطى ومالي رغبةً منها في تعزيز حضورها العسكري والاقتصادي، وفي إطار مساعيها لإعادة تأكيد نفسها بوصفها قوة كبيرة عن طريق بوابة إفريقيا. وهذا الحضور الروسي المتصاعد في المنطقة أثار مخاوف أوروبا، مما دفع جوزيب بوريل، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إلى مطالبة سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، بمغادرة إفريقيا، وألَّا تعمل موسكو هناك على الإطلاق؛ لأنَّا «مكاننا»، في إشارة إلى الاتحاد الأوروبي، في حي تُعطِل موسكو تعيي لجان من الخباء الأوروبي لمراقبة انتهاكات عقوبات الأمم المتحدة على إفريقيا الوسطى ومالي وجنوب السودان إلى جانب الكونغو الديمقراطية، بسبب رغبتها في انضمام مزيد من الروس لتلك اللجان التي تدَّعي هيمنة ممثلي القوى الغربية عليها، وذلك في سبيل موازنة النفوذ الروسي للنفوذ الأوروبي فيها، لا سيَّما أنَّ فريق الخباء الأممي الذي يراقب العقوبات المفروضة على إفريقيا الوسطى قد اتهم قوات فاغنر الروسية والقوات الحكومية بالتورط في استهداف المدني، وعمليات النهب على نطاق واسع، وهو ما رفضته موسكو[1]

1 – حمدي عبدالرحمن، مرجع سابق ،ص 12.

2– البعد الاقتصادي:

تسعى الأطراف المتنافسة لخلق تحالفات اقتصادية وتجارية مع دول الساحل؛ لفتح أسواق جديدة لترويج المنتجات الصناعية، وتوسيع المبيعات العسكرية لهما إلى دول المنطقة. وتدرك فرنسا، خطورة المساعي الروسية للاستحواذ على الموارد والثروات التي تتمتع بها دول الساحل، والمضي قدماً نحو تأسيس شراكات اقتصادية وتجارية معها ،بدف توسيع الفرص الاقتصادية التي تنعكس على زيادة الاستثمارات الروسية في المنطقة، لا سيما في مشروعات الطاقة، والطاقة النووية، إذ تتوسَّع بعض الشركات الروسية مثل: gold وRosatom في قطاعات الثروات المعدنية ،والطاقة النووية، والنفط، والغاز؛ بوصفها نقطة قوة للنفوذ الاقتصادي الروسي في الساحل.

ترى فرنسا إلى التمدد الاقتصادي الروسي بوصفه تهديداً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة ، فضلاً عن أنه تهديد للأمن الإقليمي هناك، مما يستدعي مواجهة السياسات الروسية في الساحل .لذا تحاول فرنسا، الحيلولة دون تحول دول المنطقة إلى صف الجانب الروسي، عن طريق توسيع المشروعات الاستثمارية في دول المنطقة، والاعتماد على المقاربة التنموية إلى جانب الأمنية في سبيل معالجة أزمات منطقة الساحل، وإن كانت لم تحقق النتائج المرجوة منها[1].

3– البعد العسكري:

يُشكِّل المتغير الأمني مرتكزاً أساسياً للسياسة الروسية في إطار محاولات موسكو اكتساب النفوذ في الساحل عن طريق توفير الدعم الأمني لدول المنطقة على غرار الدور الروسي في كلٍّ من ليبيا وشرق أوكرانيا وسوريا، وهو ما دفعها نحو توقيع عدد كبير من اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري لبيع الأسلحة الروسية إلى عدد من دول المنطقة، مثل: إفريقيا الوسطى، والنيجر، وبوركينا فاسو ،ومالي، إذ تستحوذ صادرات الأسلحة الروسية على6.37%من سوق السلاح الإفريقية، فضلاً عن تعزيز دور مجموعة فاغنر العسكرية في عدد من دول المنطقة، مثل: إفريقيا الوسطى وليبيا ومالي، فعلى سبيل المثال أكَّد سيرغي لافروف طلبَ الحكومة المالية من فاغنر مساعدتها في محاربة الإرهاب في البلاد، وهو ما أثار استياء القوى الأوروبية، لا سيَّما فرنسا وألمانيا[2].

---

[1] – حمدي عبدالرحمن، مآلات التنافس الروسي الغربي على منطقة الساحل، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة ،2022، ص5.

[3] حمدي بشير، تأجيج الأوضاع: ما انعكاسات حرب الوكالة بي فرنسا وروسيا في غرب إفريقيا، أنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية 2024، تم تصفح الرابط بتاريخ 2025/04/19، على الرابط الآتي: https://www.interregional.com.

[2] – هند علي، مرجع سابق، ص 15.

وفي المقابل، تُعدُّ منطقة الساحل بمنزلة مختب أمني لفرنسا بشأن قدرتها على معالجة الأزمات المعقدة، لا سيَّما أنَّ نجها ارتكز على المقاربة الأمنية بصورة أساسية حيال المنطقة منذ عام 2013 تزامناً مع التدخل الفرنسي في شمال مالي، والذي لم يحقق سوى مجموعة من الانتصارات التكتيكية ضد التنظيمات الإرهابية التي تصاعد نشاطها في الفترة الأخيرة، مما وضع فرنسا في ورطة كبيرة، مع الجهود التي تبذلها في مجال محاربة الإرهاب في الساحل. الأمر الذي دفعها إلى إصدار استراتيجية بخصوص منطقة الساحل تستهدف تعزيز الاستقرار والأمن، وتدعيم عملية التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، ومع ذلك تمر فرنسا بمنعطف حاسم في منطقة الساحل على الصعيد الأمني، في ضوء إحجامها عن الالتزام بأمن المنطقة، وتباطؤ استجابة الاتحاد الاوروبي لمطالبات فرنسا بالانخراط في قوة «تاكوبا» لمحاربة الإرهاب في المنطقة، ممَّا يخلق فرصة أمام موسكو؛ لتعزيز حضورها الأمني، والعسكري، والسياسي في المنطقة[1].

ثانيا : تداعيات التنافس الروسي–الفرنسي على منطقة الساحل

يُعدُّ هذا التنافس سلاحاً ذا حدين لدول الساحل، فمن ناحية تتزايد الاستفادة الاقتصادية التي ستتدفق إليها على هيئة استثمارات ومساعدات اقتصادية وعسكرية .ومن ناحية أخرى، ربما يدفع احتدام التنافس المرتبط بتعارض المصالح بي القوتي نحو مزيد من زعزعة الاستقرار في الساحل، مما قد يفرض على دول المنطقة الاصطفاف إلى جانب روسيا؛ نظراً لحالة السخط الشعبي في معظم دول الساحل ضد القوات الفرنسية والأوروبية التي أخفقت في القضاء على التنظيمات الإرهابية في السنوات الثمان الماضية، لا سيَّما أنَّ موسكو حظي بسمعة طيبة في الأوساط الرسمية والشعبية بالساحل في مجال محاربة الإرهاب، في ضوء العلاقات الجيدة التي تربطها مع إفريقيا الوسطى، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر[2].

وساهم أيضا التنافس الروسي الفرنسي في خلق حالة من الانقسام الدولي في المنطقة من بعض القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقد أعلنت واشنطن دعم باريس وأوروبا في الساحل؛ في محاولة لتحجيم التوجه الروسي الجديد هناك، وهو ما يعني مزيداً من العسكرة في سبيل كسب النفوذ والهيمنة في المنطقة. إلا إذا اتفقت الأطراف الدولية حول إمكانية عقد تفاهمات دولية وإقليمية من شأنا تفادي تعارض مصالحها في الساحل .

2 – أحمد عسكر،" دوافع التنافس الروسي–الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تم تصفح الرابط بتاريخ 2025/04/30، على الرابط التالي: https://bit.ly/3uyM97K

3 – حمدي عبدالرحمن، مصدر سابق، ص10.

المطلب الثاني : سيناريوهات لمستقبل التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل

السيناريو الأول: التصادم ما بين روسيا فرنسا

وذلك في ضوء سعي الطرفي إلى تحقيق مصالحهما الاستراتيجية، وتعزيز نفوذهما في المنطقة، وتحقيق مزيد من المكاسب الاستراتيجية على كل المستويات في المنطقة، والدخول في صِدَام لتحقيق مصالحهما، ممَّا يعزز حالة عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة غرب إفريقيا والساحل.

السيناريو الثاني: الاتجاه نحو الدبلوماسية والحوار ما بين روسيا والدول الأوروبية

ففي ظل حاجة أوروبا إلى سياسة إفريقية متماسكة بشأن الأمن والهجرة وتغير المناخ والتنمية، وخصوصاً مع تزايد الدور الروسي في الساحل، فإنَّ هذا يعزز احتمال فتح قنوات اتصال بي أوروبا وروسيا بدف الحوار الاستراتيجي، فتوجد مصالح مشتركة سياسية واستراتيجية واقتصادية بي الطرفي في الساحل مقارنة بمناطق جيوإستراتيجية أخرى مثل الشرق الأوسط. كما أنَّ هناك تداخلاً بي الجانبي في بعض المجالات ذات الأهمية للأمن، بما في ذلك الأمن البحري ومكافحة الإرهاب[1].

السيناريو الثالث: تصاعد للدور الروسي في منطقة الساحل؛

وذلك في ضوء توجُّه موسكو نحو توسيع علاقاتها الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية مع معظم دول المنطقة، ورغبتها في تعزيز نفوذها عن طريق تفعيل أدواتها الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن تزايد التأييد الشعبي للوجود الروسي في الساحل، والتراجع النسبي للحضور الفرنسي في ظل حالة التخبط والتردد في استراتيجيتها، فضلاً عن التباطؤ الأوروبي في تقديم المساندة العسكرية والمالية لباريس في الفترة الأخيرة. بوصفها حائطَ صدٍّ لموازنة النفوذ الروسي، والحيلولة دون انتشار عسكري أوسع لمجموعة فاغنر في دول المنطقة، ومنع حلفاء باريس في غرب إفريقيا والساحل من الاتجاه نحو شريك أمني آخر في إشارة لموسكو.

السيناريو الرابع: يظل التنافس الروسي الفرنسي على منطقة غرب إفريقيا والساحل قائما؛ بسبب سعي كل طرف من الأطراف المتنافسة إلى تعظيم مصالحه الاستراتيجية وتوسيع نفوذه وهيمنته على دول غرب إفريقيا والساحل، وما لم يتجه الطرفان نحو إطلاق حوار استراتيجي شامل للحيلولة دون تضارب المصالح بينهما، قد يفضي الأمر إلى تصاعد الصراع، وزعزعة والساحل في المستقبل، وأيضا من المحتمل أن تشهد منطقة غرب

[1]- Abdul Haq Basu, Military Relations between Russia and Africa, Before and After the War in Ukraine, Politics Center in South Sudan, 2023, p. 25.

إفريقيا والساحل اصطفافاً للقوى الدولية مثل: الولايات المتحدة، وفرنسا، ودول أوروبا بالضد للوجود الروسي المتنامي في المرحلة المقبلة

خاتمة الفصل :

وفي نهاية الفصل نستخلص أن التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل مرشح للتصاعد خلال السنوات المقبلة، فلا تزال باريس تواجه العديد من التحديات هناك سواء المتعلقة بتراجع الدعم الأمريكي وتباطؤ الدعم الغربي لها، أو المرتبطة بسياساتها الأمنية في محاربة الإرهاب التي تشهد إخفاقًا في تحقيق بعض أهدافها، مما جعلها تواجه استياءً شعبيًا في بعض دول الساحل، بالتوازي مع اتجاه بعض تلك الدول إلى تبني سياسة تنويع الشركاء الأمنيين، مثل روسيا، التي نجحت تحركاتها في تعزيز حضورها في المنطقة استناداً إلى أدوات دفعت إلى تنامي التوقعات بقدرة موسكو على تحدي الوجود العسكري الغربي في المنطقة خلال السنوات الخمس المقبلة في ظل الجهود التي تبذلها في مجال الأمن والدفاع والحرب ضد التنظيمات الإرهابية في المنطقة، مما يعني مزيداً من النفوذ الروسي على حساب الحضور الغربي بشكل عام في الساحل .وفي هذا السياق، ربما تجد دول الساحل هامش مناورة أكبر بين القوى الدولية الفاعلة في المنطقة من خلال اللعب على المتناقضات بينها والاستفادة من كافة أشكال الدعم المقدم لها .إلا أنها تظل رهينة للسياسات الدولية في إيجاد حلول قد لا تناسبها لقضايا الأمن والإرهاب ومكافحة الهجرة طالما ظلت قدراتها الاقتصادية والعسكرية ضعيفة، بشكل ينعكس بدوره على فشل التحالفات الإقليمية في مواجهة التحديات والتهديدات بالمنطقة،، مما يعني في النهاية الدوران في حلقة مفرغة.

خاتمة

إن منطقة الساحل الإفريقي التي كانت مهمشة لعقود من الزمن، أصبحت الآن موضع اهتمام القوى الدولية ومسرح الصراع الدولي ذو الطابع العسكري والسياسي والأمني والاقتصادي من اجل الحصول على موطئ قدم، فهناك دول كثيرة آسيوية وأوروبية تتنافس على منطقة الساحل التي تمتلك مقومات اقتصادية ومصادر طاقة كبيرة؛ لكن هذه الدراسة اقتصرت على فرنسا روسيا كونها الأبرز والتي تدخلت في المنطقة عسكريا واقتصاديا بشكل قويّ، ومن خلال دراستنا نستنتج عدة نقاط في النقاط التالية :

*على الرغم من الموقع الجيوسياسية الذي تتميز به منطقة الساحل، والموارد الطبيعية والثروات المعدنية التي تتمتع بها إلى جانب الموارد الزراعية؛ إلا أن المنطقة تشهد توترات سياسية وتحديات أمنية تتعلق بالانفلات الأمني في الحدود.

*تمدد المنظمات الإرهابية وتجار الأسلحة وتوسع نطاق الجريمة المنظمة. هذه المعضلات جعلت دول الساحل، خاصة الدول الخمس موضع الدراسة، تُصنَّفُ كدول فاشلة تفتقد إلى مقومات الدولة الحديثة. وبالتالي، أصبحت المنطقة جاذبة للقوى الدولية، وفرص التدخل الخارجي .

* التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي أصبح يواجه حاليا عداء متزايدا تجلى في الشهور الأخيرة بالمطالبة برحيل القوات الفرنسية، خاصة بعد إعلان فرنسا عن انتهاء عملية «برخان» التابعة لها يوم 14 ديسمبر 2021، والمؤلفة من 5 آلاف فرد، كانت تساعد دولة مالي في مواجهة جماعات جهادية إرهابية.

*بالنسبة لروسيا فلها رغبة في أن تصبح قوة عظمى من خلال بوابة إفريقيا، وتزداد أهمية منطقة الساحل في السياسة الروسية نظرا لموقعها الاستراتيجي وسط القارة الإفريقية، مما قد يساعد روسيا على نسج علاقات تجارية مع الدول الإفريقية بما فيها فتح أسواق جديدة لتوسيع المبيعات العسكرية الروسية، إضافة إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة من أجل الوصول للموارد والثروات الإفريقية

*يبدو أن التنافس الروسي– الفرنسي في منطقة الساحل مرشح للتصاعد خلال السنوات المقبلة، فلا تزال باريس تواجه العديد من التحديات هناك سواء المتعلقة بتراجع الدعم الأمريكي وتباطؤ الدعم الغربي لها، أو المرتبطة بسياساتها الأمنية في محاربة الإرهاب التي تشهد إخفاقًا في تحقيق بعض أهدافها.

*روسيا التي نجحت تحركاتها في تعزيز حضورها في المنطقة استناداً إلى أدوات دفعت إلى تنامي التوقعات بقدرة موسكو على تحدي الوجود العسكري الغربي في المنطقة خلال السنوات الخمس المقبلة في ظل الجهود التي تبذلها في مجال الأمن والدفاع والحرب ضد التنظيمات الإرهابية في المنطقة، مما يعني مزيداً من النفوذ الروسي على حساب الحضور الغربي بشكل عام في الساحل.

* تبقى دول الساحل هامش مناورة أكبر بين القوى الدولية الفاعلة في المنطقة من خلال اللعب على المتناقضات بينها والاستفادة من كافة أشكال الدعم المقدم لها. إلا أنها تظل رهينة للسياسات الدولية في إيجاد حلول قد لا تناسبها لقضايا الأمن والإرهاب ومكافحة الهجرة طالما ظلت قدراتها الاقتصادية والعسكرية ضعيفة، بشكل ينعكس بدوره على فشل التحالفات الإقليمية في مواجهة التحديات والتهديدات بالمنطقة، مما يعني في النهاية الدوران في حلقة مفرغة.

*حال الدول الإفريقية في تعاملها مع القوى المتنافسة عليها كحال المستجير بالرمضاء من النار، فهي تستقوي بقوة أجنبية ضد قوة أجنبية أخرى، لكنها دائماً الخاسر الأكبر في المحصلة النهائية لأنها توسع من دائرة تبعيتها الخارجية وتستبيح سيادتها، في الوقت الذي تدعي فيه أنظمتها التسلطية حماية سيادة البلاد

*التنافس الروسي الفرنسي في إفريقيا وربما في مناطق أخرى ممكن أن يكون أحد العوامل لدعم هذه الفرضية. لقد تراجعت الدبلوماسية الفرنسية والحضور العسكري للقوات الفرنسية والأوروبية في دول الساحل خاصة في مالي والنيجر نتج عنها انسحاب قوة برخان، مما فتح الباب للتوسع الروسي هناك. وبدون شك التنافس سوف يتزايد بين موسكو وباريس بسبب مواد الخام والثروات وعوامل اقتصادية، إلى جانب حماية المصالح الوطنية والقومية من تهديدات الجماعات المتطرفة هناك

*مهما سعت فرنسا لإن تكون قوة أوروبية فأنها لا تستطيع أبداُ ان تسد فراغ الناتو والحماية الأمريكية لدول أوروبا، فرنسا تعيش الكثير من المشاكل الداخلية : سياسية أمنية اقتصادية ولا ضمان قدرة ماكرون الاستمرار بسياسته هذه التي بدأت تتراجع داخلياً أمام اليمين الشعبوي في فرنسا. .

*لا تعتمد روسيا على استراتيجية واحدة فقط فيما يتعلق بالتوغل في افريقيا، بل تتبع العديد من الاستراتيجيات لتحقيق أهدافها في المنطقة، وتترابط تلك الاستراتيجيات مع بعضها البعض كالاستراتيجية العسكرية التي تخدم بشكل كبير الجانب الاقتصادي الذي يركز بشكل كبير على الذهب والموارد الأفريقية.

وفي نهاية هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من التوصيات يمكن طرحها في النقاط الآتية:

*إن التحديات والتهديدات التي شهدها الساحل الأفريقي متشابكة ومتداخلة، يغذي بعضها بعضا إلى حد أنها تشكل حلقة مفرغة بجب العمل على كسرها أولا قبل الانتقال إلى مختلف القضايا الأمنية الاجتماعية والثقافة والدينية والبيئة والجغرافية المتجذرة في المواجهة الجزئية لكل تحد على حدى، وذلك لن يتم الا اذا توصل صناع القرار الى الادراك الجيد والشامل لمصادر التهديد الحقيقة في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال تجاوز التعامل فقط مع المشاكل الطارئة كالإرهاب ، وتجارة المخدرات على مختلف القضايا الأمنية الاجتماعية والثقافية والدينية والبيئة والجغرافية المتجذرة في المنطقة.

* إن مفتاح الخروج من المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي هو الموازنة بين الأمن والتنمية، وبين السيادة والتعاون الدولي.

* أن تعمل الدول الغربية على تطوير مبدأ عدم التدخل في منطقة الساحل الأفريقي الى ما يسمى بـــ: "الانخراط الإيجابي" من خلال دعم الدولة للقيام بوظائفها الأمنية والتنموية، وذلك عبر دعم التعاون الإقليمي لمكافحة الارهاب وطرح مبادرات للوساطة بين الفرقاء في النزاعات الداخلية، ومساعدتهم ودعمهم من اجل بناء الدولة واعادة صياغة وظائفها.

*أن يعمل صناع القرار والمحللين السياسيين على رصد أثر التنافس الروسي الفرنسي على الأوضاع الداخلية لدول الساحل، وتوعيتهم على خطر هذا التنافس على الاقتصاد والأمن والسياسة، وبمخاطر التبعية للخارج، والسعي نحو بناء نموذج تنموي إفريقي مستقل.

* نأمل أن تركز الدراسات القادمة في المستقبل على ضرورة فهم الأسباب البنيوية لتراجع الدور الفرنسي وتحليل أدوات التدخل الروسي لاسيما عبر شركة فاغنر والعقود العسكرية والاقتصادية والتعامل بحذر مع التغلغل الروسي وإعادة التموضع الدور الفرنسي في الساحل الإفريقي.

.

*هناك أيضا تغيرات إقليمية في الساحل الإفريقي وخاصة بعد التداعيات الأزمة الجزائرية ودول الساحل لعام 2025 ، إذ تشكل الأزمة المتفاقمة بين الجزائر وتحالف دول الساحل (مالي ، النيجر ، بوركينافاسو) تهديدا مباشرا لحالة التوازن الهش في المنطقة الساحل التي تعاني أساسا من اختلالات أمنية وهيمنة جماعات مسلحة ، هذه الأزمة ، التي بدأت بإسقاط طائرة مسيرة وتطورت إلى سحب السفراء وإغلاق الأجواء ــ تضعف التعاون الأمني الإقليمي ، وتعزز الاستقطاب السياسي ، مما يمنح مساحة أكبر للتنظيمات الإرهابية للتحرك والاستغلال الفراغات الإقليمية ، وتخلق فرص للنفوذ الروسي بعد تأسيس دول " تحالف الساحل " من طرف مالي وبوركينافاسو والنيجر الذي يهدف إلى خلق واقع جديد في المنطقة يعيد رسم خريطة النفوذ ،

حيث تتحدى هذه الكتلة العسكرية الجديدة الدور التقليدي للجزائر كقوة إقليمية ضامنة للاستقرار ، إلى استمرار التصعيد الديبلوماسي والعسكري وامتداد النزاعات الحدودية ودخول أطراف خارجية.

*على ما يبدو أن المستقبل القادم في إفريقيا سيكون لروسيا بشكل كبير، وذلك فى ظل انحسار المد الغربي، حيث تراجع النفوذ الفرنسي، وأخيراً الأمريكي يقابله صعود روسي متنامي، خاصة بعد مشروع الفيلق الإفريقي الذى تستعد موسكو لإطلاقه، وهو ما يطرح التساؤل حول المستقبل الأمنى فى القارة التى تشهد بالفعل اضطرابات وصراعات دموية ما زالت عالقة حتى الآن، فربما يكون هذا الفيلق بادرة لحروب وتوترات طويلة الأمد، إلا أن وجود هيكل لفاجنر تحت إشراف وزارة الدفاع الروسية ربما يجعل ثمة قيود على نشاط هذه الجماعة وستكون تحركاتها محسوبة؛ لأن السلطات الروسية حينذاك سوف تكون محط أنظار الجميع، ومن ثم فإن أى تحركات غير مشروعة أو أعمال سيئة السمعة مثلما فعلت فاجنر، ستجعل روسيا تقع تحت طائلة القانون وفرض العقوبات.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم

الآية 2 –5 من سورة قريش

القواميس بالأجنبية :

1–Le Petite Robert: Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la Langue Française“, Edition firmindidol, Paris, 1979

المراجع :

أولا- الكتب :

أ_ باللغة العربية

1- الخذيب يوسف، روسيا وإفريقيا: التاريخ والإستراتيجيات، مركز الدراسات، عمان، 2020.

2- الدريدي وليد عبد الحميد، نظرية الضربات العسكرية الاستباقية دراسة تطبيقية مقارنة في ضوء آراء الفقه الإسلامي وأحكام القانون الدولي العام، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2019، ص 28.

3- ابراهيم أحمد محمود، الحروب الأهلية في افريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

4- أبو المعالي أحمد محمود، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2017.

5- بادي ريان، لم نعد وحدنا في العالم النظام الدولي من منظور مغاير، (ترجمان: ماجد جبور) مؤسسة بيروت : الفكر العربي ،بيروت، 2016.

6- برخرص أنوار، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2012.

7- بيليس جون، سميث ستيف ،عولمة السياسة العالمية، الامارات: مركز الخليج للأبحاث ،2004، ص426- 427.

8- تيمدان، كوركي ميليا، سميث ستيف ،نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، (ترجمة ديما الخضار)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ، 2016.

9- حكيمي توفيق، طرشي ياسين، بحث حول "المعضلة الأمنية الدولية "، دمشق 2006.

10- حمدي عبد الرحمن حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم السياسية الإفريقية نموذجاً، عمان، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008

11- حمدي عبد الرحمن، مآلات التنافس الروسي الغربي على منطقة الساحل، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار 2022 .

12- حمدي عيد الرحمن حسن، "تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، سلسلة دراسات، أكتوبر 2022.

13- دنييل تيري ، " استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي "، (ترجمة : وليد شحادة)، بيروت : دار الكتاب العربي مؤسسة بن آل راشد مكتوم، 2009 .

14- دهشان أحمد، "النفوذ الروسي في افريقيا: الدوافع والاستراتيجيات"، أبعاد الدراسات الإستراتيجية، جانفي 2024.

15- روتبرغ روبرت ،"الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية"، (ترجمةد. شهرت العالم) ، الثقافة العالمية، العدد 117، مارس –أفريل 2003.

16- سامي محمد ، السياسات الجبائية في مواجهة غسيل الأموال، القاهرة : دار النهضة العربية 2001.

17- عبد المالك سيدي ولد ، الحضور الفرنسي في غرب إفريقيا بين محفزات الهيمنة ومنغصات البقاء، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2000.

18- عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري ، القاهرة : للدارسات السياسية والاستراتيجية، دون سنة النشر .أ –

19- عرفات إبراهيم ، الأمن في مناطق الرخوة : حالة آسيا في قضايا الأمن في آسيا ، القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية.2004.

20- عكروم ليندة ، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط، عمان : دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013.

21- غراهام ايفنز ، نوينهام جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط 1، مركز الخليج للأبحاث، إمارات العربية المتحدة، 2004.

22- غريفي مارتن ، أوكلاها ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2008،

23- فرحاتي عمر، براهيمي ،الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد، الجزائر : الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط1 ،2017.

24- قدري هشام، الدائمون الخمسة، مجلس الأمن بين الهيمنة القوى الكبرى وفرص الإصلاح، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة ، 2024.

25- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، لبنان، دون سنة النشر.

26- ماير أناستانيا وإيليا لاكستيغال وإليليا ، و غوبيرناتوروف إيغور، "ماذا يدرس الطلاب من الدول الإفريقية في روسيا ؟"، جويلية 2023.

27- مباركي رحلي، الحرب الأهلية في رواندا والمواقف الدولية منها ،2014.

28- مبروك غضبان ، مدخل إلى العلاقات الدولية، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، دون سنة النشر .

29- محمود شام ، معالم الدولة القومية الحديثة: رؤية معاصرة، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة. بدون سنة النشر .

30- محمود هشام، معالم الدولة القومية الحديثة: رؤية معاصرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

31- مرعني أحمد لطفي ، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2005.

32- مرعني أحمد لطفي، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، القاهرة: دار النهضة العربي، 2005.

33- المشايفية أمين ، شبلي سعد شاكر ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عمان : دار ومكتب حامد للنشر والتوزيع ، 2012.

34- مصباح عامر، العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية، الجزائر: دار الكتابة الحديث، ط1، 2014.

35- مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 ،2014.

36- منصور منال، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، قسنطينة، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 02 ، المجلد 6، العدد 3، ديسمبر 2015.

37- ميرشايمر جون ،مأساة سياسة القوى العظمى، (ترجمة : مصطفى محمد قاسم) المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود ،2012.

38- ندا سعيد، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والآلات، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، جويلية ، 2024

-39 هويدي أمين، أزمة الأمن القومي العربي: لمن تدق الأجراس ، القاهرة : دار الشرق 1991.

-40 هويدي أمين، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرها على التنمية والديموقراطية، القاهرة: دار النشر، 1996.

-41 وحدة الأزمات، "مركز الإرهاب والتعاون العسكري في الواجهة : مستقبل الدور الفرنسي في إفريقيا"، باريس : ملف العلاقات الفرنسية الإفريقية ، مركز جنيف للدراسات السياسية والديبلوماسية، 09 جويلية 2021

- ب باللغة الأجنبية :

1- . BasuA bdul Haq, Military Relations between Russia and Africa, Before and After the War in Ukraine, Politics Center in South Sudan, 2023.

2- Barry Buzan, Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Cambridge University Press, New York, USA, 2009.

3- Dukhān David , “The Décline of the Colonial Empire: France’s Declining Position in Africa”, International Institute for Counter-Terrorism, Reichman University, July 2024

4- Hans Gunter Baruch, “Coping with Global Environnemental Change, Désastres and Security“, Verlag Berlin Heidelberg , Springer, 2011

5- LivierNay, Le xique de Science politique vie etInstitutions politiques, Europe Media Duplication SAS, Toulouse, 2008.

6- Nternational Crisis Group, Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction (Brussels: International Crisis Group, p2020.

7- Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, International Relations Theory,5th edition, Pearson Education Inc, Illinois,USA.

8- Walker R. B. J. (1993)International Relations as Political Theory. Cambridge University Press

الدوريات

أ- باللغة العربية :

1- الحربي سليمان عبد الله ،"مفهوم الأمن، مستوياته وصيغة تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطروحة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، 2008

2- أبو فرحة السيد علي ، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية ،مجلة قراءات إفريقية، العدد (13).

3- أحمد همام محمد، "إشكالية إعادة بناء الدولة في سوريا ما بعد عام 2010"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد (69)، 2020.

4- بوزيدي عدنان، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مجلة مدارات سياسية، العدد(04)، 5 مارس 2018.

5- بوزيدي عمار، "الساحل الافريقي: الساحل الإفريقي في عين الاعصار"، مجلة الجيش، عدد (561)، أفريل 2006.

6- حميدان حمدان، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل المظاهر، الأسباب، الانعكاسات"، جامعة الجزائر، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، جامعة الجزائر، العدد (23)، 03، 2019،

7- خالد محمد، عبد الله محمد" الأقليات الأثنية والصراعات في افريقيا"، دراسات أفريقية، العدد (53)،بدون سنة النشر .

8- خلفة نصيرة، "انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين في منطقة الساحل الافريقي"، المجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد11، العدد (01) ، 2021.

9- رشاد وليد، صبحي قنصوه، "دوافع وتأثيرات الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 1، جانفي 2023

10- سائح أحمد، ومصباح علي عبد السلام علي مصباح، "الهجرة غير الشرعية الأفريقية.. الأسباب والدوافع –الآثار والحلول 2012–2016»، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، العدد (02)، مارس 2018.

11- سائح أحمد، ومصباح علي عبد السلام، "الهجرة غير الشرعية الأفريقية.. الأسباب والدوافع –الآثار والحلول 2012–2016»، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، العدد (02)، 18 مارس 2018.

12- سيدهم ليلي، "دراسة في اشكالية بناء الدولة وانتشار النزاعات المسلّحة في دول الساحل"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، ديسمبر 2018.

13- شوادر رضا، "تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي والاتجاه الحديث"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد (05) ، جوان 2018.

14- عبد الأمير حسين باسم، "مفهوم المعضلة الأمنية، مقاربة في ضعف الاستقرار الأمني في العرق بعد 2003"، مجلة العهد، العدد (07)، جانفي 2021.

15- عبد الرحمن حمدي، انقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 2020/09/26.

16- عبد الرزاق جاسم خيري ، "العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون ودورهما في بناء الدولة"، المجلة السياسية والدولية، العدد 28، ديسمبر2015.

17- عزت عبد الواحد، تأصيل نظري: مقومات وسطيا سطات الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، المجلد4 ، العدد (19) ، أبريل 2014.

18- فادي عبد الغني الأحمر، "المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني – الهندي"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (04)، العدد 01، جامعة دمشق، بدون سنة النشر.

19- فوزي حسن الزبيدي "منهجية تقييم المخاطر الأمن القومي"، مجلة رؤى الاستراتيجية، العدد (11)، جويلية 2015.

20- قسايسية إلياس، "العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديموغرافيا وإكراهات النظام الدولي"، مجلة السياسة العالمية، المجلد (5،) 2021.

21- قصار الليل جلال ، "التهديدات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الامن الجزائري"، مجلة الاقتصاد والقانون الدولي، العدد(02)، 2018.

22- قلاع الضروس سمير، "منطقة الساحل الإفريقي واهميتها الاستراتيجية في افريقيا: دراسة جيوسياسية"، مجلة أكاديمية للعلوم السياسية، تسمسيلت، المجلد 06، العدد(02)، 2020.

23- كواش منال، "إشكالية بناء الدولة: قراءة في واقع الممارسات السياسية"، جامعة الجزائر(03)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، ماي 2020.

24-هاشم عزة ، "أزمة الدول الهشة في القرن الافريقي"، مجلة السياسة الدولية، ، المجلد03 ، العدد (212) ، أفريل 2018.

- **ب باللغة الأجنبية :**

1- Barry Buzan, Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, Cambridge University Press, New York, USA, 2009.
2- Hans Gunter Baruch, "Coping with Global Environnemental Change, Désastres and Security", Verlag Berlin Heidelberg , Springer, 2011
3- LivierNay, Le xique de Science politique vie etInstitutions politiques, Europe Media Duplication SAS, Toulouse, 2008.
4- **Nternational Crisis Group, Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction (Brussels: International Crisis Group, p2020.**
5- **Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, International Relations Theory,5th edition, Pearson Education Inc, Illinois,USA.**
6- **Walker R. B. J. (1993)International Relations as Political Theory. Cambridge University Press.**

المقالات :

1-أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة الغير الشرعية على الأمن الوطني، مقال من كتاب : مكافحة الهجرة الغير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2010..

2-جيهان عبد السلام، الهجرة الأفريقية غير الشرعية.. قراءة في الدوافع والآثار وسيناريوهات المواجهة، مركز فارس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، تم تصفح المقال بتاريخ: 20/ 2025/04، https://shorturl.at/0v5aO

المذكرات والأطروحات :

- **أ- المذكرات:**

1- بوخرص غنية ، في الانقلابات العسكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية 1978ـــــ2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، الجامعة، 2013-2014

2- بوبيبه نبيل، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر03 ، 2011.

3- جندلي، معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية بعد فترة الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الامريكي بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ،رسالة ماجستير ،تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة باتنة، 2007.

4- زياني زيدان، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

5- فائق شفا، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والعلوم السياسية، الدنمارك، 2010.

6- مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة: دراسة حالة كوسوفو، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2003.

الأطروحات :

1- بن يطو ، بن زيان، بن يطو، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الجزائر3، 2023،

2- بوخرص غنية، في الانقلابات العسكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية 1978ـ2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، الجامعة، 2013-2014

3- بوهيدل بوهيدل، "جيوسياسية الارهاب في منطقة الساحل وتأثيرها على الجزائر منذ 2001،" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017.

4- بوهيدل رضوى، "جيوسياسية الارهاب في منطقة الساحل وتأثيرها على الجزائر منذ 2001،" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017.

5- صغورا عبد الرزاق ، بناء الدولة الحديثة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2008.

6- طويل نسيمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا "ثدراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة : أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010،ص 37.

7- غربي عبد الوهاب ، التهديد إرهابي في منطقة الساحل افريقي وانعكاساته أمنية على الجزائر في فترة 2011–2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسيـــة والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات أمنية دولية ، جامعة الجزائر 03، 2021،

8- غربي عبد الوهاب، التهديد إرهابي في منطقة الساحل افريقي وانعكاساته أمنية على الجزائر في فترة 2011–2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسيـــة والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية ، جامعة الجزائر 03، 2021، ص163.

9–مستاك يحي محمد لمين ، التهديدات الأمنية في منطقة السّاحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2019–2020،

التقارير

1- تقرير منظمة كوميناندو فرونتيراس الإسبانية https://caminandofronteras.org/fr/

2- تقرير المتاجرة بالبشر لعام 2017 ليبيا، ليبيا تحت المرتبة الثانية: http///www. us Hlm embassey. Go/2007.arabicaLibya

3- تقرير عن الاتجار بالاسلحة في افريقيا https://al-ain.com/article/arms-trafficking-africa-unstoppable-phenomenon

4- مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل نيويورك الأمم المتحدة"، 14 جوان 2013.

الجرائد

1- جريدة الشرق، روسيا تعلن عن اعفاء الدول الافريقية من ديون يقيمة 20 مليار دولار، تاريخ 28 أكتوبر على الموقع2024.https://m.al-sharq.com

2- Implications for human rights and the rule of law, African Human Rights Law Journal, vol.20 n.2 Pretoria, 2020

3- Mkhululi Nyathil , Matshobana Ncube, The 2017 military coup in Zimbabwe

المجلات:

1- شحاته رضا، الهرولة الدولية على افريقيا، مجلة شؤون عربية، 2019

2- حمدي عبد الرحمن، معضلة الأمن في الساحل والصحراء وتأثيرها على دول الجوار العربي، رئاسة مجلس الوزراء، مركز دعم القرار، العدد (15)، 12 أوت .2021.

3- بالحربي نوال، "التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكرة؟"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية (01) ، جوان2022

المواقع الإلكترونية.-

1-الجنرال غاريف ، روسيا تغير عقيدتها العسكرية ، وكالة ريا نوفوستي ،16 جانفي2025 عى الرابط التالي http://www.energystrategy.org :

2-حركات انفصالية في أفريقيا .. أطلال إرث استعماري قديم، DW، 28 نوفمبر 2024 https://shorturl.at/yy6nl،

3-الحركة الشعبية لتحرير السودان.. بدأت "حركة تحرر" وانتهت إلى فصائل متنازعة، الجزيرة. نت، ١٨ اغسطس 2024، .https://shorturl.at/4fTD8

4-حمدي بشير، تأجيج الأوضاع: ما انعكاسات حرب الوكالة بي فرنسا وروسيا في غرب إفريقيا، أنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية 2024، تم تصفح الرابط بتاريخ 2025/04/19، على الرابط الآتي.https://www.interregional.com :

5 -حمدي عبد الرحمن، عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان_ WWW.AHRAM.ORG.EG/NEWSQ/251682.ASPXPDF.2016/03/02HTTP

6-خطة عمل منتدى الشراكة الروسية الإفريقية للأعوام 2023 -2024 ، موقع الكرملين :28 جويلية على الرابط التالي.ttp://kremlin.ru/supplement.org :

7-درس فاغنر، "كيف يعزز الفيلق الإفريقي نفوذ روسيا في القارة السمراء" ، المستقبل للأبحاث والدراسات، 27 ماي 2024، .https://2u.pw/JFyZYew

8-سكاي نيوز العربية ، روسيا تكمل مبادرتها بارسال الحبوب مجانا إلى 6 دول افريقية ، تاريخ 29أكتوبر 2024. على الرابطhttps://www.skynewsarabia.com :

9-الشيخ محمد، معارك ' (عنيفة)، بين جيش النيجر و(داعش)، الشرق الأوسط، فيفري 2023 . rossiyskoe-kino

10-صبري ناجح، "متى تستثمر إفريقيا ثرواتها وتقود العالم؟"، على موقع صحيفة الشرق الأوسط، تحققت آخر زيارة في 6 أكتوبر 2023م الساعة 1:40 م على الرابط https://tinyurl.com/y :

11-طوارق مالي.. شعب يسكن في صحراء مساحتها أكبر من فرنسا، الجزيرة نت، ٨ يونيو ٢٠٢٤، https://shorturl.at/CDS61 ،

12-طوارق مالي.. شعب يسكن في صحراء مساحتها أكبر من فرنسا، الجزيرة نت، ٨ يونيو ٢٠٢٤، https://shorturl.at/CDS61

13-عبد الحكيم محمد ، "لماذا تمتلك فرنسا قواعد عسكرية في إفريقيا"، موقع أفرو نيوز، 07 نوفمبر 2023، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/12، على الرابط التالي : https://www.afronews24.com.

14-عثمان محمد عادل، "الفيلق الإفريقي الروسي: أهدافه وسيناريوهاته المستقبلية، قراءات افريقية، 04 فيفري2024، تم تصفح الرابط بتاريخ 2025/04/29، على الرابط التالي: 2024 https://2u.pw/2ihqsli.

15-عسكر احمد،" دوافع التنافس الروسي-الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الرابط بتاريخ 2025/04/30، على الرابط التالي : https://bit.ly/3uyM97K.

16-فرنسا ومستعمراتها السابقة، لماذا بني الاستقلال منقوص، دويتش فيللي بالعربية، 08 أوت 20220، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/07، على الرابط التالي : https://www.bbc.com/arabic/world

17-. قشطة منى، "إعادة صياغة الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي" ، الدوافع والمآلات، المرصد المصري، 12 جويلية2021، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/17، على الموقع التالي: https://marsad.ecss.com

18-كونستانتين فولكون، "كيف أصبحت إفريقيا حرة بفضل الإتحاد السوفياتي؟ "، صحيفة رسيسكايا غازيتا، 25 ماي https://rg.ru/2020/05/25/kak afrika-stala-svobodnoj-blagodaria-sssr.html2020

19-لمهدي الزايداوى، حركة تحرير أزواد.. ماذا نعرف عن "الطوارق" في الصحراء الكبرى؟، الجزيرة. نت، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢، https://shorturl.at/xnhVe ،

20-لوكيانوف فيودور، "العودة إلى التقاليد السوفيتية، ما الذي ستذهب به روسيا إلى إفريقيا ؟"، مجلس الشؤون الدولية الروسي الأول، جوان 2023، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/07، على الرابط التالي:https://russiancouncil.ru/analytics .

21- ماسلوف أندري و سليوسارتشوك يولينا ، "لماذا تحتاج روسيا إلى قاعدة عسكرية في افريقيا"، وكالة الأنباء الروسية ريجنوم ، 11 ديسمبر 2020، تم تصفح الرابط بتاريخ 2025/04/19، على الرابط: https://carnegiemoscow.org

22- مباركي أحمد، "لماذا يتراجع النفوط الفرنسي في إفريقيا ؟ "، مقال منشور على الأنترنيت 2023/09/07، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/15، على الرابط التالي: https://alqaheranews.net/news

23- محمود أبو بكر ،الانقلابات العسكرية في النيجر بين الأسباب والوقائع والتواريخ ، اندبندنت العربي ،28 جويلية 2023، https://shorturl.at/xBGST

24-ملخص دعائي لكتاب " إفريقيا ديون المستعمرين غير المسددة " الأكاديمية الروسية للعلوم وشبكة التلفزيون الدولية"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/19، على الرابط التالي: https://historyrussia.org/sobytiya/afrika

25-ميلنيكوفا ماريا ، "لقاء مع يكاترينا نوموفا : السينما الروسية مطلوبة في كل من افريقيا وآسيا"، 27 جويلية 2023، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/07، على الرابط التالي: https://spbdnevnik.ru/newsekaterina-naumova.

ب-باللغة الأجنبية :

1- Denys Reva, Russia's growing influence in Africa calls for more balanced partnerships, Institute for security studies, June 26, 2024.on the site ; https://www.resource.dnsafrica.org/2024/06/27/russias-growing-influence-in-africa-calls-for-more-balanced-partnerships-institute-for-security-studies

1- Eric Topona ,Que retenir du changement de stratégie de la France au Sahel?, Deutsche Welle, publié le 23/09/2021, consulté le 28/02/2025, sur le site suivant: https://bit.ly/3HyfX9B .

2- Méryl Demuynck, Julie Coleman J.D, "Political Upheaval and Counter-Terrorism in Burkina Faso: Between a Rock and a Hard Place", Report, The International Centre for Counter-Terrorism(ICCT), 1Feb 2022, https://icct.nl/publication/political-upheaval-and-counter-terrorism-in-burkina-faso/

الملخص

تركز هذه الدراسة على مدى تأثير المعضلات الأمنية على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي في ظل تحديات أمنية متعددة الأبعاد، وعابرة للحدود.

كما تركز على تصاعد التنافس الروسي الفرنسي ضمن خارطة دول الساحل الافريقي وتداعياته على أمن المنطقة ، ومستقبل هذا التنافس في ظل تعقد الوضع الأمني وتزايد التهديدات في الساحل .

الكلمات المفتاحية: منطقة الساحل الإفريقي، المعضلات الأمنية، التنافس الروسي الفرنسي.

Abstract:

This study focuses on the entent of the impact of Security dilemmas on the Security and stability of the African Sahel region in light of multidimensional and transnational Security challenges. It also emphasizes the escalation of French-Russian competition within the map of Sahel countries and its implications for the régions Security, as well as the future of this compétition amid the complexity of the security situation and the increasing threats in the Sahel. Keywords: Africain Sahel region, Security dilemmes, French-Russian compétition.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	
الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لدراسة المعضلات الأمنية	
المبحث الاول: المعضلات الأمنية – دراسة في المفاهيم	09
المطلب الاول : مفهوم المعضلات الأمنية و المفاهيم	09
المطلب الثاني: عوامل ظهور المعضلات الأمنية	20
المطلب الثالث: المعضلات الأمنية من منظور نظريات العلاقات الدولية	23
المبحث الثاني :الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي	30
المطلب الاول: تعريف منطقة الساحل الإفريقي	32
الفصل الثاني :المعضلات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي	
المبحث الأول: عوامل ظهور المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	41

المطلب الأول: العوامل الخارجية	41
المطلب الثاني: العوامل الداخلية	53
المبحث الثاني: مظاهر المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	57
المطلب الأول: تهريب المخدرات و الإتجار غير المشروع بالأسلحة	57
المطلب الثاني: الإتجار بالبشر و الهجرة الغير الشرعية	58
المطلب الثالث: انعكاسات المعضلة الأمنية على منطقة الساحل الإفريقي	61
المطلب الأول: الإنعكاسات الإقتصادية	64
المطلب الثاني: الإنعكاسات السياسية و الأمنية	64
المطلب الثالث: الإنعكاسات الاجتماعية	65
الفصل الثالث:	
الفصل الثالث : الصراع الفرنسي – الروسي على منطقة الساحل الافريقي 2015 -2025	69
المبحث الأول : دوافع التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي	70
المطلب الأول : الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي وخارطة نفوذه	70
المطلب الثاني : دوافع التراجع الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي وأبعاده:	73
المطلب الثالث : تداعيات الانحسار الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي	76

المبحث الثاني : دوافع التواجد الروسي و مظاهر تصاعد نفوذه في الساحل الافريقي	79
المطلب الأول :خارطة التاثير الروسي وادواته	79
المطلب الثاني : دوافع الصعود الروسي في منطقة الساحل الافريقي	82
المطلب الثالث : استراتيجيات روسيا في تعزيز نفوذها في الساحل الافريقي	87
المبحث الثالث: :التنافس الفرنسي – الروسي في منطقة الساحل الإفريقي	88
المطلب الأول : ابعاد و تداعيات التنافس الروسي الفرنسي في دول الساحل	88
المطلب الثاني : سيناريوهات لمستقبل التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل	91
خاتمة	94
قائمة المصادر و المراجع	98
ملخص	109
فهرس المحتويات	111